

## الجمعية العامة



الدورة السادسة والسبعون

الجلسة العامة ١٣

الجمعة، ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد شهيد ..... (ملديف)

- نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سالوفارا (فنلندا).
- افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.
- البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)
- المناقشة العامة
- خطاب السيد سوغا يوشيهيدي، رئيس وزراء اليابان
- الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل اليابان ليقدم خطاب رئيس وزراء اليابان.
- السيد إيشيكان (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): يسرني ويشرفني أن أقدم للجمعية العامة البيان المسجل مسبقا لدولة السيد سوغا يوشيهيدي، رئيس وزراء اليابان.
- الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء اليابان.
- عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق الثاني و A/76/332/Add.8).
- تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد جانغ جون (الصين).
- خطاب السيد مايكل مارتن، رئيس وزراء أيرلندا
- الرئيس بالنيابة (تكلم بالصينية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء الأيرلندي.
- عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق الأول و A/76/332/Add.8).

وفقا للمقرر ٥٧٣/٧٥ ودون أن يشكل ذلك سابقة بالنسبة للاجتماعات الرفيعة المستوى المقررة المزعم عقدها في إطار الأسابيع الرفيعة المستوى التي ستُنظَّم مستقبلا، ستستكمل المحاضر الرسمية للجمعية العامة بمرافق تتضمن البيانات مسجلة سلفا التي يقدمها رؤساء الدول أو غيرهم من كبار الشخصيات، والتي تقدم إلى الرئيس في موعد لا يتجاوز اليوم الذي سيُدلى فيه بهذه البيانات في قاعة الجمعية العامة. وينبغي إرسال البيانات المقدمة في هذا الصدد إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: [statements@un.org](mailto:statements@un.org)



الصعيد العالمي ومبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19 يمثلان تعددية الأطراف في أفضل حالاتها. وأحث جميع الدول الأعضاء على مواصلة دعم آلية المرفق بوصفها الطريقة الوحيدة التي يمكننا بها تحقيق هدف عالم كامل التطعيم بحلول منتصف عام 2022. وأيرلندا بصدد التبرع بـ 1,3 مليون جرعة لقاح للبلدان المنخفضة الدخل، وذلك أساسا عن طريق المرفق، مع تقديم تبرع كبير آخر في عام 2022. ويتجاوز دعمنا للصحة العالمية منذ بدء انتشار الجائحة الآن 200 مليون يورو. وينبغي أن تظل منظمة الصحة العالمية في صميم استجابتنا العالمية لهذه الجائحة وغيرها في المستقبل. ولكن يجب أن نوفر لها الدعم السياسي والمالي اللازم للقيام بذلك العمل. لقد ضاعفنا في أيرلندا تمويل منظمة الصحة العالمية أربع مرات استجابة لهذه الجائحة. ويجب علينا أيضا أن ننظر في التغيير، عند الاقتضاء، لتعزيز الهيكل المتعدد الأطراف للوقاية من الجوائح والتصدي لها.

وعندما نفكر في الـ 18 شهرا الماضية يتضح لنا أمر واحد: وهو أن الجائحة قد أربكت العالم. وكشفت لنا عن الحقيقة البسيطة والمؤسفة: أننا لم نحرز تقدما كافيا في الحد من الفقر وزيادة فرص الحصول على الرعاية الصحية والتعليم الجيد أو مكافحة أزمة المناخ. ولو حققنا المزيد من التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لكانت مجتمعاتنا أكثر صمودا واستعدادا للتغلب على العاصفة وكان ممكنا تجنب إزهاق الأرواح. لقد تبقى لنا أقل من عقد من الزمن لتحقيق تلك الأهداف العالمية الطموحة. ولكن لدينا فرصة نادرة الآن لإعادة البناء بطريقة أفضل وأكثر عدلا وخضرة. وتوفر لنا أهداف التنمية المستدامة الخطة اللازمة. وكذلك خطتنا المشتركة التي تتضمن رؤية الأمين العام بشأن مستقبل التعاون العالمي من خلال تعددية الأطراف الشاملة والفاعلة والمترابطة. ويتعين علينا جميعا أن نغتنم هذه اللحظة للاستثمار في عالم أفضل للجميع.

وبالنسبة لأيرلندا، بينت لنا عضويتنا في الاتحاد الأوروبي أن توحيد سيادتنا الوطنية تساعد في تعزيزها وليس التقليل منها. وأن الالتزام بالقانون الدولي يجلب فوائد لا حصر لها وأن التزامنا بالتعددية

اصطحب السيد مايكل مارتين، رئيس وزراء أيرلندا، إلى المنصة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالصينية): يسعدني كثيرا أن أرحب بدولة السيد مايكل مارتين، رئيس وزراء أيرلندا وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**السيد مارتين (أيرلندا)** (تكلم بالإنكليزية): لقد انطلقت سلسلة من الإنذارات هذا الأسبوع، في هذه القاعة بشأن النزاعات وبشأن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والمناخ لقد سمعنا تلك الإنذارات ويجب علينا الآن أن نستحيب لها. وأعتقد أن هذا ما أنشئت الجمعية العامة، جمعية الأمم هذه للقيام به: هدفنا والتزامنا. إن الأمم المتحدة رمز للأمل بالنسبة لبلايين البشر في جميع أنحاء العالم: علم الأمم المتحدة بوصفه منارة للسلام في جميع أنحاء العالم، بينما يظل ذوو الخوذ الزرق حراسا لأضعف الفئات وتظل قوافل الأمم المتحدة شريان حياة للملايين. إن الالتزام الذي تم التعهد به في هذه القاعة يتمثل في تحويل ذلك الأمل في مواجهة تحدياتنا المشتركة إلى مستقبل أفضل لجميع شعوبنا.

واليوم، تهدد أزمة المناخ وجودنا نفسه على هذا الكوكب المشترك والمهدد بالفناء. وألقت جائحة كوفيد-19 بظلالها على عالمنا. وعمقت أوجه عدم المساواة على الصعيد العالمي حتى في الوقت الذي زادت فيه من شعورنا بالترابط. إن شعوب العالم تتطلع إلينا الآن، إلى قاعة الجمعية العامة هذه، من أجل العمل والقيادة ولا يمكننا أن نخذلها. وتكمن الحقيقة البسيطة في أننا لا نستطيع أن ننجح في التصدي لتلك التحديات العالمية بدون نظام متعدد الأطراف قوي وفعال وعادل. وإذ نشرع في الخروج من آثار الجائحة، فلنعمل ذلك متحدين أكثر في عزمنا واقتناعنا الراسخ بأن الأمم المتحدة تفي بوعدها لمن يعولون عليها أكثر. فلنلتزم معا بالتصدي لهذه الجائحة لكي نجعل "من عدم السماح بتخلق أحد عن الركب" أكثر من مجرد شعار قولاً والأهم من ذلك فعلاً.

إن عدم المساواة في اللقاحات اختبار أخلاقي لمجتمعنا الدولي. إن الإنشاء السريع لمرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على

المعونة الإنسانية لا يمكن أن تكون بديلا عن الإرادة السياسية. وأكثر ما يحتاجه ١٣ مليون سوري في حاجة إلى المساعدة الإنسانية هو الحل السياسي.

ومنذ كانون الثاني/يناير، دأبت أيرلندا على حث المجلس على التصرف استجابة للحالة المتدهورة في منطقة تيغراي في إثيوبيا. وقد روعتنا التقارير التي تفيد بحدوث تجاوزات وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس على نطاق واسع ومنهجي. وعلى مدى ١٠ أشهر، تكشفت فصول كارثة إنسانية أمام أعيننا، وخطر المجاعة يلوح في الأفق. وهذا أمر جائر. إننا نتكلم بوضوح في هذه الجلسة اليوم، كما فعلنا في المجلس لشهور. ويجب أن نقف ثابتين ومتحدين لدعم دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار عن طريق التفاوض، والوصول الإنساني دون عوائق، وإعادة الخدمات الأساسية لجميع المناطق المتضررة، فضلا عن إيجاد حل سياسي للأزمة.

ومن سمات السياسة الخارجية الأيرلندية التزامنا الراسخ بعالم خال من الأسلحة النووية. ومجلس الأمن سيحتفل في الأسبوع القادم بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونحن ملتزمون بتحقيق نتيجة ناجحة وموضوعية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة. ونحن نرحب ترحيبا حارا بدخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ. وكميسر لقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥)، بشأن الاتفاق النووي الإيراني، شاركنا على نطاق واسع في تشجيع جميع الأطراف على العودة إلى الامتثال. ونرحب بالتزام إدارة الولايات المتحدة بالعودة إلى اتفاق خطة العمل الشاملة المشتركة. ونحث إيران على اغتنام هذه الفرصة للعودة بسرعة إلى المحادثات في فيينا والعودة إلى الامتثال الكامل للاتفاق، بما في ذلك من خلال التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن تصاعد الصراع الإسرائيلي الفلسطيني في أيار/مايو قد أدى عن إزهاق المزيد من الأرواح، بما في ذلك وفاة أكثر من ٧٠ طفلا

ليس مجرد عبارة محفوظة لإدراجها في خطاب، بل إنه من صميم ما نحن عليه كأمة وشعب. لقد أكدت في خطابي أمام الجمعية العامة في العام الماضي (انظر A/75/PV.12) للدول الأعضاء أن أيرلندا مستعدة لتحمل مسؤوليتها في مجلس الأمن - وهي مسؤولية عهد بها إلينا زملائنا الأعضاء في الجمعية العامة. ونحن لا نستخف بتلك المسؤولية. لقد علمتنا تجربتنا الخاصة في النزاع في جزيرة أيرلندا أن بناء السلام أمر شاق وطويل ومحبط في كثير من الأحيان. ونتوقع أن تجسد مدة عضويتنا في المجلس ذلك التعقيد وأنه يتطلب القدرة على التحمل والابتكار والحلول التوفيقية والتصميم. وقد ثبت ذلك بالفعل.

لقد سعينا كل يوم خلال الأشهر التسعة الماضية إلى استخدام صوتنا للدفاع عن مبادئنا وإحراز تقدم نحو حل سلمي لبعض النزاعات الأكثر إلحاحا في العالم. ولم يكن التقدم ممكنا دائما إذ كثيرا ما انقسم المجلس. ومن الدروس المستفادة والصعبة أنه عندما يحدث الانقسام بيننا في هذا المبنى فإن أضعف الناس هم الذين يعانون من العواقب. ويتمثل الوعد المكرس في ميثاق الأمم المتحدة في إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وأدعو اليوم جميع أعضاء المجلس إلى تحية الخلافات السياسية جانبا والعمل على الوفاء بذلك الوعد.

وتقدم سوريا مثالا ملحا على الأماكن التي يلزم فيها ذلك حيث شهدنا هذا العام مرور عشر سنوات من النزاع في ذلك البلد. وبالنسبة للكثيرين فإن النزاع في سوريا يظل رمزا لفشل الأمم المتحدة ومجلس الأمن على وجه الخصوص. ففي مناسبات كثيرة جدا وفي مواجهة المعاناة الهائلة يختار المجلس التقاعس عن العمل. وفي كثير من الأحيان، واستجابة لذلك، كانت الجمعية العامة هي التي صعدت وتدخلت. وقد اتخذت إجراءات جريئة حاسمة لحل ذلك الصراع. وتقود أيرلندا مع النزوح العمل في مجلس الأمن لضمان استمرار وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع من يحتاجون إليها في سوريا. وفي تموز/يوليه، عمل المجلس يدا واحدة عندما اتخذ القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، الذي ضمن استمرار عملية الأمم المتحدة الحيوية التي تقدم المعونة إلى ٣,٤ مليون شخص في شمال غرب سوريا. ولكن

إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، في أفضل حالاتها، تعبير رائع ومفيد عن تعددية الأطراف والتضامن الدولي. لقد رأينا دائما تلك الخدمة كدعوة نبيلة وذات أهمية. ولأكثر من ستة عقود، خدم النساء والرجال الأيرلنديون في هذه العمليات. وكل قرية وبلدة وحي في جزيرتنا ودعت قبعة زرقاء عند نشرها وباتت تحسب الأيام المتبقية انتظارا لعودته أو عودتها. بعضهم لم يعودوا إلى بيوتهم أبدا. واليوم، هناك أكثر من ٥٠٠ موظف أيرلندي يعملون في عمليات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لحفظ السلام وإدارة الأزمات. ويستحق كل شخص يخدم بخوذة زرقاء ولاية تتناسب مع واقع الصراع على الأرض وضمانا بأن الموارد بدورها تتناسب مع الولايات. وبالمثل، فإن الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام لحظة فارقة، عندما يكون السلام المستدام في متناول أيدينا ولكن غالبا ما يكون في أضعف حالاته. إن قرار مجلس الأمن ٢٥٩٤ (٢٠٢١)، بقيادة أيرلندا والذي اتخذته المجلس بالإجماع في وقت سابق من هذا الشهر بدعم من ٩٧ عضوا في الجمعية العامة، يبعث برسالة قوية وموحدة مفادها أن الأمم المتحدة ملتزمة بدعم أعضائها خلال هذا المنعطف الحساس على طريق السلام. ولا يمكن أن تكون هناك ثغرات عندما يتعلق الأمر بحماية المدنيين.

وفي أيرلندا، تعلمنا أهمية اتباع نهج شامل لبناء السلام. وأولئك الذين يشنون الحرب، لا يمكنهم ولا ينبغي لهم أن يحتكروا شروط السلام. ومن الأهمية بمكان أن نضمن أن تكون النساء والشباب والمجتمع المدني - الذين كثيرا ما يستبعدون - في صميم عملنا المشترك لبناء السلام وصونه. إن تعزيز المساواة بين الجنسين والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن خيط ذهبي طوال عملنا.

وحقوق الإنسان عالمية ولا تتجزأ. إنها تنتمي إلينا جميعا. ولن نتوانى عن الدعوة إلى الامتثال الكامل للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين. وسنقف إلى جانب المحكمة الجنائية الدولية، حجر الزاوية في النظام الدولي للعدالة الجنائية.

بصورة مروعة. وقد شعرت أيرلندا بإحباط شديد جراء عجز مجلس الأمن عن الكلام طوال فترة اندلاع الأعمال العدائية الأخيرة. ولئن كنا قد رحبنا بالبيان الصحفي SC/14527، الذي اتفقنا عليه في ٢٢ أيار/مايو، إلا أنه كان هزيبا ومتأخرا جدا. إن السلام الشامل والعدل والدائم أمر ممكن. وأيرلندا ملتزمة بتحقيق حل الدولتين، مع دولة فلسطين تتوفر لها مقومات البقاء على أساس حدود عام ١٩٦٧، تعيش في سلام وأمن إلى جانب دولة إسرائيل، والقدس عاصمة للدولتين. إن الشباب، الفلسطينيين والإسرائيليين، يفقدون الأمل في إمكانية أن يتحقق السلام. وكقادة، يجب علينا أن نتصرف الآن. وأدعو المجتمع الدولي إلى العمل معا لتجديد الجهود من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم، بما في ذلك من خلال تنشيط المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط.

لقد شاهد العالم في رعب العنف والفوضى في أفغانستان. ويحتاج ملايين الأفغان إلى دعم عاجل، بمن فيهم المشردون مؤخرا بسبب الصراع والعنف والتخويف. ويجب تيسير الوصول الكامل والأمن ودون عوائق للمنظمات الإنسانية وجميع موظفيها، بغض النظر عن نوع الجنس. ويجب حماية الفئات الأكثر ضعفا - النساء والفتيات والفتيان والرجال والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغابري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين والأشخاص ذوي الإعاقة. لقد كانت حالة النساء والفتيات الأفغانيات في مقدمة أفكارنا. وخلال السنوات العشرين الماضية، أكدت المرأة الأفغانية حقوقها وما زالت تفعل ذلك. وتشمل هذه الحقوق الوصول الكامل والمتساوي إلى التعليم، والحق في الرعاية الصحية، والحق في حرية التنقل في بلادهم، والحق في المشاركة الكاملة في الحياة العامة. وقد تلقت النساء والفتيات تعليما بأعداد هائلة، وهن يتصدرن جميع جوانب المجتمع ويشاركن فيها. ويرفضن أن يتم إسكاتهن، ومحوهن من الحياة العامة. ودورنا ومسؤوليتنا الوقوف معهم. لقد تحقق الكثير في السنوات العشرين الماضية. ولا يمكن أن يكون هناك عودة إلى الوراء. وبالنسبة لنا جميعا في هذه القاعة، يمكننا، بل ويجب علينا، أن نتفق على أن حقوق النساء والفتيات الأفغانيات مبدأ غير قابل للتفاوض.

الحياد الكربوني بحلول عام ٢٠٥٠. ومن الأهمية بمكان أيضاً أن نلبي التزامنا الجماعي بتقديم ١٠٠ بليون دولار من التمويل للبلدان النامية. ولا يمكننا أن نخفق. فمستقبلنا يعتمد على ذلك.

ويمكننا جميعاً أن نحدد الأوقات التي قصرنا فيها، نحن الأمم المتحدة. ولا يمكن للأمم المتحدة أن تفعل ما نطلبه منها إلا عندما نسمح لها، نحن الأعضاء فيها، بذلك؛ عندما نقدم الموارد والدعم والإرادة السياسية والمشاركة البناءة اللازمة لتحقيق ذلك. وإذ أقف هنا اليوم، فإنني أتذكر طموحات وأهداف وأحلام البلايين من الناس. لقد وضعوا ثقتهم فينا، ويتوقعون منا أن نعمل معاً لحل أكبر التحديات التي تواجه مجتمعنا العالمي. ونحن نعلم أننا بالإرادة السياسية يمكننا أن نستحق تلك الثقة. وستواصل أيرلندا القيام بدورها وتحقيق توافق الآراء والاستماتة في مناصرة النظام المتعدد الأطراف والشعوب الذي تعهدنا بخدمتها.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالصينية):** بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء أيرلندا على البيان الذي أدلى به للتو. *اصطُحِب السيد مايكل مارتن، رئيس وزراء أيرلندا، من المنصة.*

**خطاب السيد إيدي راما، رئيس وزراء جمهورية ألبانيا**

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالصينية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية ألبانيا. *اصطُحِب السيد إيدي راما، رئيس وزراء جمهورية ألبانيا، إلى المنصة.*

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالصينية):** يسرني عظيم السرور أن أرحب بدولة السيد إيدي راما، رئيس وزراء جمهورية ألبانيا، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية.

**السيد راما (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية):** إنه لشرف مميز أن ألقى هذا الخطاب ممثلاً لبلد ينضم للمرة الأولى في تاريخه إلى مجلس الأمن بوصفه عضواً غير دائم للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣. ولا يمكن المبالغة في أهمية ذلك الحدث بالنسبة لدولة كانت تعتبر حتى وقت ليس ببعيد من

بالأمن، كان لي شرف رئاسة مناقشة المجلس بشأن المناخ والأمن (انظر S/PV.8864). وكما سمعنا من الأمين العام يوم الثلاثاء (انظر A/76/PV.3)، لم يعد بوسعنا أن ننكر حقيقة أن تغير المناخ هو التحدي الأكبر الوحيد الذي يواجه جيلنا. وأثره على بيئتنا ونظمنا الإيكولوجية مدمر، وأمننا الجماعي معرض للخطر. وقد رأينا مرارا وتكرارا أن الآثار الأكثر كارثية تؤثر بشكل غير متناسب على الفئات الأكثر ضعفا والأقل مسؤولية. ويجب أن نلتزم بالتزامات اتفاق باريس، وسنجري قريبا مناقشات هامة في المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ولكن يمكننا أن نرى الآثار السلبية لتغير المناخ تؤدي بالفعل إلى تفاقم الصراع وانعدام الأمن، مما يضاعف الدوافع الأخرى للصراع مثل الفقر وعدم المساواة وانتهاكات حقوق الإنسان.

ولدينا أدلة وافرة على ذلك. وأيرلندا، بوصفها الرئيس المشارك لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والأمن، إلى جانب النيجر، عملت طوال العام مع زملائنا أعضاء المجلس من أجل فهم أفضل لتلك الصلات وإبلاغ المجلس بالخطوات التي يمكننا اتخاذها للتصدي للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ. ونذكر أن أعضاء المجلس ليسوا جميعاً على رأي واحد بشأن ذلك. ويحدوني الأمل في أن نتمكن، بالعمل معاً، من التوصل إلى فهم مشترك للكيفية التي يمكن بها لمجلس الأمن أن يواجه تحدي المناخ والأمن. ليس هناك وقت لنضيعه. ولهذا السبب، ستعقد أيرلندا في الأيام القادمة مناقشة بشأن مشروع قرار مواضيعي لمجلس الأمن بشأن المناخ والأمن.

وفي الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، يجب علينا جميعاً، شمال وجنوب هذا الكوكب الهش، أن نستجمع الشجاعة لاتخاذ إجراءات جريئة وطموحة. فنحن بحاجة إلى إبقاء الاحترار العالمي عند ما يقرب من ١,٥ درجة مئوية قدر الإمكان. وستخفض أيرلندا، من جانبها، انبعاثاتها بنسبة ٥١ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠ مقارنة بمستويات عام ٢٠١٨. وإلى جانب شركائنا في الاتحاد الأوروبي، سنحقق صافي

محظوظين وممتنين للترحيب بمساعدة الأطباء الإيطاليين لنا في نفس المعركة في وطننا. وفي هذا الصدد، أدين بالشكر الخالص للكثيرين الذين ساعدونا - لتركيا، التي أتاحت لنا في اللحظات الصعبة حقاً الحصول على الجرعات اللازمة لبدء التطعيم الجماعي؛ إلى مفوضية الاتحاد الأوروبي، التي كافحت جاهدة لتسريع توفير اللقاحات من الاتحاد الأوروبي إلى ألبانيا وغرب البلقان؛ وكذلك حكومات إيطاليا واليونان وكرواتيا ولاتفيا التي وقفت إلى جانبنا بتقديم تبرعاتها باللقاحات، ولحكومات بولندا والنمسا والدانمرك التي تعهدت بمساعدتنا على طول الطريق. وأستشهد بتلك الأمثلة هنا لكي نذكّر الجميع بأن النهج المشترك القائم على التضامن الأعمق والمساعدة المستمرة والتعاون المتواصل هو وحده الذي سيمكننا من أن ننتصر في هذه الحرب من أجل البقاء على قيد الحياة. وقد أبرز التفاوت الحاد في الحصول على اللقاح - الذي هو السبيل الوحيد لوقف الفيروس - مرة أخرى مدى إلحاح الحاجة إلى نهج مختلف ينطوي على المبادرة العالمية والشمولية والتضامن والإنصاف، فضلاً عن الثقة في العلم. ولهذا السبب نواصل الدعوة إلى التعاون الدولي ونؤيد الاقتراح الداعي إلى إبرام معاهدة دولية جديدة بشأن التأهب للجوائح والتصدي لها. ويجب أن نكون معاً وأن نظل معاً وأن نقاوم أي إغراء للخضوع للانعزالية والقومية. فمن الملح أن نحسن إمكانية حصول الجميع على اللقاح، لأن الأشخاص غير المطعمين معرضون لخطر كبير يتمثل في تمكين ظهور متحورات أكثر خطورة وفتكاً يمكن أن تعكس مسار المكاسب التي تحققت بألم شديد وأن تعرضنا جميعاً لعواقب أكثر خطورة.

وإذا كانت تجربة الأمم المتحدة الطويلة والقوية التي دامت ٧٥ عاماً قد علمتنا شيئاً، فهو أن التحديات التي تواجه السلام والتنمية والعدالة والصحة والأمن تحتاج إلى مساهمة الجميع - الأغنياء والفقراء، الكبار والصغار. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الأمم المتحدة، بعد مرور ٧٥ عاماً على تأسيسها، تظل حجر الزاوية للنظام العالمي المتعدد الأطراف القائم على القواعد. وبفضل الحوار والجهود المتضافرة من خلال منظومة الأمم المتحدة ككل، حققت البشرية مكاسب ملحوظة في مجالات السلام والأمن والتنمية وفي احترام حقوق الإنسان والكرامة

أكثر البلدان عزلة وقمعاً في العالم، والشعور بالمسؤولية التي نضطلع بها بذلك الدور. وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على دعمها وتقتها الغامرين.

تجلب ألبانيا إلى مجلس الأمن منظور بلد صغير ولكنه مشارك، يدرك أعباء الماضي وتحديات المستقبل، بلد عانى بشكل مباشر من قيود الانعزالية واكتشف فرص التعاون المتعدد الأطراف. وألبانيا بلد يتسم الآن باحترام الاختلافات والتسامح مع الأديان المختلفة وتقدير الإسهام الذي تقدمه كل ثقافة. وسنأخذ مقعدنا في مجلس الأمن بجدول أعمال واضح للأولويات يعطي صورة عما تمثله ألبانيا الحديثة - من أجل تعزيز السلام والأمن؛ والحل السلمي للنزاعات والوساطة فيها؛ واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان للجميع؛ وزيادة مشاركة النساء والشباب في صنع القرار؛ والالتزام العالمي بجميع معاهدات واتفاقيات عدم الانتشار ونزع السلاح وتنفيذها تنفيذاً كاملاً؛ والالتزام الملموس والمستمر بمكافحة الإرهاب الدولي والتطرف العنيف.

إنه لمن دواعي سروري أن أعود شخصياً إلى بيت السلام العظيم هذا وأن نتمكن من تبادل أفكارنا بشأن عالم اليوم، بما في ذلك جهود بلدي في مواجهة أحد أكبر التحديات المشتركة، وهي جائحة فيروس كورونا المستمرة التي تسببت في ألم رهيب في كل مكان لأكثر من ١٨ شهراً. وقد عانت ألبانيا، مثلها مثل كل ركن آخر من أركان العالم، من هذه الآفة المدمرة. واليوم، جرى تطعيم أكثر من نصف السكان الألبان، ونتوقع أن يتم تطعيم جميع السكان الموصى بتطعيمهم تطعيماً كاملاً في غضون الأشهر العشرة المقبلة.

وأحد الدروس الكبيرة لهذه المأساة هو أنه لا يمكن لأي بلد أن يواجهها بمفرده، ونحن نعلم الآن أنه لن يكون أحد في مأمن حتى يصبح الجميع في أمان. وكما رأينا في كثير جداً من الأحيان، فإن الثمن الذي ندفعه، فرادى ومجتمعين، لن يكون إلا أعلى من دون التعاون والتضامن والإجراءات المشتركة. ولهذا السبب ذهب عشرات الأطباء والممرضين الألبان إلى إيطاليا، في ذروة أزمة كوفيد-١٩ في العام الماضي، لمساعدة زملائهم في منطقة لومبارديا؛ وفي المقابل، كنا

عام ٢٠٣٠، أصبحت ألبانيا في تموز/يوليه ٢٠١٩ أول بلد في المنطقة يعتمد استراتيجية بشأن تغير المناخ وخطط العمل ذات الصلة، مع تحديد أهداف للسياسة العامة وإجراءات عملية للحد من انبعاثات غازات الدفيئة. واعتمد قانون خاص بشأن تغير المناخ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠.

وعلاوة على ذلك، ودعمًا لأهداف "الاتفاق الأخضر" للاتحاد الأوروبي، وقعت ألبانيا وبلدان غرب البلقان الأخرى إعلانين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، أحدهما بشأن "الخطة الخضراء لغرب البلقان" والآخر بشأن إنشاء سوق إقليمية مشتركة بهدف جعل الاقتصاد مستدامًا ومحايًا مناخيا بحلول عام ٢٠٥٠. كما تعكف ألبانيا، بوصفها منتجًا للطاقة النظيفة التي لا تنتج عنها أي انبعاثات، على القيام بدورها في خفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ٤٥ في المائة في العقد المقبل وتحقيق هدف الوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر بحلول عام ٢٠٥٠.

وتتمثل عملية التكامل الأوروبي أساسًا لمستقبل ألبانيا وتنتقل إلى عقد أول مؤتمر حكومي دولي وفقًا لقرار المجلس الأوروبي بالبداية في مفاوضات الانضمام مع ألبانيا. وقد قلقتها في تيرانا وفي بروكسل وفي كل مكان، وأود أن أكررها من على هذه المنصة: ألبانيا مستعدة بالفعل منذ فترة، وفي انتظار أن يقوم الاتحاد الأوروبي بدوره.

إن التكامل الأوروبي هدف وطني ذو أولوية. كما أنه طموح على نطاق المنطقة ومصدر إلهام في سياق إقليمي تغير تمامًا. وقد اتفقت جميع دول غرب البلقان الست على تعزيز التعاون الاقتصادي من خلال إنشاء سوق إقليمية مشتركة تقوم على قواعد الاتحاد الأوروبي ومعاييرها. ودخلنا مرحلة التعاون الجديدة والطموحة، كما نعكف، من خلال مبادرة "منطقة البلقان المفتوحة"، على أعمال الحريات الأساسية الأربع للاتحاد الأوروبي إعمالًا فعليًا - وهي حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات ورأس المال - كدليل على أن منطقتنا قد أخذت بزمام تلك المبادئ. ونحن مقتنعون بأنها ستولد النمو الاقتصادي وتخفف البطالة وتزيد التجارة والاستثمار والعمالة في غرب البلقان،

الإنسانية وفي تمكين المرأة وتحفيز الشباب وفي مساعدة مئات الملايين من الناس على التخلص من الفقر. ويجب أن نواصل البناء على هذه الإنجازات. فالناس - مواطنونا - محقون في طلب المزيد وفي طلب مبادرات أفضل وأسرع، ويجب أن نرقى لمستوى هذه المهمة.

ولنذكر أنفسنا بأن مستقبلنا، مستقبل البشرية، تُشكله طريقة استجابتنا وتعاوننا في الحاضر. إن تعددية الأطراف تواجه تحديات عندما تسود النزعة القومية الأنانية. وهذا أحد أهم دروس الماضي. ويمكن أن تكون تعددية الأطراف بطيئة ومحبطة في بعض الأحيان، ولا تسفر دائمًا عن نتائج سريعة، ولكن وجود عالم لا توجد فيه قواعد والتزامات مشتركة ولا مؤسسات متعددة الأطراف هو كابوس نعرفه جيدًا. ولذلك، لا يسعنا أن نفقد الثقة في النظام المتعدد الأطراف. ويجب أن نعمل على إصلاحه، لا على تقويضه، ويجب، بالتأكيد، عدم التخلي عنه. ونشاط الأمين العام شواغله في تقريره المعنون "خطتنا المشتركة"، ونعتقد أن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية الإسهام في زيادة قدرة المؤسسات والآليات المتعددة الأطراف على العمل من أجل إحداث تغيير ملموس في حياة الناس.

وبهذه الروح تحديداً، نجحت ألبانيا في رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ٢٠٢٠، كجزء من مشاركتها وجهودها المتواصلة لتعزيز السلام وحقوق الإنسان والتعاون والمساواة في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد وافق المجلس الوزاري في تيرانا على عدة التزامات جديدة بشأن مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ومكافحة الفساد ومنع التعذيب في منطقة المنظمة.

ويشكل تغير المناخ أولوية رئيسية أخرى في جدول أعمالنا الوطني. ولنا حاجة إلى أن نواجه بصورة متكررة نوازل جوية وفيضانات كارثية وموجات حر لا تُحتمل لنفهم أن استمرار فقدان التنوع البيولوجي والاستخدام غير المستدام للنظم الإيكولوجية وتدهورها يفضيان إلى عواقب وخيمة وضارة على ملايين الناس مما يهدد السلام والأمن. واقتناعاً منها بالحاجة الملحة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة بما يتماشى مع اتفاق باريس بشأن المناخ وخطة التنمية المستدامة

الذي شهده العالم من قبل. وبينما كانت الأحداث المأساوية تتكشف أمام أعيننا، لم نستطع أن نقف مكتوفي الأيدي. وعلى الرغم من محدودية القدرات لاستقبال المهاجرين، فتحنا، بنزعة إنسانية غير مشروطة، أبوابنا للاجئين الأفغان. وفعلنا مثلما فعلنا في لحظات حرجة أخرى من تاريخنا، عندما أنقذنا آلاف اليهود أثناء المحرقة، وبالتالي أصبحنا البلد الوحيد في أوروبا الذي زاد فيه عدد اليهود بعد الحرب مقارنة بعددهم قبل الحرب، أو عندما رحبنا بنصف مليون من إخواننا وأخواتنا من كوسوفو الذين فروا من جحيم التطهير العرقي في عام ١٩٩٩.

لقد رحبنا باللاجئين الأفغان لأن من واجبنا الأخلاقي أن نتضامن مع أولئك المعرضين للخطر. إننا مدينون بذلك لتاريخنا بصفتنا كنا لاجئين قبل ٣٠ عاما. ومدينون بذلك أيضا لأطفالنا، الذين نعتقد أنه ينبغي أن يتعلموا، لا بالأقوال فحسب ولكن بالأفعال أيضا، أن هذه الحياة فيها أوقات للأخذ وأخرى للعطاء. وعلى نحو ما قالت القديسة الألبانية، الأم تيريزا، الحائزة على جائزة نوبل، فإنه حتى عندما لا نستطيع أن نفعل أشياء كبيرة، لا يزال بوسعنا أن نفعل أشياء صغيرة بمحبة كبيرة. إننا نؤدي دورنا بتواضع.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالصينية):** بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية ألبانيا على البيان الذي أدلى به للتو. اصطحب السيد إندي راما رئيس وزراء جمهورية ألبانيا من المنصة.

**خطاب السيدة جاسيندا أردن، رئيسة الوزراء ووزيرة الأمن الوطني والاستخبارات، والحد من فقر الأطفال، والخدمات الوزارية في نيوزيلندا**

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالصينية):** أعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا لتقديم خطاب رئيسة الوزراء ووزيرة الأمن الوطني والاستخبارات، والحد من فقر الأطفال، والخدمات الوزارية في نيوزيلندا.

**السيد هوك (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني ويسعدني أن أقدم بيانا مسجلا سلفا لدولة السيدة جاسيندا أردن، رئيسة الوزراء ووزيرة الأمن الوطني والاستخبارات، والحد من فقر الأطفال، والخدمات الوزارية في نيوزيلندا.

وأخيرا وليس آخرا، فإن من شأنها استتباب السلام والمساعدة على حل النزاعات نهائيا.

إن تاريخ الأمم المتحدة تاريخ من التوسع المتواصل. لقد بدأت بخمسين عضوا في سان فرانسيسكو، ونحن الآن ١٩٣ عضوا. ومع ذلك، فإن هذه الجمعية الكبيرة غير مكتملة ولن تكتمل دون وجود دولة من دول منطقتنا، وهي جمهورية كوسوفو.

لقد استمعت الجمعية العامة أكثر من مرة من على هذه المنصة إلى دعوتي للاعتراف باستقلال كوسوفو. إنه ليس هاجسا، ولا أذكره لمجرد التشدق بالكلام عن القضية. إنها دعوة للاعتراف بالحقائق الجديدة في قلب أوروبا، عبر منطقة البلقان، حيث ولدت دولة جديدة، بمساعدة مجتمع دولي ملتزم بقضية الحرية وحقوق الإنسان وتقرير المصير. بيد أنه يتعين الانتهاء من ذلك العمل وأود أن أكرر تأكيد هذا الهدف. وأنا أفعل هذا لأن الواقع قد أظهر لنا - نحن الكوسوفيين والصرب، ولجميع شعوب البلقان والأوروبيين، ولكل من يريد في أي مكان أن يرى أن كوسوفو المستقلة ذات السيادة، وهي حقيقة قائمة بالفعل منذ ١٣ عاما - قد جلبت المزيد من السلام والاستقرار للمنطقة مقارنة بما كان عليه الحال من قبل وأسهمت في الانتقال من الماضي المرير وأصبحت جزءا لا يمكن إنكاره من المستقبل المشترك لغرب البلقان.

وتؤيد ألبانيا إجراء حوار بين كوسوفو وصربيا من شأنه أن يؤدي إلى الاعتراف المتبادل بين دولتين - جارتين - باعتباره البديل الوحيد. وكل يوم يمر دون اتفاق من هذا القبيل هو يوم نخسره، يوم يسرق من شباب البلدين، يوم يُستقطع من مستقبلهما المشترك. وأقولها بطريقة ودية ولكن بقناعة مطلقة: لن يحرر صربيا من عبء ماضيها في النهاية إلا توفر الحكمة والشجاعة والرؤية.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أتطرق سريعا إلى أفغانستان. إن من واجبنا بذل كل ما في وسعنا لكي لا نتخلى عن الشعب الأفغاني، الذي يجد نفسه مرة أخرى عند مفترق طرق. ويجب أن نفعل كل ما في وسعنا للحفاظ على الإنجازات التي لا يمكن إنكارها التي تحققت في العقدين الماضيين وأن نقاوم، بل ونمنع، أي عودة إلى عصر الظلام



وشعبها على توليكم، ولا سيما بصفتكم دولة جزرية صغيرة نامية، قيادة عملنا الجماعي في هذه الدورة. ومما يفاقم الحالة الراهنة أزمة المناخ العالمية المتزايدة والمقلقة وتسارع فقدان التنوع البيولوجي، وغير ذلك من المسائل الإنسانية وتلك المتعلقة بالسلام والأمن والتجارة والتي تشكل تحديات كبيرة للطريقة التي ندير بها الآن شؤوننا الاجتماعية والاقتصادية الإقليمية والعالمية. وبالرغم من كل تلك التحديات، سيدي الرئيس، فإنه مما يثلج صدورنا بصيرتكم والتزامكم وقيادتكم في ظل رؤيتكم وموضوع رئاستكم "رئاسة الأمل". ونتعهد بشكل قاطع بدعمكم والعمل معكم خلال فترة رئاستكم لهذا المحفل. وأتوجه بالشكر أيضا لسفلكم، معالي السيد فولكان بوزكير، ووفد تركيا على قيادته الممتازة وعمله المتميز في العام الماضي، في ظل ظروف صعبة جدا بطبيعة الحال. ونتمنى له ولأسرته كل التوفيق.

وأود أن أسجل تقدير بابوا غينيا الجديدة العميق ودعمها لصديقنا الأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، على قيادته الجريئة والحاسمة المستمرة لعملنا فيما يتعلق بتنفيذ ولاية الأمم المتحدة وميثاقها. والواقع أن إعادة تعيينه بالإجماع لفترة ولاية أخرى تبدأ في العام المقبل خير دليل على ثقة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما فيها بلدي، في أخلاقيات عمله وقيادته القوية، وهو ما تحتاجه المنظمة خلال هذه الفترة العصيبة. وأشكره على تقييمه الصريح والواقعي للتحديات الماثلة أمامنا ومقترحاته بشأن كيفية مواجهة تلك التحديات عمليا وعلى الصعيد المتعدد الأطراف.

ونقل إليكم تحيات الجميع من بابوا غينيا الجديدة، من المحيط الهادئ الأزرق الذي يعمه السلام. إن المحيط الهادئ، أو قارة المحيط الهادئ الزرقاء، موطن تنوع بيولوجي بحري وبري، وهو المكان الذي تتعرض فيه الدول الجزرية الصغيرة الأكثر ضعفا للتهديدات العالمية لارتفاع مستوى سطح البحر جراء تغير المناخ والمشاكل الصحية وما يرتبط بها من مشاكل اقتصادية نتيجة جائحة كوفيد-19. وأتحدث، بطبيعة الحال، باسم بابوا غينيا الجديدة، ولكن لا شك أن هذه المسائل سيكون لها صدى لدى الدول الجزرية الصغيرة، بما فيها دول إخواني

الرئيس بالنيابة (تكلم بالصينية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة الوزراء ووزيرة الأمن الوطني والاستخبارات، والحد من فقر الأطفال، والخدمات الوزارية في نيوزيلندا.

عرض بيان مسجل سلفا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق الثالث و A/76/332/Add.8).

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

**خطاب السيد جيمس ماراب، رئيس الوزراء ووزير شؤون بوغانفيل في دولة بابوا غينيا الجديدة المستقلة**

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير شؤون بوغانفيل في دولة بابوا غينيا الجديدة المستقلة.

اصطحب السيد جيمس ماراب، رئيس الوزراء ووزير شؤون بوغانفيل في دولة بابوا غينيا الجديدة المستقلة، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد جيمس ماراب، رئيس الوزراء ووزير شؤون بوغانفيل في دولة بابوا غينيا الجديدة المستقلة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد ماراب (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالإنكليزية): بالأصالة عن نفسي وباسم حكومتي وشعبي الذي يزيد تعداده على ٨ ملايين نسمة، يشرفني ويسعدني أن أنضم إلى قادة العالم الآخرين في مخاطبة الجمعية العامة اليوم.

وأغتتم هذه الفرصة أيضا لتقديم تعازينا للأسر في البلدان المُمثلة هنا، بما في ذلك بلدي، التي فقدت أحد أفرادها جراء مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وللإعراب عن تمنياتنا بالشفاء للمرضى. وأشيد أيضا بالعاملين في الخطوط الأمامية والعاملين في تقديم الخدمات على الصعيد العالمي الذين تجاوزت جهودهم مجرد تلبية نداء الواجب في رعاية المرضى والضعفاء، لا سيما العاملين في المجال الطبي.

وبما أن هذا أول حضور لي في هذا المحفل العالمي، يغمرنني شعور كبير بالتقدير وأهنتكم بحرارة، سيدي الرئيس، وحكومة ملديف

كفانا كلاماً؛ علينا أن نتخذ إجراءات تتناسب مع حجم الانبعاثات الصادرة عن صناعاتنا. ويتعين على قادة الدول الكبرى المتسببة في انبعاثات الكربون أن يقودوا الآن الجهود العالمية الرامية إلى إعادة التوازن البيئي. وهذا مطلب صعب ولكنه في الحقيقة دعوة ضرورية للقادة والأبطال.

وأدعو جميع الدول على وجه الأرض إلى توحيد صف البشرية من أجل إنقاذ كوكبنا، لأن ما يحدث في أفريقيا سيؤثر بل يؤثر بالفعل على أوروبا؛ وكل ما يحدث في آسيا سيؤثر على أمريكا؛ وكل ما يحدث في الشرق الأوسط سيؤثر علينا في المحيط الهادئ، والعكس صحيح. إننا نعيش على كوكب واحد ونملك غلفاً جويًا واحدًا ونظامًا إيكولوجيًا بيئيًا واحدًا مترابطًا - ومن ثم، يجب، بصفقتنا بشرية واحدة، أن نهض ونتحذ لنحافظ على كوكبنا الواحد، وطننا. وعدم القيام بذلك سيكون ضرباً من حماقة وسيأتي على حساب أطفالنا وأطفالنا، هذا بالطبع إذا لم يعد يسوع المسيح قريباً.

وتدرك بابوا غينيا الجديدة ضرورة إنقاذ الأرض، ونسهم أيضاً في الحفاظ على معمرتنا وسنظل نعمل ذلك. وقد منَّ الرب على بابوا غينيا الجديدة بحوالي ١٣ في المائة من مجموع الغابات المدارية المطيرة في العالم و ٦ في المائة من تنوعه البيولوجي. ونود أن نحافظ على تلك الثروة العالمية. وأحد الدروس التي تعلمتها من تجربة كوفيد-١٩ هو أن الأكسجين هو حاجة الإنسان الأولى؛ فعندما يقل معدل الأكسجين، كما أظهر لنا كوفيد-١٩، يختنق الفرد ويموت. حسناً، من ينتج الأكسجين لأمننا الأرض؟ إنها الأشجار، بالطبع. وإذا كان خزان الغابات المطيرة في العالم هو رئة العالم، فإن جزءاً كبيراً من هذا العضو، الذي يُمكن العالم من مواصلة التنفس، يوجد في بابوا غينيا الجديدة. ونعمل أيضاً كبالوعة كربون كبيرة. إن لدينا هذه الثروة العظيمة لكوكبنا.

وتقف بابوا غينيا الجديدة، بصفقتها رئيسية ائتلاف بلدان الغابات المطيرة، عند مفترق طرق مهم. فنحن نزيل الكربون من الغلاف الجوي. والواقع أن قدرة غاباتنا على إزالة الكربون من الغلاف الجوي تتخطى ١٠٠ مليون طن سنوياً. وتبلغ انبعاثات الطاقة في الوقت

وأخواتي في منطقة المحيط الهادئ. وأعتقد، سيدي الرئيس، أنكم أيضاً ستفهمون ما تعنيه تلك المسائل، لأنكم تأتون من دولة جزرية صغيرة.

تتشابك منازلنا المحيطية وطريقة حياتنا مع النظم الإيكولوجية الساحلية وتوازنها الطبيعية. ويتأثر ذلك التوازن الآن بالتأثير البشري، لا بتأثير دولنا الجزرية الصغيرة. ولكننا أول الضحايا وأكثرهم تضرراً بسبب نقاط ضعفنا المتأصلة. وبينما نجتمع ونواصل الحديث عن تغير المناخ في محافظنا التي تنتمي للقرن الحادي والعشرين مثل قاعة الجمعية العامة، أود أن أذكرنا جميعاً بأن الأطفال الصغار وأسرهم يعيشون وسط بحار الأرض في خوف وعدم يقين بشأن ما سيكون عليه مستقبلهم، لأنهم شهدوا خلال حياتهم أراضيهم الآمنة الصالحة للزراعة تتلاشى بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر، فضلاً عن أنهم يرون الهياكل التي شُيدت حياتهم استناداً إليها تتسلل من بين أيديهم.

وقد حان الوقت لأن تعترف الجهات المسؤولة عن القدر الأكبر من انبعاثات الكربون في كوكب الأرض بأخطائها وأن تعتذر للدول الجزرية الصغيرة وجميع ضحايا تغير المناخ الآخرين، وأنا لا أعتذر عن تصريحتي هذا. واليوم، أدعونا جميعاً، ولا سيما الدول الكبرى المتسببة في انبعاثات الكربون، والتي تشهد الآن تحولات اقتصادية وطنية من خلال التصنيع، إلى التوقف والتفكير وتحمل المسؤولية من أجل إنقاذ كوكبنا. وأشعر بالارتياح إزاء الالتزامات الأخيرة التي قطعها الرئيس جو بايدن ورئيس الوزراء بوريس جونسون بشأن اعتزام بلديهما الاستجابة بشكل أفضل لمعالجة مسائل تغير المناخ. وقد استمعت أيضاً إلى استجابة الصين الإيجابية وألاحظ أنه من الجيد أننا نتحد الآن لإنقاذ كوكبنا.

وتقع على عاتقنا مسؤولية جماعية عن اتخاذ إجراءات لإنقاذ المعمورة. وعندما سار رائد الفضاء نيل أرمسترونغ على سطح القمر في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٦٩، أعتقد أنه قد نظر في الاتجاه الذي جاء منه، وأفتراض أنه لم يرى بلده الحبيب، الولايات المتحدة الأمريكية؛ بل رأى كوكبه - كوكب الأرض. ومن أجل ضمان بقاء الأرض، يجب علينا الآن أن نتخذ ما يلزم من إجراءات. وأريد أن أدلي بالتصريح التالي:

وسأسعى، خلال الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف، إلى كفالة إحراز تقدم بشأن عدد من المسائل باسم بابوا غينيا الجديدة والاقتصاد الأزرق في المحيط الهادئ قاطبة.

ويجب علينا جميعاً أن نلتزم بالغايات المتعلقة بالطاقة وأن نعالج مسألة استخدام الأراضي وأن ندعو إلى الحفاظ على التنوع البيولوجي وأن نكون كذلك أكثر جرأة في التزامات تمويل المناخ. فتلك المسائل هامة بالنسبة لبابوا غينيا الجديدة وبلدان منتهى جزر المحيط الهادئ، وسنسعى إلى الحصول على الدعم والناصر من البلدان المتقدمة والصناعية لدعم جهودنا المحلية والإقليمية من أجل التكيف والتخفيف من حدة الكوارث من خلال المساعدة التمويلية العالمية. وسأسعى إلى تقاهم لبناء مجموعة خاصة من المعايير المبسطة لتمكيننا من التأهل للحصول على دعم مالي لاستراتيجيات التكيف والتخفيف.

وأشارك من سبقي من المتكلمين في دعوة المجتمع الدولي إلى الوفاء جماعياً بالتزاماتنا بموجب اتفاق باريس وتقديم الإسهامات الفردية المحددة وطنياً من دون إبطاء. وقد كانت بابوا غينيا الجديدة من أوائل البلدان التي قدمت تقريرها الوطني للتنمية في عام ٢٠٢٠، محددة هدفها المتمثل في أن تكون محايدة من حيث انبعاثات الكربون بحلول عام ٢٠٥٠. وتتضمن الخطة صياغة خطة تنفيذ مساهمتنا المحددة وطنياً وقواعد وضبط تكيف المساهمة المحددة وطنياً وخطة التكيف الوطنية بفضل الدعم الذي تلقيناه من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

إننا نريد أن نرى الجهات الرئيسية المتسببة في انبعاثات الكربون في الدول الصناعية مخلصمة وملتزمة في إجراءاتها لتمويل التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها. فعدم القيام بإجراء في ذلك الصدد إنكار لتلك المسؤولية. ونود كذلك أن ندعو إلى اعتبار التزام الدول المتقدمة السنوي بدفع ١٠٠ بليون دولار للبلدان النامية بشأن تمويل المناخ أمراً مختلفاً عن المساعدة الإنمائية الرسمية. فذلك سيسمح لمبادئها التوجيهية بأن تراعي جدول أعمال التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها ومتطلباتها المحددة.

إننا نعمل، بوصفنا دولة مصدرة للغاز الطبيعي والنفط، على كفالة تقليل بصمتنا الكربونية إلى أدنى حد من خلال تنفيذ خارطة

الحاضر ما يقرب من ١٠ ملايين طن سنوياً. ولذلك يمكن لبابوا غينيا الجديدة أن تظل حيث يتعين على كل بلد أن يكون بحلول عام ٢٠٥٠ بموجب اتفاق باريس بشأن تغير المناخ - مزيلة صافية للكربون من الغلاف الجوي، إذا ما عملت آلية خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها كما ينبغي.

ويمكن أن يكون الحفاظ على الموارد الحرجية وصونها بالإضافة إلى الحصاد والاستخدام المستدام للموارد الحرجية التزامنا تجاه الجميع من أجل صيانة الأرض، مع الاستجابة لدعوة "جرس إنذار البشرية" التي أطلقها عزيزنا الأمين العام، السيد غوتيريش. إن تقرير التقييم السادس للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ الأخير واضح وضوح الشمس في الإشارة إلى أن الأعمال البشرية هي سبب تقاوم أزمة المناخ. فيجب أن نتخذ إجراءات لتغيير ذلك المسار.

لقد قلنا منذ فترة طويلة أن تغير المناخ يشكل تهديداً وجودياً خطيراً جداً لأمننا الوطني ورفاهنا. ولذلك، يجب ألا ينكر مجلس الأمن حقيقة العلاقة القائمة بين المناخ والأمن ولا يمكنه الاستمرار في إنكارها، لأن ذلك سيكون تقصيراً منه في أداء واجبه تجاه جميع الشعوب في جميع أنحاء العالم. إننا نرحب بالدعم المتزايد في المجلس بشأن هذه الخطة الهامة.

كما أود أن أثنى على قيادة المملكة المتحدة وجهودها الممتازة، بوصفها الرئيسة المعينة للدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وإيطاليا، بوصفها البلد المشارك في استضافة الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف، والأمين العام في تعبئة المجتمع الدولي لاتخاذ القرارات الجريئة والتدابير العملية اللازمة للوفاء بالتزامات اتفاق باريس.

ولا يمكنني أن أبالغ في التأكيد على ضرورة اتخاذ ما يلزم من إجراءات طموحة بموجب اتفاق باريس لإصلاح الأضرار الجسيمة التي ألحقتها البشرية بكوكب الأرض. وسأواصل كذلك الدعوة بقوة إلى أنه يجب أن تسند المسؤوليات على النحو الصحيح والمناسب والمتناسب وفقاً لحجم الأضرار المترتبة.

وسيبقى كوفيد-١٩ التحدي الأكبر الذي يواجهنا. إن إحصاءاتنا منخفضة من حيث الحالات المؤكدة والوفيات في الوقت الراهن، ولكن أحد أكثر الأمور إثارة للقلق بالنسبة لنا في بابوا غينيا الجديدة هو معدل التطعيم، فهو منخفض جدا. وقد اضطلعت حكومتنا بمسؤوليتها على نحو استباقي من خلال سن تشريع مناسب في برلماننا الوطني - القانون الوطني لمكافحة الجوائح لعام ٢٠٢٠. وقد حقق لنا هذا، إلى جانب شراكة عمل وثيقة جدا مع شركائنا الكرام في التنمية بما في ذلك أسرة دول المحيط الهادئ من خلال برنامج المسار الإنساني لمنطقة المحيط الهادئ بشأن جائحة كوفيد-١٩، نجاحا كبيرا. ولا يمكننا أن نعرب بما فيه الكفاية عن الثناء على تلك الشراكات، بما في ذلك تلك التي تمت من خلال مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي ومع منظومة الأمم المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة واليابان والصين والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والإمارات العربية المتحدة، التي مكنتنا من الحصول الفوري على المعدات واللوازم الطبية الأساسية، بما في ذلك لقاحات استرازينيكا وجونسون أند جونسون وسينوفارم ضد كوفيد-١٩.

وسنظل نشيد بمواصلة تعزيز الجهود العالمية التعاونية لإتاحة إمكانية الحصول على لقاحات كوفيد-١٩ في البلدان التي تشتد فيها الحاجة إليها ونحث عليها. وندعو إلى بذل جهود عالمية للحد من المعلومات المضللة، التي أدت إلى انخفاض معدلات التطعيم في بلدنا، لا سيما المعلومات المضللة على فيسبوك التي لا تزال موجودة في الفضاء العام. وسندعم حقا جهودنا في بناء الدعوة الوطنية والتوعية بشأن فعالية وسلامة لقاحات كوفيد-١٩، وهو برنامج يدعمه باقتدار شركاؤنا في التنمية ومن بينهم، بصفة خاصة، الكنائس ومكتب الأمم المتحدة القطري.

ويجب علينا أن نفعل كل ذلك مع مراقبة قطاع الصحة العامة في البلد عن كثب، لأننا لا نستطيع أن نغفل عن الجوانب الأخرى للصحة في بلدنا. وهناك خطة صحية وطنية جاهزة للإطلاق، ولا ينقصها سوى ترتيب خطة تمويل تتناسب مع خطتنا الصحية. وستشمل تنمية المرافق

طريق هدف التنمية المستدامة ١٣ للفترة ٢٠٢٠-٢٠٣٠ بشأن تغير المناخ، التي أطلقت العام الماضي.

ولكن على الرغم من المشاريع المتعددة التي قدمتها بابوا غينيا الجديدة لتمويل المناخ، فإنها لم تحقق سوى القليل من النجاح في الحصول على تلك الأموال باستثناء المساعدة التقنية في وضع الإطار الائتماني. وذلك أمر مخيب للأمل تماما. فنحن بحاجة إلى أن نرى دليلا عمليا أكثر على التزامات حقيقية.

ويجب كذلك تبسيط أشكال المساعدة الأخرى للتكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره من أجل تخفيف عبء الديون المتزايد على الدول الجزرية الصغيرة لتحرير الحيز المالي اللازم لدعم الجهود الرامية إلى تحقيق انتعاش اقتصادي من جائحة كوفيد-١٩ وتحقيق التنمية المستدامة.

وكذلك أدعو الدول الأعضاء إلى وضع اللمسات الأخيرة على أسواق الكربون القوية والعادلة بموجب لائحة قواعد اتفاق باريس لإطلاق مصادر تمويل جديدة تراعي مصالح التنمية المستدامة لبلدان مثل بلدي بشكل أفضل. فسيتيح لنا ذلك أن نخصص جدول أعمالنا الإنمائي في إطار فرص تمويل مختلفة ولكن مناسبة ما دامت المبادئ التوجيهية ملائمة ولكن صديقة لنا.

وتريد بابوا غينيا الجديدة أن تحقق الصون والتنمية على السواء. وفي مجال الغابات، توقعنا عن إصدار تصاريح جديدة للأخشاب وتجديد التصاريح القائمة وسنحقق حظرا كاملا على تصدير الأخشاب المستديرة بحلول عام ٢٠٢٥. ونريد الانتقال إلى إضافة القيمة والتجهيز النهائي.

وقد اعتمدنا وحددنا منطقة محمية كبيرة في إحدى مقاطعتنا، وهي المقاطعة الشمالية على وجه الدقة، كبرنامج تجريبي بالشراكة مع برنامج بيئي إقليمي ستعطينا تجربة التعلم التي نحتاج إليها لمواصلة تحديد المناطق المحمية. ونحن بصدد وضع خريطة طريق لمساهماتنا المحددة وطنيا للزراعة والحراجة وغيرها من استخدامات الأراضي وقطاع الطاقة.

وقد شرعنا في برنامج ربط بالغ الأهمية يهدف إلى الربط بين المناطق الريفية في بابوا غينيا الجديدة، والذي يقوم ببناء وتوسيع أصول رئيسية للبنية التحتية مثل الطرق الوطنية وأرصفتها الموانئ والمراسي والمطارات ومهابط الطائرات؛ وفتح ممرات الطرق الجديدة؛ وتوفير المعلومات وشبكات الاتصالات وإتاحة حصول غالبية سكاننا على الكهرباء.

إن هذا هو المحفز للتحوّل الاقتصادي لشعبنا. ويتم ذلك وفق متطلبات دستورنا الوطني؛ ولمن قد لا يعرفون فإن بابوا غينيا الجديدة لم تتل استقلالها إلا في عام ١٩٧٥. ويتوافق ذلك تماما مع خطتنا الوطنية ذات النقاط الثماني، ورؤية بابوا غينيا الجديدة لعام ٢٠٥٠، وخطتنا الاستراتيجية الإنمائية للفترة ٢٠١٠-٢٠٣٠، وخطتنا المتوسطة الأجل الثالثة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من أجل تحقيق ازدهار اجتماعي واقتصادي أفضل للبلد. ونأمل أن نصبح بهذه الطريقة بلدا متوسط الدخل بحلول عام ٢٠٥٠.

لا يزال النمو في بابوا غينيا الجديدة يعتمد على قطاعات النفط والطاقة والتعدين، التي تسهم بنحو ٦٠ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي. وما زلنا ندعو إلى تحقيق هذه التنمية ونفعل كل ما بوسعنا ونعمل جاهدين بقدر الإمكان للدعوة إلى وضع سياسات هامة في تلك القطاعات.

وقد بدأت سياساتنا بشأن التنمية في قطاع الصناعات الاستخراجية تأخذ في الاعتبار تناقص التمويل من مصادر خارجية مثل القروض والمنح. وفي الوقت نفسه كان علينا أن نتحرك نحو إدارة أفضل لديوننا العامة الوطنية. ولدينا إدراك قوي لأهمية توليد إيرادات كافية من مصادرها المحلية لاستكمال دعم الميزانية الخارجية لأولوياتنا الإنمائية الوطنية. وكما تعلمون جيدا، سيدي الرئيس، فإن خطة الجمعية العامة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإطار أديس أبابا لتمويل التنمية يدعوان إلى ذلك.

وبهذه الروح شرعت حكومتني في عملية استعراض وإصلاح لتشريعاتنا وسياساتنا في قطاع الموارد لضمان مستويات مناسبة من

وبناء القدرات وشراء الأدوية وتطوير الرعاية الصحية الأولية والثانوية والثالثية وما يلزم من بناء قدرات وتعليم فيما يتعلق بالقطاع الصحي.

وتشتمل الإدارة الاقتصادية بالنسبة لنا على تقييم وضعنا الراهن وبناء الهياكل المناسبة لإعادة الانخراط مع شركائنا الدوليين وكفالة وضع العوامل التمكينية المناسبة لبناء اقتصاد قوي واستدامته. وينطوي ذلك على تقييم حافظات ديوننا وإعادة ترتيب أولويات نفقاتنا والتركيز على الإصلاحات الهامة في قطاع المرافق العامة والبنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية، وبطبيعة الحال، مواردنا الطبيعية. وينطوي ذلك أيضا على إلقاء نظرة فاحصة على مشاريع محددة في الصناعة الاستخراجية والعمل مع مؤيديها لرؤية تنفيذها.

على مدى العامين الماضيين، كان القسط الأكبر من جهودنا يهدف إلى ضمان تحقيقنا لتوازن دقيق بين التقيد بجميع بروتوكولات ومتطلبات كوفيد-١٩ وضمان الانفتاح والأداء الجيد للاقتصاد في الوقت نفسه.

إن ما قمنا به في التقييم الشفاف لحافضة ديوننا قد نال دعما قويا من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ووفر منبرا هاما للدعم من شركاء ثنائيين مثل أستراليا واليابان. ولهذا نحن في غاية الامتنان حقا. إننا نقدر دعمهم لنا في هذا الوقت الذي ابتلانا فيه كوفيد وعانى فيه اقتصادنا.

ما زلنا ندعو إلى استخدام مواردنا الطبيعية. ولكن المبدأ الأساسي هو أن تنمية تلك الموارد يجب أن تتم على أساس أن جميع أصحاب المصلحة لديهم مصلحة مشتركة في هذه التنمية، وأنه يجب تحقيق هذه المصلحة بالكامل في إطار مبادئ الإنصاف والمساواة، مع عدم ترك أي شخص خلف الركب، وخاصة في بلد مثل بلدي، حيث يمتلك الناس من أعراق مختلفة قطعة من الأرض.

إن أحد مجالات التركيز الرئيسية هو الاستثمار والتطوير الجوهري للبنية التحتية الاقتصادية العالية الجودة للربط بين المقاطعات في جميع أنحاء البلد وتقديم الخدمات الهامة لمواطنينا في كل أرجاء البلد وتعزيز فرصهم الاجتماعية والاقتصادية.

بنسبة ٣٠ في المائة وزيادة إنتاج الماشية بنسبة ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٥، فضلا عن وضع حوافز ضريبية لمزارعينا المحليين. بالإضافة إلى ذلك، تشمل هذه الأهداف وضع خطة لتنويع الزراعة والثروة الحيوانية بحلول عام ٢٠٢٥ وجهودنا الرامية إلى زيادة التجهيز النهائي بنسبة ٣٠ في المائة في عام ٢٠٢٥ وضمان مشاركة ملاك الأراضي المحليين وحكومات المقاطعات في تقاسم الأموال والأعمال التجارية النهائية وما يرتبط بذلك من فوائد.

وترتبط جهودنا في القطاع الزراعي ارتباطا جيدا بالجهود العالمية الهامة المبذولة في إطار مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية، الذي عقده الأمين العام بالأمس عبر الإنترنت. وحددت بابوا غينيا الجديدة خمسة إجراءات رئيسية ذات أولوية تشكل مسارنا الوطني لتحويل منظومتنا الغذائية بطرق من شأنها أن تبني منظومة غذائية مستدامة ومنصفة ومرنة وأكثر صحة في بلدنا. وقد عرضنا تلك التفاصيل في بياننا الوطني في مؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية مساء أمس. ومع ذلك أود أن أؤكد أن بلدي، بأراضيه الصالحة للزراعة الوفيرة، لديه القدرة على أن يكون بمثابة سلة غذائية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ وخارجها، لا سيما في وقت يتعرض فيه الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم الآن للتهديد من جراء ويلات تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر وغير ذلك من الأزمات. ولذلك نرحب بشراكات أصحاب المصلحة المتعددين والاستثمار لتحويل منظوماتنا الغذائية العضوية من أجل دعم مواجهة التحديات العالمية المتعلقة بالجوع والفقر وسوء التغذية، فضلا عن الأمن الغذائي، الأمر الذي يعزز نتائج صحية أفضل لشعبنا ومجتمعنا، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي قطاع الطاقة، ندرك أهمية التحول في مجال الطاقة إلى مصادر متجددة من أجل الابتعاد كثيرا عن الوقود الأحفوري والاتجاه إلى خيارات تشمل مصادر الطاقة المائية والشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية الأرضية. ولدينا أيضا خيارات مع طاقة الغاز النظيف. وتعمل حكومتنا منذ عام ٢٠١٨، تحت رعاية منتدى التعاون

الوطني في المشاريع وتيسير تحقيق عوائد عادلة ومنصفة لجميع أصحاب المصلحة ذوي المصالح المشتركة. وفي الوقت نفسه نواصل تقدير التزامات شراكتنا مع القطاع الخاص في قطاع مواردنا الطبيعية واحترامها والالتزام بها. وتظل أبوابنا مفتوحة للأعمال التجارية، وبالتالي نرحب بالمستثمرين الدوليين ذوي النوايا الحسنة للانضمام إلينا في استكشاف الفرص التي لا تزال متاحة في بلدي.

ولا يزال بلدي يحظى بشراكة مع مؤسسات مالية هامة متعددة الأطراف. واسمحوا لي أن أتوقف للحظة لأشكر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصرف التنمية الآسيوي، وبالطبع أشكر شركاءنا الثنائيين القيمين، بما في ذلك أستراليا ونيوزيلندا واليابان والصين والهند والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، على دعمهم للأولويات الإنمائية لحكومتنا.

ولا يفوتني أن أنهو أيضا بالعمل الممتاز الذي تم تحت قيادة رئيسي وزراء كندا وجامايكا والأمين العام للأمم المتحدة لتمويل التنمية، والذي تمس الحاجة إليه في البلدان النامية للتعافي وإعادة البناء بعد جائحة كوفيد-١٩، وهي دعوة تؤيدها بابوا غينيا الجديدة بقوة.

لقد أعطت حكومتنا الأولوية للاستثمار في قطاع الزراعة بوصفه قاطرة للنمو الاقتصادي والازدهار لبلدنا. التدخلات الاستراتيجية هي مزيج من مخطط الائتمان الذي قمنا به وإعانات الشحن والأسعار المقدمة لمزارعينا الريفيين، والتي ساعدت على توسيع نطاق ومدى مواقع الإنتاج الزراعي في بلدنا. وهذا لن يساعد على توسيع القاعدة الضريبية وتوليد إيرادات إضافية يحتاجها البلد من أجل التنمية فحسب، بل سيساعد أيضا، وهو الأهم، على تحسين حياة مجتمعاتنا الريفية وسبل عيشها وتمكينها من أن تكون استباقية فيما يتعلق ببناء الدولة.

إن اقتصادنا الريفي يعتمد إلى حد كبير على زراعة الكفاف. وترغب حكومتنا في تحويل القطاع الزراعي إلى منظومة غذائية موثوق بها وتجارية ومستدامة تعالج مسألة الأمن الغذائي والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، فضلا عن حفظ وإدارة تنوعنا البيولوجي الكبير. ولدعم ذلك، وضعنا أهدافا لزيادة إنتاج المحاصيل النقدية

وكدولة بحرية تمتد منطقتها البحرية ٢,٤ مليون كيلومتر مربع، يكتسي جدول أعمال المحيطات أهمية كبيرة لبلدي، لا بالنسبة للموارد الحية وغير الحية فحسب، ولكن أيضا للقيمة المضافة التي تجلبها لأصولنا الوطنية، والأهم من ذلك، لهويتنا الخاصة وطريقة حياتنا كشعب وأمة في البحار.

وتعطي حكومة بلدي الأولوية لإدارة مناطقنا البحرية وحوكمتها وأمنها وتعزيزها في إطار سياستنا الوطنية للمحيطات للفترة ٢٠٢٠-٢٠٣٠، التي اعتمدت في تموز/يوليه ٢٠٢٠. واستكمالا لذلك، أطلقت الحكومة رسميا في العام الماضي خطتنا العشرية الاستراتيجية الوطنية لمصائد الأسماك للفترة ٢٠٢١-٢٠٣٠، التي توفر خريطة طريق ورؤية لقطاع وصناعة مصائد الأسماك ذات القاعدة العريضة تكون شاملة ومستدامة بيئيا وتنافسية عالميا وتعزز الأمن الغذائي. وعلاوة على ذلك، يعالج هذا البرنامج مسائل تشمل منع الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم في بلدنا ومياه المحيط الهادئ المجاورة. كما يتحدث عن المعالجة النهائية المحلية، التي تمكن شعبنا، بوصفه مالكا للموارد، من المشاركة بصورة مجدية في الفرص الاقتصادية التي تجلبها مواردنا البحرية. وندعو البلدان الواقعة في منطقتنا إلى أن تتحلى بالمسؤولية في هذا الصدد.

ويسرني أن أقول إن حكومتي اعتمدت وأطلقت سياسة المناطق البحرية المحمية في البلد وخطة العمل الوطنية بشأن أسماك القرش والشيفين البحري في حزيران/يونيه ٢٠٢١. وستعزز تلك السياسة جهودنا الرامية إلى تحسين حماية مواردنا البحرية، بما أننا بؤرة للموارد البحرية العالمية والتنوع البيولوجي. ونحن ممتنون لدعم مرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كشريكين قيمين في التنمية. وسيساعدنا ذلك على بلوغ الهدف ١١ من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، أي حماية ١٧ في المائة من المناطق البرية والداخلية من المياه و ١٠ في المائة من المناطق الساحلية والبحرية المحمية، التي ما زلنا ملتزمين بها. وفي هذا السياق، وكذلك مع حرائق الغابات المدمرة وأحداث تغير المناخ الكارثية في جميع أنحاء العالم التي تؤثر

الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، مع شركائنا في التنمية، أستراليا واليابان ونيوزيلندا والولايات المتحدة، على برنامج كهربية بابوا غينيا الجديدة، الذي يهدف إلى توفير طاقة متجددة موثوق بها وميسورة التكلفة لأكثر من ٧٠ في المائة من الأسر التي لم يتم الوصول إليها في البلد بحلول عام ٢٠٣٠. وقد أسفر ذلك البرنامج عن نتائج إنمائية هائلة لشعبنا.

ولقد عقدنا شراكة مع التحالف الدولي للطاقة الشمسية والوكالة الدولية للطاقة المتجددة؛ وبالإضافة إلى ذلك، شارك القطاع الخاص في شكل مجموعة "فورتسكيو" للمعادن وشركتها الفرعية فورتسكيو للصناعات المستقبلية، بهدف تعزيز التحول إلى الطاقة المتجددة لدينا وخياراتنا في مجالي الطاقة الحرارية الأرضية والطاقة الكهرومائية.

وسياتي تحولنا في مجال الطاقة بمجرد إنشاء الهيئة الوطنية للطاقة بالكامل. وهو عمل استراتيجي بشكل خاص، اعتمده في وقت سابق من هذا العام لفصل المسؤوليات التنظيمية عن توليد الطاقة. ونأمل أن تنظم تلك الهيئة في المستقبل غير البعيد مجال الطاقة لتسهيل المزيد من الاستثمار في خيارات الطاقة المختلفة وتطويرها، لا سيما مصادر الطاقة النظيفة التي ندعو إليها. ونريد إعادة رسملة مجال الطاقة والتأكد من أن الطاقة النظيفة ستصبح القوة الدافعة الرئيسية لبابوا غينيا الجديدة.

إن أول حوار افتراضي رفيع المستوى على الإطلاق حول الطاقة، الذي تعقده اليوم، سيدي الرئيس، والأمين العام لتسريع الجهود الرامية إلى تنفيذ الهدف ٧، بشأن الأهداف والغايات المتصلة بالطاقة من أجل التنمية المستدامة، جاء في الوقت المناسب تماما والمطلوب بقدر ما يتعلق الأمر بابابوا غينيا الجديدة. وهو يتوافق جيدا مع الأولويات الإنمائية لحكومة بلدي، ومنتطلع إلى تسخير خطة العمل العشرية في إطار خريطة الطريق العالمية لبلوغ الهدف ٧ بحلول عام ٢٠٣٠، ومواصلة استكشاف الانضمام إلى اتفاق للطاقة لدعم تحقيق الهدف ٧ بحلول عام ٢٠٣٠ والوصول إلى صافي الانبعاثات الصفري بحلول عام ٢٠٥٠.

وبالنسبة لنا، فإن تواصلنا المستمر مع لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام التابع للأمم العام في السنوات الأخيرة، وقد استفدنا منهما، يزيد من تعزيز آفاق السلام والأمن الوطنيين من خلال إحلال السلام بالوسائل السلمية. ويصدق ذلك بصفة خاصة على عملية اتفاق بوغانفيل للسلام في منطقتنا بوغانفيل وفي إطار المبادرة الجديدة لبناء السلام وصون السلام في مقاطعتين أخريين في بلدي.

ويسرني أن أعلن أن عملية سلام بوغانفيل لا تزال على رأس أولويات حكومتي. وفي هذا السياق، أود أن أبلغ هذه القاعة أنه في أعقاب الاستفتاء الذي أجري في عام ٢٠١٩، عقدت حكومتي وحكومة بوغانفيل المتمتعة بالحكم الذاتي المشاورة الثانية بعد الاستفتاء، وانعقد المجلس الإشرافي المشترك قبل ثلاثة أشهر تحديداً، حيث تم الاتفاق على عدة قرارات هامة للغاية للمضي بعملية السلام قدماً. وشملت تلك القرارات إعادة التأكيد على التزام الطرفين باتفاق بوغانفيل للسلام وأهمية الحوار السلمي بشأن المضي قدماً، استرشادا بالعمليتين الدستورية والبرلمانية في البلد، بما في ذلك ما يتعلق بنتائج استفتاء عام ٢٠١٩، الذي يتضمن الاتفاق على نقل جميع السلطات المتفق عليها وخريطة طريق مشتركة لتوجيه عمليات ما بعد الاستفتاء.

وهناك اعتراف واضح من كلا الطرفين بأنه ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به في هذه المرحلة الحرجة، وأن الحوار البناء والتفاهم المتبادل والشراكة أمور ضرورية للتوصل إلى تسوية سياسية دائمة لمنطقة بوغانفيل المتمتعة بالحكم الذاتي. واسمحوا لي أن أسجل تقديري للأمم المتحدة في مساعدتها وريادتها في قضايا بوغانفيل التي تواجه بابوا غينيا الجديدة.

كما أن حكومة بلدي واقعية بشأن تحديات القدرات وبناء السلام الناجح في جهودنا الرامية إلى استدامة السلام. وسيكون استمرار الشراكة الداعمة للجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام التابع للأمم العام ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع وشركاء التنمية الآخرين أمراً حيوياً لضمان تقاسم عوائد السلام وجعلها طويلة الأمد.

وأنوه بالدعم القوي الذي تقدمه الأمم المتحدة في رئاسة عملية التشاور ودعم المشاركة الأولية لمدير المحادثات لإجراء تلك

سلباً على التنوع البيولوجي، نتطلع إلى نتيجة ناجحة للمؤتمر الخامس عشر للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، الذي سيعقد في الصين في الشهر المقبل. ولذلك، ننضم إلى الدعوة العالمية المتنامية لوضع إطار عالمي طموح وتحولي للتنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠٢٠، يمكن أن يساعدنا على التنفيذ الكامل لالتزاماتنا الوطنية لحماية التنوع البيولوجي واستخدامه بشكل مستدام من أجل تمتيننا المستدامة، وكذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وعلى الصعيد الإقليمي، يسرني أن أنضم إلى زملائي قادة منتدى جزر المحيط الهادئ في الإعلان عن إعلاننا الإقليمي الهام بشأن الحفاظ على المناطق البحرية في مواجهة ارتفاع مستوى سطح البحر المرتبط بتغير المناخ، والذي تم اعتماده في الشهر الماضي. وبالنسبة للدول الكبيرة داخل قارة المحيط الهادئ الأزرق ومع ظهور العواقب المدمرة لتغير المناخ الجامح وارتفاع مستويات سطح البحر التي لا تزال تهدد أمن بلداننا وشعوبنا وأرواحهم وسبل عيشهم وسيادتهم، يحافظ الإعلان على مناطقنا البحرية في مواجهة ارتفاع مستوى سطح البحر المرتبط بتغير المناخ. كما أنه يدعم سلامة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والتزامنا الطويل الأمد بها باعتبارها الإطار القانوني العالمي الذي يجب أن تنفذ فيه جميع الأنشطة في المحيطات والبحار. لذلك نرحب بدعم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لإعلاننا التاريخي. وملاحظتي السابقة بشأن تغير المناخ تعطينا الأساس للدعوة إلى مثل هذا الدعم والإجراءات.

وفيما يتعلق ببناء السلام، تقرر حكومتي بالدور الأساسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في دعم التنمية المستدامة وبناء السلام. ولذلك، يتعين على الأمم المتحدة أن تكفل استمرارنا في تكييف الترتيبات المتعددة الأطراف القائمة، بما في ذلك هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، ومجلس الأمن، ولجنة بناء السلام، ومبادرة الأمين العام للعمل من أجل السلام، وصندوق بناء السلام، لجعلها ذات صلة في ظل الظروف العالمية المتطورة لتعزيز واستدامة السلام والأمن على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني.



وقد تجلى ذلك بوضوح مؤخرا في موجة الدعم لمكافحة ويلات العنف القائم على نوع الجنس في البلد ووضع حد لها. ويسرني أن أؤكد بأن حكومة بلدي أنشأت هذا العام، بدعم من ائتلاف البرلمانين لإنهاء العنف القائم على نوع الجنس، اللجنة البرلمانية المؤلفة من الحزبين المعنية بالعنف القائم على نوع الجنس للتحقيق في العنف القائم على نوع الجنس في البلد واقتراح توصيات وتدابير لمكافحة آفة ذلك العنف ووضع حد لها. وقد قدم تقرير عن ذلك العمل الهام إلى البرلمان، ونحن نعمل على تنفيذه. وسيكمل ذلك العمل الذي أنجز في إطار مبادرة تسليط الضوء التي يقودها الاتحاد الأوروبي وتدعمها الأمم المتحدة لإنهاء العنف ضد المرأة والطفل، والتي بدأت بشكل مشترك عندما زارت نائبة الأمين العام، السيدة أمينة محمد، بورت مورسيبي في آذار/مارس ٢٠٢٠. أريد هنا أن أشكر سعادتها على تلك الزيارة. ولم تكن زيارة للعاصمة فحسب؛ بل شملت ريف بابوا غينيا الجديدة.

كما أننا نناشر باتخاذ التدابير الإدارية المتعلقة بحصص تمثيل المرأة في برلماننا الوطني. والتمثيل غير الكافي للبرلمانيات يشكل مصدر قلق مستمر لنا في بابوا غينيا الجديدة. ونحن متفائلون بشأن تحريك تلك المبادرة في انتخاباتنا العامة المقبلة، المقرر إجراؤها في تموز/يوليه ٢٠٢٢.

وهذه ليست سوى بعض القضايا الرئيسية التي تعمل حكومة بلدي بشأنها الآن في تقريرنا الاستعراضي الدوري الشامل للدورة الثالثة، الذي سيقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أكرر دعوتنا إلى الجمعية العامة للقيام بما هو أفضل في تنفيذ إصلاحات مجلس الأمن. وهذا الجهاز المهم، الذي عهد إليه بصون السلام والأمن في المجتمع الدولي، بتمثيله القديم وأساليب عمله البالية، بحاجة ماسة إلى إصلاح شامل لضمان أن يجسد بالواقع الراهن. ويساورنا القلق لأنه مر ما يقرب من ١٢ عاما منذ الجولة الأولى من المفاوضات الحكومية الدولية من أجل إصلاح مجلس الأمن، وما فتئت التكاليف تتصاعد بالنسبة لبلدان مثل بلندا. ورغم كل الجهود المكثفة المبذولة بشأن العناصر الخمسة

المحادثات. وأود أيضا أن أسجل تقديرنا الصادق لشركائنا في التنمية الثنائيين والمتعددي الأطراف، بما في ذلك أستراليا والاتحاد الأوروبي واليابان والصين وألمانيا وأيرلندا ونيوزيلندا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها، لالتزامهم المستمر ودعمهم لعملية السلام في بوغانفيل والمبادرة الأخيرة في مقاطعتين في الجزء الخاص بالمرتفعات من بلندا، ونتطلع إلى مواصلة العمل مع جميع شركاء التنمية على تلك الأولوية الهامة التي تضطلع بها حكومتنا.

وبينما أشيد بالأمم المتحدة على جهود السلام في بابوا غينيا الجديدة، أود أيضا أن أذكر بقرار قادة منتدى جزر المحيط الهادئ لعام ٢٠١٩ والزيارة المتميزة التي قامت بها آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لمعالجة الشواغل المزعومة لحقوق الإنسان في جوارنا الإقليمي. وتلك الزيارة مهمة جدا لضمان أن تتعم الشعوب الأكبر في المنطقة بالسلم في حدود سيادة كل منها، وأن يتم الحفاظ على حقوقها وكراماتها الثقافية وصونها بشكل كامل.

كما أننا ندرك منذ زمن طويل أن جهودنا في مجال التنمية المستدامة ستذهب سدى إذا لم نعمل حقوق الإنسان للنساء والفتيات ونحافظ كرامتهن ونوفر لهن فرصا لكي يكن شريكات في التنمية على قدم المساواة من أجل بناء الأمة. ولهذا السبب أعطت حكومة بلدي الأولوية للمساواة بين الجنسين وفرص التمكين، من خلال السياسات والقوانين والاستراتيجيات. ومن بين أمور أخرى، وضعنا الاستراتيجية الوطنية لمنع العنف القائم على نوع الجنس والتصدي له للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥ وقانون حماية الأسرة، الذي ينص على أن القطاع الديمغرافي من اقتصادنا يتيح فرصا اقتصادية محددة للمشاركة في أنشطة تنظيم المشاريع لتمكين نساءنا وفتياتنا.

وتأخذ تلك المبادرات في الاعتبار التزاماتنا وتعهداتنا الدولية بموجب الأطر الدولية ذات الصلة، ولا سيما منهاج عمل بيجين. وندرك أنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به، ولكننا مصممون وملتزمون بالقيام بما هو صحيح للنساء والفتيات في بلندا، لأن ازدهاره وأمنه في المستقبل يعتمدان أيضا على الطريقة التي نعاملهن بها اليوم وفي المستقبل.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد زافيه بيتيل، رئيس الوزراء ووزير الدولة ووزير الاتصالات والإعلام ووزير شؤون العبادة في دوقية لكسمبرغ الكبرى، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**السيد بيتيل (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية):** لا بد لي من القول إنني أتكلم أمام الجمعية العامة اليوم بعاطفة. ما زلت أذكر أننا تحدثنا في العام الماضي مع بعضنا البعض من خلال شاشة، دون أن نكون قادرين على التفاعل أو الرد أو الدعم حضورياً. وفي بياني، أعربت عن أمني وتمنياتي بأن نتمكن من الاجتماع مرة أخرى (انظر A/75/PV.11). وها إننا نجتمع مرة أخرى في وضع هجين ومخفض، ولكننا نرى بعضنا البعض أكثر.

وإذا تمكنا اليوم من التكلم من على هذه المنصة والعودة إلى الحياة الطبيعية في حياتنا اليومية، فإننا مدينون بذلك لتفاني ومثابرة، كما يجب أن يقال، عبقرية جميع الذين لم يدخروا جهداً لأكثر من عام ونصف العام لتمكيننا من احتواء جائحة مرض كورونا تدريجياً، سواء كانوا العلماء أو الباحثين أو الأطباء أو العاملين في مجال الرعاية الصحية أو جميع أولئك الذين مكنونا من العيش والبقاء على قيد الحياة في مثل هذه الحالة والآن العثور على لقاح. قبل اثني عشر شهراً، أي قبل عام، من كان سيقول إننا سنجد لقاحاً في مثل هذا الوقت القصير ونتمكن من اللقاء مرة أخرى؟

دعونا لا ننسى أن هذه المدينة، التي تضررت بشدة من الجائحة، أصبحت مرة أخرى عاصمة للدبلوماسية الدولية والمشاركة المتعددة الأطراف. ومع ذلك، نرى أن العديد من الخطب لا تزال تلقى عن طريق التداول عن بعد بالفيديو وفي شكل افتراضي. ولذلك ما زلنا لم نعد إلى الحياة الطبيعية التي كنا نعرفها من قبل، ولكننا في الطريق إلى هناك ببطء شديد.

وكما نعلم جميعاً، نرى أيضاً أنه كان للجائحة أثر، سواء كان اقتصادياً أو اجتماعياً أو عقلياً أو نفسياً. ونرى أنه كان له أيضاً تأثير على سكاننا. دعونا لا ننسى أن أكثر من ٤,٥ ملايين شخص لقوا

المتفق عليها في مجموعة المفاوضات الحكومية الدولية، فإنه لا يزال لا يتمتع بأي مركز رسمي حتى الآن. وبالنسبة لوفد بلدي، هناك حاجة إلى وثيقة موحدة واحدة الآن، وليس في المستقبل غير المحدد، من أجل إجراء مفاوضات حقيقية لتمهيد الطريق أمام إصلاحات مجلس الأمن. ولا يمكن المبالغة في أهمية ذلك، ونكرر تأكيد دعوتنا بشأن هذه النقطة الأساسية.

كما أنني أدرك، وأنا أنهى بياني، أهمية التحقق من الواقع المهم الذي حدده الأمين العام غونيريش في دعوته إلى العمل بشأن خطتنا المشتركة. وتدعو مقترحات الأمين العام وتوصياته إلى إنشاء منظومة أمم متحدة قوية، وهي تحظى بدعمنا الكامل. ومع ذلك، لا يمكننا إحراز تقدم في هذه الخطة من دون معالجة النظام الذي سيكتنفها.

أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي للتكلم. وفي ظل رئاستكم، نأمل أن يصبح كوكبنا مكاناً أفضل للجميع. ويحدونا الأمل في ألا يتخلف أحد عن الركب. بارك الله في جميع الدول الأعضاء. بارك الله في كوكبنا الأرض.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء ووزير شؤون بوغانفيل في دولة بابوا غينيا الجديدة المستقلة دولة بابوا غينيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد جيمس ماراب، عضو البرلمان ورئيس الوزراء ووزير شؤون بوغانفيل في دولة بابوا غينيا الجديدة المستقلة، من المنصة.

**خطاب رئيس الوزراء ووزير الدولة ووزير الاتصالات والإعلام ووزير شؤون العبادة في دوقية لكسمبرغ الكبرى**

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه دولة السيد زافيه بيتيل، رئيس الوزراء ووزير الدولة ووزير الاتصالات والإعلام ووزير شؤون العبادة في دوقية لكسمبرغ الكبرى.

اصطحب السيد زافيه بيتيل، رئيس الوزراء ووزير الدولة ووزير الاتصالات والإعلام ووزير شؤون العبادة في دوقية لكسمبرغ الكبرى، إلى المنصة.

ولذلك، سيكون تصرفاً غير مسؤول اليوم أن نفقد الأمل وأن نُسلم بوقوع القدر، لأن فسحة الأمل موجودة. وهناك أسباب للأمل، وينبغي أن يُلهمنا هذا الأمل للعمل. لقد انتهى وقت الكلام وحقن وقت العمل. إننا نقول إن الأمل قد ضاع. وهذا قول مأثور، فالأمل يمكن أن يخيب أيضاً. ويمكن لليأس أن يؤدي ببعض الناس إلى عدم الثقة بأي شيء. وأعتقد أن الأمل باقٍ ويمكن أيضاً أن يكون واقعياً إذا كانت هناك "إنجازات ملموسة تخلق حالة اعتماد بحكم الأمر الواقع"، وأنا أقتبس هنا من إعلان روبير شومان بشأن البناء الأوروبي.

ويجب علينا، بوصفنا سياسيين مسؤولين، أن نعمل معاً للتغلب على التحديات العالمية. وينبغي أن نتوقف عن الاعتقاد بأن الحل يتمثل في إغلاق الحدود، كما كان رد الفعل على سبيل المثال خلال الجائحة، وإقامة الحواجز والأناية والتوقف على الذات. وينبغي أن ندرك أننا لا نملك كل المفاتيح، ولا حتى بوصفنا حكومات. وعلينا أن نراقب نجاح المجتمع المدني. فنحن بحاجة إلى القطاع الخاص. إننا بحاجة إلى مواطنينا، ولا سيما الشباب، الذين يشعرون هم أنفسهم بالقلق إزاء القرارات التي نتخذها اليوم، أو ربما، عن حق، إزاء عدم اتخاذنا لقرارات اليوم.

إن أميننا العام، أنطونيو غوتيريش، يدعونا إلى القيام بذلك. وأشكره على عمله وأهنته مرة أخرى وأكرر خالص تمنياتي له بالنجاح في فترة ولايته الثانية على رأس منظمنا. يضعنا الأمين العام أمام مسؤولياتنا في تقريره، "خطتنا المشتركة"، الذي قدمه للتو. وأنا أتفق معه عندما يقول إننا وصلنا إلى منعطف تاريخي.

وبلدي عضو مؤسس في الأمم المتحدة. ونحن ملتزمون منذ زمن بعيد بتعددية الأطراف وبنظام دولي يقوم بحق على سيادة القانون. وبلدي مستعد اليوم للاستجابة لدعوة الأمين العام إلى بناء نظام متعدد الأطراف أكثر قوة وفعالية وشمولاً وترابطاً. وهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكننا بها ضمان السلام والأمن والتنمية المستدامة لجميع جوانبها، بما في ذلك الصحة واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان.

وقد أجبرتنا الجائحة على اتخاذ خيارات صعبة والتصرف على وجه الاستعجال دون التأكد من أن لدينا دائماً الحلول الصحيحة

حتهم بعد إصابتهم بالفيروس، وأن ١٢٤ مليون شخص قد دفعوا إلى براثن الفقر المدقع. وقد حرمت الجائحة تلاميذ المدارس من أكثر من ١ ٨٠٠ مليار ساعة من الوقت في الفصول الدراسية، وهي كانت فرصاً وأملًا. وسمحوا لي في وقت لاحق بالعودة إلى الأمل. التعليم هو على وجه التحديد هو جزء من الأمل لكثير من الناس.

وتجربنا الجائحة على الاعتراف بالحاجة إلى تغيير الطريقة التي ننتهج بها أعمالنا وبالحاجة ذلك ولم يعد بوسعنا أن نتكلم عن العمل كالمعتاد، ويجب أن نعزز عملنا الجماعي في إطار النظام المتعدد الأطراف، وأن تكون الأمم المتحدة محوره.

ولكسمبرغ تهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم. ويمكنكم الاعتماد على دعم وفد بلدي أثناء اضطلاعكم بولايتكم الهامة. وأشكركم أيضاً على الوقت الذي خصصتموه هذا الصباح للتبادل الآراء معكم، وعلى التكلم بشأن هذا الأمل، الذي سأتناوله بعد قليل في خطابي، لأنه الموضوع الذي اخترتموه تحت رئاستكم أمام الجمعية العامة. وأعتقد أنه خيار موفق جداً، لأننا نسمع اليوم المزيد من الأخبار التي تدفع إلى اليأس وفقدان الأمل في الوقت الحاضر.

فهناك الجائحة. وعندنا، تبدأ الأخبار كل يوم في السادسة والنصف صباحاً بالأخبار العاجلة عن عدد الأشخاص في المستشفيات وعدد من ماتوا وعدد المرضى. وهناك أزمات ونزاعات لا تزال تتضاعف. وسأكتفي بذكر مثالين: الأزمة في أفغانستان، حيث تقوض قبضة حركة طالبان على البلد حتى التقدم المحرز على مدى السنوات العشرين الماضية على صعيد الحكم الديمقراطي والتنمية وحقوق الإنسان، ولا سيما بالنسبة للنساء والفتيات الأفغانيات.

وماذا عن أزمة المناخ؟ إن آثارها المدمرة تطال كل بلد؛ ولا يوجد بلد بمنأى عنها. إنني أتحدث إليكم، سيدي الرئيس، وإلى زملائي الآخرين الذين تُعتبر أزمة المناخ بالنسبة لهم أزمة بقاء. أما فيما يتعلق بنا، فقد ضربتنا أزمات في صورة فيضانات وعواصف وأعاصير. ولكن بالنسبة للبلدان الأخرى، فإن بقاءها ووجودها المادي حتى سيتوقفان أيضاً على الخيارات التي سنتخذها جميعاً سوياً.

اللقاح للبلدان النامية الشريكة لها في أفريقيا وآسيا. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، تم بنجاح تسليم أول دفعة. وأرسلت لكسمبرغ ٥٦ ٠٠٠ جرعة من اللقاح والمعدات الطبية اللازمة لإعطائها إلى كابو فيردي من خلال آلية الحماية المدنية التابعة للاتحاد الأوروبي.

ولكن يا لها من صورة قبيحة تلك التي لا تزال في أذهاننا جميعاً عندما كان الطلب مرتفعاً على أجهزة التنفس الصناعي أو حتى عندما كانت البلدان تقدّم العروض لشراء أجهزة التنفس الصناعي والأقنعة في مزايده ضد بعضها بعضاً على مدارح المطارات متنافسة في سباق لمعرفة من الذي يمكن أن يدفع أكثر للحصول على الإمدادات. يا لها من صورة مؤسفة للتضامن الدولي ولكن يجب أن نتذكرها. وبالنسبة لنا، نحن دوقية لكسمبرغ الكبرى، وقد أتحت لنا الفرصة للشراء دون حرمان الآخرين، من المهم أيضاً أن نكون قادرين على المشاركة حيثما نستطيع. فأرسلنا أجهزة تنفس للهند ونيبال وتونس. ونحن نقدم ثلاجات لحفظ اللقاح إلى لاوس والسودان وبوركينا فاسو والسنغال. ونحن على استعداد لمواصلة جهودنا التضامنية الدولية لمكافحة الجائحة. وقد أتحت لي الفرصة لأؤكد ذلك في مؤتمر القمة الذي عقده الرئيس بايدن يوم أول أمس.

وأنا واثق بأننا سنتمكن من التغلب على الجائحة إذا اعتمدنا على التضامن والعلم وإذا تمكنا أيضاً من وقف موجة الأخبار الزائفة الموجودة والتي تغذيها شبكات التواصل الاجتماعي وأولئك الذين يحصلون على معلوماتهم من خلال فيسبوك ومن خلال شبكات التواصل الاجتماعي. ولا ينبغي لنا أن نقول إن جميع الذين لم يتم تطعيمهم بعد هم جزء من المجموعة المناوئة للقاحات. فهناك نسبة عالية من شعوبنا لا تزال لديهم أسئلة وشكوك. ويجب أن نطمئنهم. وينبغي لنا عدم وصمهم. ومن العبث الاعتقاد بأننا سنتمكن من تطعيم ١٠٠ في المائة من الناس. فستكون هناك دائماً نسبة مئوية معينة لا تريد التطعيم. فلنقبل بذلك ونطمئن أولئك الذين لا تزال لديهم شكوك بدلاً من نبذهم. ومن المهم أن نفهم أنه ينبغي لنا أن نضمهم إلينا.

إننا بحاجة إلى التصرف لوقف هذا التدفق من الأخبار الزائفة والمعلومات المضللة. كما أن لوسائل الإعلام والسياسيين دوراً في عدم

للتعامل مع الوضع غير المسبوق، وهذا صحيح، فقد تعلمنا جميعاً أشياء بالأمس عندما كان علينا بالفعل اتخاذ قرار في اليوم السابق عليه. وتصلنا معلومات اليوم فيما يتعين علينا اتخاذ قرارات اليوم. لقد كانت حالة غير عادية بالمرّة كنا معتمدين فيها على غيرنا ولكننا كنا سعداء لرؤية الأوساط العلمية تبرز تقدماً وتكيفاً. كما اعتمدنا على تلقي معلومات من الآخرين. تخيلوا، عندما تحدثت للتو عن تلك الأنانية وتلك الأسوار وذلك الغرور، لو أن كل بلد ظل حذراً بشأن الوضع وحتى بشأن المعلومات في حد ذاتها بدلاً من أن نُثري أنفسنا من خلال التبادل لتتعلم من تجارب بعضنا بعضاً.

وصحيح اليوم أن فهم القرارات لم يكن سهلاً دائماً، لا سيما إن كان الجار يفعل عكس ما كان يفعله المرء. كان الأمر صعباً جداً دائماً. ولذلك، تبادلت الرأي، على سبيل المثال، مع فرنسا وبلجيكا وألمانيا. واتصلنا هاتفياً ببعضنا بعضاً قائلين أنا سأفعل هذا أو ذلك، أيضاً من أجل التعلم من بعضنا بعضاً، وكذلك لمشاركة الآراء.

ومع ذلك، تمكناً من إقناع عدد متزايد من الناس بالتطعيم لأن اللقاح اليوم هو السبيل الوحيد للخروج من هذه الأزمة. وقد تم حتى الآن تطعيم ما يقرب من ٧٥ في المائة ممن تزيد أعمارهم عن ١٢ سنة. وأعطيت حتى الآن أكثر من ٦ بلايين جرعة من اللقاح. وهذا رقم مثير للإعجاب. وهو أمر جيد، لكنه ليس كافياً. فهناك حاجة إلى ١١ بليون جرعة للوصول إلى عتبة ٧٠ في المائة من سكان العالم المطعمين، مما يسمح بوضع حد للحديث عن المرحلة الحادة، لأننا لسنا محميين من الطفرات والمتحورات الموجودة. ولا بد لي من القول إن الطفرات تخيفني. بيد أن الحصول على اللقاحات غير متكافئ، وما بقي الحال كذلك، كما ذكرنا الأمين العام، فإننا سنواجه مشكلة ولن نتمكن من الإفلات منها.

ويدرك بلدنا أهمية التضامن بشأن اللقاحات. وقد أسهمنا في العام الماضي وهذا العام، بصفقتنا بلداً، بما يقرب من مليوني يورو في مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي. وفي تموز/يوليه، قررت حكومتي أن ترسل لكسمبرغ أيضاً ٣٥٠ ٠٠٠ جرعة من

على مواجهة آثار تغير المناخ. وقد قرر بلدي، على سبيل المثال، مضاعفة تمويله الدولي للمناخ إلى ٢٠٠ مليون يورو للفترة من عام ٢٠٢١ إلى عام ٢٠٢٥. وأود أن أشير إلى أن تمويل لكسمبرغ للمناخ يضاف إلى المساعدة الإنمائية الرسمية التي نواصل تخصيص ما لا يقل عن ١ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي من أجلها. إنني رئيس الوزراء منذ عام ٢٠١٣. وفي السنوات الثماني الماضية، سئلت في مناسبات عديدة عما إذا كنت أعتقد أن ١ في المائة من المعونة الإنمائية لا يزال ضرورياً. وأنا أقول نعم. ففي حين أن لدينا جميعاً مشاكل في بلداننا، وهناك العديد من المسائل التي تحتاج إلى حل في الداخل، فإن قطع المعونة عن البلدان التي هي في أمس الحاجة إليها سيكون أمراً أنانياً. وينبغي أن ندافع عن سياسات التعاون في بلداننا دون الانخداع بالتعني الصاحب بالشعبوية وتخفيض المساهمات عندما يتعلق الأمر بمساعدة الآخرين.

وسيفتح قريباً في غلاسكو المؤتمر السادس والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وأعتقد أنه سيكون لحظة حاسمة. ويحدوني الأمل في أن نتواجد جميعاً هناك وأن نتخذ القرارات الصحيحة لضمان بيئة صحية للأجيال المقبلة. وفي معرض الحديث عن الأجيال المقبلة، تقدر اليونيسيف أن أكثر من بليون طفل يتعرضون للصدمات المناخية. ولذلك فإن أزمة المناخ هي أيضاً أزمة في حقوق الطفل. وفي هذا السياق، يفخر بلدي بصفة خاصة بأن يكون عضواً في التحالف المعني بالوجبات المدرسية، حيث أتحت لي الفرصة لتسليط الضوء عليه أول أمس في مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية. وتشكل برامج الوجبات المدرسية الفعالة استثماراً ذكياً في الأجيال المقبلة لأنها تساعد على خلق الفرص، ولا سيما للفتيات والنساء.

إن حقوق الإنسان تخضع للاختبار كل يوم بسبب أزمة المناخ والجائحة، وكذلك بسبب الحروب والنزاعات، التي تشكل مسارح للجرائم التي تصدم الضمير الإنساني، من أفغانستان إلى منطقة الساحل عبر الشرق الأوسط وسورية واليمن، فضلاً عن إثيوبيا. ويعد تعزيز حقوق

السماح للأخبار الزائفة بأن تحل محل المعلومات المحايدة. وينبغي لنا أن نعزز منظمة الصحة العالمية، ولكن ينبغي لنا أيضاً أن نزيد التعاون بين الدول الأعضاء. وقد قدم الفريق المستقل الذي أنشأه المدير العام لمنظمة الصحة العالمية توصيات مفيدة في هذا الصدد. وأود أيضاً أن أذكر اتفاق باريس التاريخي بشأن تغير المناخ، الذي أبرم قبل ست سنوات. ولكن، كما قلت سابقاً، تبين لنا التطورات المناخية أنه ينبغي لنا أن نذهب إلى أبعد من ذلك في مساهماتنا، وكذلك في تنفيذ التزاماتنا. فلا يمكننا الاستمرار في التعهد بالتزامات، في حين أن الواقع شيء آخر. وإذا بقينا على المسار الحالي، فإن درجة الحرارة سترتفع بمقدار ٢,٧ درجة مئوية بحلول نهاية القرن. ويجب علينا أن نحد من الاحترار العالمي عند ١,٥ درجة مئوية بالمقارنة بمستويات ما قبل العصر الصناعي.

وتبادلنا الآراء في هذا الصباح حول العواقب التي قد تترتب على هذا الاحترار العالمي على بعض الدول. ربما ستزول بلدان معينة في الغد إذا شهدنا ذوبان الجليد الموجود. وعلينا أن ندرك ذلك. إنني أنتمي إلى بلد غير ساحلي محاط بألمانيا وبلجيكا وفرنسا وبلدان أخرى. أنا من بلد محصور. وليس لدينا منفذ للبحر. ولكن تخيلوا لو كنتم من جزيرة وربما غداً، إذا لم نعمل جميعاً معاً، يمكن أن تختفوا. يا له من سيناريو! ولذلك، فمن المهم أن نعمل معاً. وأنا محظوظ لكوني جزءاً من الاتحاد الأوروبي الذي تعهد بالتزامات قوية. كما أشكر البلدان التي بقيت ضمن اتفاق باريس أو عادت إليه. إننا مدينون بذلك للأجيال المقبلة. وقبل عدة سنوات، كنت أخشى عندما قالت بعض البلدان إنها لم تعد تريد أن تكون جزءاً من اتفاق باريس، أن يكون لذلك ربما آثار متعاقبة وأن يكون لذلك أثر عكسي. ولذلك، أتقدم بالشكر الجزيل لجميع أولئك الذين بقوا ضمن الاتفاق أو عادوا إليه.

ونرى أنه من المهم خفض صافي انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة لا تقل عن ٥٥ في المائة. وقد سنت لكسمبرغ قانوناً لتحقيق هذه الغاية وضاعفنا إنتاجنا من الطاقات المتجددة في السنوات الأخيرة. كما يجب أن نفي بالتزاماتنا تجاه البلدان النامية وأن نساعدنا على تعزيز قدرتها

ينبغي ألا يتم التشكيك بعد ذلك في أهمية هذه الخيارات التي يتخذها الشخص المعني. كما نعمل من أجل حماية حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية والميول الجنسية وحاملي صفات الجنسين.

رابعا، سنواصل الاستثمار بشكل منهجي في حقوق الطفل. ويجب كذلك أن تلقى أصوات الشباب اهتماما. ولكن عندما نتحدث عن حقوق الإنسان، يجب علينا أيضا أن نذكر في اللاجئيين والمهاجرين. دعونا نذكر في الأشخاص الذين يفرون من أفغانستان. دعونا لا ننسى الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمحامين والقضاة، وجميع الأشخاص الذين اعتمدنا عليهم على مدى السنوات العشرين الماضية، والذين طلبنا إليهم أن يكونوا شركاء لنا. فلا يمكننا أن نخبرهم بأننا لم نعد نريد القيام بأي شيء معهم وأن نتركهم في وضعهم الحالي. يجب ألا ننسأهم. يجب ألا نخيب أملهم. لقد كانوا شركاءنا بالأمر، ولن ندر ظهورنا لهم اليوم. ويسرني أن أعلن أن المفوضية الأوروبية ستعقد في غضون بضعة أشهر مؤتمرا في دوقية لكسمبرغ الكبرى بشأن إعادة توطين الأفغان الضعفاء.

كما نشهد توترات بين الدول وداخل المجتمعات التي تعاني حاليا من أزمة ثقة. ولا بد لي من القول إن المناقشات التي أجريتها في الأيام القليلة الماضية مع بعض زملائي لم تكن مطمئنة للغاية. ويمكنني أن أشعر باستمرار تلك التوترات ونشاطها بشكل كبير، ولذلك فإن محاولة إقامة حوار في أيدينا. ولا أريد أن أتكلّم عن الثقة عند وجود انعدام ثقة جوهري من هذا القبيل، ولكن من أجل مصلحة الأجيال الحاضرة والمقبلة يجب أن نبعث قدرا من الأمل في الحوار بين البلدان التي تربطنا بها صلات بغية تجنب النزاعات. ونرى أن اقتراح الأمين العام بإنشاء عقد اجتماعي جديد يركز على حقوق الإنسان ووضع جدول أعمال جديد للسلام وثيق الصلة بالموضوع. ونحن على استعداد للمساهمة في الجهود الرامية إلى استعادة الثقة والقانون الدولي. وبطبيعة الحال، فإن السلام الدائم ضروري أيضا.

وبلدي مستعد أيضا للمساعدة في مواءمة الأمم المتحدة حتى تتمكن من أداء دورها على نحو أفضل بوصفها محور التعاون المتعدد

الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي مجالا ذا أولوية بالنسبة لنا، ونريد أن نواصل الاضطلاع بمسؤولياتنا في ذلك المجال أيضا. ولهذا السبب، قدمت لكسمبرغ ترشيحها إلى مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٤، التي ستكون الأولى لنا بصفقتنا عضوا في المجلس. وإذا شرفنا بأن تنتخبنا الجمعية العامة لعضوية المجلس في انتخابات الشهر المقبل، يمكنني أن أتعهد بأن بلدي سيسعى إلى تعزيز حقوق كل إنسان بروح الحوار والتعاون، والعمل عن كثب مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وسنعمل أيضا على ضمان إسماع صوت المجتمع المدني، لأنه ضروري لحسن سير عمل المجلس. ولدينا أربع أولويات تتجسد في التزاماتنا الطوعية.

إن أولى أولوياتنا هي دعم سيادة القانون، والحيز المدني، والمدافعين عن حقوق الإنسان، ومكافحة الإفلات من العقاب. وأود أن أؤكد من جديد دعمنا للمحكمة الجنائية الدولية وآليات الرصد والتحقيق التي أنشئت في إطار الأمم المتحدة.

وتتعلق أولويتنا الثانية بالتنمية المستدامة والعمل المناخي القائم على حقوق الإنسان. ونسلم بأهمية الحق في التنمية وضمان أن تعمل سياساتنا الطموحة في مجال العمل والتعاون في إطار المناخ على مراعاة الصلات القوية بين تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ومكافحة تغير المناخ واحترام حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

أما الأولوية الثالثة فتتعلق بالمساواة بين الجنسين ومكافحة جميع أشكال التمييز. ويتبع بلدي سياسة خارجية مناصرة للمرأة، وأود في هذا الصدد أن أشير إلى عمليات التحاور التي أجريتها معكم هذا الصباح تحديدا، سيدي الرئيس، فيما يتعلق بأهمية وضع هذه السياسات والالتزام بحقوق النساء والفتيات وتمكينهن. أعتقد أنه أمر بشع أنه حتى الآن في بعض البلدان يعتقد الرجال أنهم يعرفون ما هو الأفضل للنساء. ولا يزال ذلك حقيقة واقعة اليوم. ومن المروع أن يعتبر الرجال أنفسهم أكثر قدرة من النساء أنفسهن على تقرير ما تحتاج إليه المرأة وما ينبغي أو لا ينبغي أن تفعله المرأة، سواء في مجال التعليم أو الصحة أو الحقوق الجنسية والإنجابية. وفي عام ٢٠٢١،

سواء كنت يهوديا أو مسلما أو كاثوليكيا أو بروتستانتيا أو هندوسيا، عما إذا كان بإمكانني ممارسة ديني بحرية دون أن أكون معرضا للخطر عند زيارة كنيسي أو مسجدي أو كنيسي؟ إن الأمل اليوم هو شيء يعتمد على المكان الذي أعيش فيه، ومكان ولادتي، ولون بشرتي، وسماتي الجنسية. وألمي الوحيد هو أن تصبح آمال الأمل، آمال البشرية، حقيقة واقعة غدا لصالح الأجيال المقبلة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الدولة ووزير الاتصالات والإعلام ووزير شؤون العبادة في دوقية لكسمبرغ الكبرى على البيان الذي أدلى به للتو.

**اصطُحِب السيد زافيه بيتيل، رئيس الوزراء ووزير الدولة ووزير الاتصالات والإعلام ووزير شؤون العبادة في دوقية لكسمبرغ الكبرى من المنصة.**

**خطاب السيد عمران خان، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية**

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية باكستان ليقدم خطاب رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية.

**السيد قريشي (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني عظيم الشرف أن أقدم بيانا مسجلا مسبقا لدولة السيد عمران خان، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** سنتستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية.

**عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق الرابع و A/76/332/Add.8).**

**خطاب السيد إراكلي غارياشفيلي، رئيس وزراء جورجيا**

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جورجيا.

**اصطُحِب السيد إراكلي غارياشفيلي، رئيس وزراء جورجيا، إلى المنصة.**

الأطراف. ولن يكون من السهل تحقيق مثل هذه التعديلات، ولكن مجرد وجود شيء ما ليس سهلا لا يعني أنه ينبغي أن نجلس دون أن نفعل شيئا. يجب أن نمضي قدما. ونؤيد الدعوات المنادية بتعزيز الجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن لجعله أكثر تمثيلا وأكثر فعالية وأكثر خضوعا للمساءلة أمام جميع الدول الأعضاء. وثمة ما يدعو للأمل والمناورة. وقبل كل شيء، يجب ألا ننفذ أيدينا. يجب أن نتخذ إجراءات. فلنتعاون للتغلب على التجارب التي تواجهها البشرية.

إنني، على غرار الغالبية العظمى من أبناء جيلي في بلدي، لم يسبق لي أن عاصرت حربا أو نزاعا. أنا جزء من ذلك الجيل. غير أن آخرين لم يحالفهم الحظ في أماكن أخرى من قارتنا. إننا مدينون بالكثير لمن ماتوا من أجلنا. وفي لكسمبرغ، لدينا مقبرة أمريكية مليئة بقبور الجنود الأمريكيين الشباب الذين غالبا لم يعرفوا حتى مكان لكسمبرغ. ومع ذلك ماتوا حتى أتمكن أنا من العيش اليوم في ديمقراطية. يجب ألا ننساهم أبدا. ولهذا السبب يتعين علينا الآن أكثر من أي وقت مضى أن نجد حولا معا. ويجب ألا نكرر ما مروا به. إننا مدينون للآخرين بالحق في العيش في سلام اليوم.

وعندما نتحدث عن الأمل اليوم، في عام ٢٠٢١، فهذا لا يعني نفس الشيء للجميع. ففي بعض البلدان، يأمل الشباب ببساطة في البقاء على قيد الحياة، في حين يأمل آخرون في الحصول على التعليم أو الحق في الصحة. وفيما يتعلق بموضوع اللقاحات، فبينما نتساءل في بلدي عما إذا كان ينبغي تنفيذ برنامج تطعيم ثالث، لا تزال بلدان أخرى تنتظر الجرعة الأولى لحماية نفسها.

واليوم، يمكن أن يكون لحقيقة كونك أبيض أو أسود أو عرق مختلط أو آسيوي تأثير على النجاح الاجتماعي للمرء. هل من الطبيعي أن أتمنى أن أكون قد ولدت بطريقة معينة وأن أحظى بنفس الفرص التي يتمتع بها شخص آخر؟ أنا عن نفسي متزوج من رجل، ولكن في بعض البلدان، سيتم الحكم علي بالإعدام. هل من الصواب أن يجبر مزدوجو الميل الجنسي أو مغايرو الهوية الجنسية أو المثليات أو المثليون على عيش حياة يملها الآخرون، ويجبرون على التأقلم مع القوالب التي يفرضها الآخرون عليهم؟ هل من الطبيعي أن أسأل اليوم،

إنني أقف أمام الجمعية العامة ممثلاً لبلد مليء بالعزم ومفعم بالإيمان، بلد متفائل ولكنه ينظر دائماً إلى مستقبله من منظور عملي. وإنني فخور بعضويتنا في الأمم المتحدة والعمل الذي تضطلع به المنظمة من أجل البشرية، كما أفتخر جدا ببلدي وبالعامل الذي يضطلع به حزب "الحلم الجورجي" الحاكم من أجل إرساء الديمقراطية على نحو أفضل وبناء اقتصاد أقوى ومستقبل أكثر إشراقاً لشعبنا. ولإحداث التغييرات اللازمة لمواصلة المضي قدماً، وضعت حكومتي خطة إنمائية وهي رؤية واضحة لعام ٢٠٣٠ تتماشى تماماً مع خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وندعو إلى إيجاد بيئة أكثر استدامة وإلى حماية حقوق جميع الشعوب وتحقيق قدر أكبر من الإنصاف الاقتصادي وزيادة القدرة على الصمود وتنشيط الأمم المتحدة، من بين تطلعات أخرى كثيرة مشتركة بين جورجيا والأمم المتحدة. إن ذلك الشعور التعاوني يجسد تقرير الأمين العام "خطةنا المشتركة"، الذي يحدد خطة طموحة لتنشيط التعاون الدولي وتعددية الأطراف. وأعتقد أنه ينبغي للجمعية العامة أن تعمل على تلك التوصيات بطريقة حازمة وموضوعية.

وقرباً من ديارنا، أصبحت الأحلام الجورجية حقيقة واقعة. فعندنا أكثر من مجرد تطلعات للمستقبل - إننا نهدف إلى تحقيق النتائج التي يطالب بها شعبنا اليوم. فحتى مع نكسات كوفيد-١٩ الحادة، يتعافى اقتصادنا ويتزايد معدل النمو وتوجد فرص للعمل وعدنا مرة أخرى إحدى الوجهات السياحية الرائدة في العالم. ولا يزال العالم يشهد بإصلاحاتنا الاقتصادية والمالية والقانونية. وتبرهن بعض التصنيفات البارزة على الخطوات المذهلة التي قطعتها جورجيا لتصبح واحدة من بلدان المنطقة الرائدة في النهوض بتنمية اقتصادية قوية. فوفقاً للبنك الدولي، تحتل جورجيا المرتبة السابعة بين ١٩٠ بلداً في سهولة ممارسة الأعمال التجارية. ويصنّفنا مؤشر مؤسسة التراث للحرية الاقتصادية في المرتبة الثانية عشرة من بين ١٨٤. وفي تصنيف معهد فريزر للحرية الاقتصادية في العالم، تحتل جورجيا المرتبة الخامسة من أصل ١٦٥ دولة، أي أعلى بثلاث مراتب من العام السابق.

ومن المهم كذلك ملاحظة أنه قد تم اتخاذ خطوات كبيرة أيضاً لتعزيز تدابير مكافحة الفساد وحرية الصحافة وحقوق الإنسان. وقد

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسرني كثيراً أن أرحب بمعالى السيد إراكلي غاريباشفيلي، رئيس وزراء جورجيا وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد غاريباشفيلي (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): باسم الشعب الجورجي، يشرفني أن أتكلّم هنا في الجمعية العامة. فالأمم المتحدة توفر لكل دولة عضو منبرا للتعبير عن شواغلها وتبادل وجهات نظرها بشأن التحديات الأكثر إلحاحاً والفرص المتاحة في عصرنا. وأنا أبدي اليوم نفس روح التعاون والعمل العالمي الجورجية التي حفزت بلدنا على الانضمام إلى الأمم المتحدة بعد استعادة استقلالها، قبل ٣٠ عاماً. وفي حين أن دولتنا الديمقراطية قد تكون فتية، فإن قيمنا وتقاليدنا عميقة الجذور. وقد تمكنا من البقاء والازدهار عبر العديد من دورات التاريخ على مدى آلاف السنين. وساعد تاريخنا في تشكيل شعب قوي وفخور وصامد ومفتوح على العالم وفي إيجاد مسارنا الخاص للمضي قدماً. إن جورجيا ماسة خام، لا تزال تسعى لصقل حوافها للكشف عن إمكاناتها الكاملة كدولة. وما فتئت جورجيا، التي تقع عند مفترق طرق الحضارات - حيث يلتقي الشرق بالغرب والشمال بالجنوب - تتكيف لمواجهة التحديات الجديدة عند كل منعطف في ماضيها.

وأشيد بالأمم المتحدة لمضيها قدماً في عقد المناقشة العامة للجمعية العامة في خضم جائحة عالمية. وبدلاً من عدم الاجتماع، نقر بأن التجمع الآمن والمسؤول أصبح الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى. ولا يمكن التقليل من أهمية هذا الاجتماع. فالعالم لا يزال في حرب ضارية ضد جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، التي اجتاحت العالم وأثرت على الاقتصادات وسبل العيش. وبينما نواصل بذل الجهود من أجل إعادة البناء على نحو أفضل في سياق التعافي من الجائحة بشعور بالوحدة، علينا أن نتكاتف لتلبية احتياجات العالم. وجورجيا ممتنة للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين، وكذلك لمنسجي اللقاحات الذين قدموا لنا اللقاحات لحماية صحة الشعب الجورجي. وبالعامل سعياً لتحقيق هدف مشترك، سنضع حداً للجائحة ونعاود صياغة مستقبل أفضل وأكثر إشراقاً للعالم بأسره.



القانون، لا سيما منذ عام ٢٠١٢. وكل هذه قيم أساسية نتشاطرها مع المؤسسات الأوروبية. وقد أعدنا خطة عمل شاملة ملأى بالمبادرات والإصلاحات التي ستقود إلى طلبنا للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي في ٢٠٢٤. وعلى ذلك أود أن أشكر شركاءنا الأوروبيين والدوليين الذين أظهروا لجورجيا دعما قويا وثابتا طوال هذه السنوات. لقد أجرينا ستة انتخابات ديمقراطية، منذ عام ٢٠١٢، أعلن مراقبو الانتخابات الدوليين أنها كلها كانت حرة ونزيهة. وفي الواقع سنتمكن مرة أخرى، في غضون أيام قليلة، من إجراء انتخابات بلدية حرة ونزيهة وديمقراطية على الصعيد الوطني.

ظلت الديمقراطيات في جميع أنحاء العالم، منذ آخر مرة اجتمع فيها قادة العالم شخصيا هنا في الأمم المتحدة قبل عامين، تتعرض لضغوط إن لم يكن لاعتداءات. فقد أخذت تنشط قوى لاعقلانية، ويمكن أن أقول ظلامية، غالبا ما يساعدها ويحرضها مخربون خارجيون. وبغض النظر عن المصدر، يجب علينا أن نتمسك بالمسار الديمقراطي. فغالبا ما تكون الانتخابات عاطفية وشاقة، والمشاعر عالية. ولكن عندما تكون الانتخابات حرة ونزيهة، يجب أن يكون الفائزون كرماء ويجب على الخاسرين أن يلتزموا بإرادة الشعب. وإذا لم نتمكن من أن نثق في الانتخابات، فإن الديمقراطية نفسها ستكون في خطر. ولذلك أدعو جميع الحاضرين هنا اليوم الذين تهمهم الديمقراطية والتقدم والانتخابات الحرة والنزيهة إلى المشاركة بشغف في أنظمتهم السياسية. وعندما ينقش الغبار ويعلن الفائز، أطلب منهم احترام إرادة الشعب وضم الصفوف والعمل من أجل دفع بلدانهم إلى الأمام.

إن التحدي الذي يواجه الديمقراطية ليس التحدي الوحيد أمامنا. ففي جورجيا حققنا الكثير، ولكن ما زال هناك الكثير الذي يتعين علينا القيام به. أولا وقبل كل شيء، يجب علينا إيجاد المزيد من فرص العمل. وفي ذات الوقت يجب أن نظل ملتزمين بالاستثمار في التعليم والبنية التحتية وبالقضاء على الفقر وتعزيز نظامنا الصحي وتنويع قطاعاتنا الصناعية والخدمية والزراعية. وكما بينت فإن جورجيا تمضي قدما. إننا على الطريق الصحيح. إننا نتغلب على كوفيد-١٩ ولدينا خطة طويلة الأجل لتعزيز ديمقراطيتنا واقتصادنا ومجتمعنا.

استمعنا في وقت سابق من هذا الأسبوع إلى دعوة رئيس الولايات المتحدة جوزيف بايدن إلى المزيد من التعاون العالمي من أجل التصدي لأكبر التحديات التي نواجهها (انظر A/76/PV.3). ونحن في جورجيا لا نتشاطر هذا الشعور فحسب، بل سنهب على الدوام للاستجابة للنداء. وقد نكون أمة صغيرة، لكننا قدمنا إسهامات كبيرة في الأمن الدولي ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة إلى جانب حلفائنا في جميع أنحاء العالم. فعلنا ذلك في أفغانستان، حيث ضحى ٣٢ جنديا شجاعا بحياتهم وأصيب العديدون غيرهم من أجل قضية الحرية والسلام. وقد وفرنا مؤخرا مركزا للنقل واللوجستيات لآلاف الأشخاص الذين تم إجلاؤهم من أفغانستان وسيئرا أكثر من ٦٠ رحلة جوية، بينما قبلنا كذلك عمالا من العديد من المنظمات غير الحكومية العالمية والمؤسسات المالية الدولية للعمل مؤقتا من جورجيا. وتؤكد تلك الإجراءات استجابتنا للدعوة إلى التعاون مع شركائنا والنتائج التي يمكن تحقيقها عندما نعمل معا. وقد أرسلت جورجيا في هذا الصيف، إلى جانب شركائها من الولايات المتحدة، الأساس لإطلاق سراح ١٥ محتجزا أرمينيا من قبل أذربيجان. وفي الوقت نفسه، قدمت أرمينيا خرائط للأراضي الملوغمة إلى أذربيجان.

وقد كان هدفنا دائما هو بذل كل ما في وسعنا لدعم العمل المشترك من أجل النهوض بالصالح العام. ولكل جهودنا هدف وحيد بسيط وهو التكامل الأوروبي والأوروبي الأطلسي. فلن يهدأ لنا بال حتى نحصل على عضوية الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي. وذلك يعني أننا سنواصل إصلاح وتحديث كل جانب من جوانب ديمقراطيتنا واقتصادنا ليتماشيا مع أعلى المعايير العالمية. فمسارنا إلى الهياكل الأوروبية والأوروبية الأطلسية هو عودة إلى الجذور، خيار حضاري. وتدعم أغلبية مطلقة من سكاننا هذا المصير لبلدنا دعما مطلقا.

إن قرارنا التاريخي بالانضمام إلى الأسرة الأوروبية والأوروبية الأطلسية هو المبدأ الأساسي الذي يوجه سياستنا الخارجية. وقد خطت جورجيا خطوات كبيرة في النهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة

ولهذا السبب وضعنا مبادرة "خطوة نحو مستقبل أفضل"، وهي مبادرة سلام لتحسين سبل معيشة السكان الذين يعيشون في منطقتي أبخازيا وتسخينفالي. ونعتقد أنه لن يكون لمواطنينا مستقبل أفضل إلا من خلال السلام والأمن المستدامين. ومن خلال السلام والاستقرار يمكن للاقتصادات أن تبدأ في الازدهار وأن تزدهر شعوبنا معا. ولهذا السبب أريد أن أخطب إخواننا وأخواننا مواطني أبخازيا وأوسيتيا للقول بأن قوتنا الحقيقية تكمن في التعاون والوحدة، ولهذا السبب بالضبط يريد خصومنا أن نكون منقسمين ومتفرقين. لدينا تاريخ مشترك ونحن جزء من وطن مشترك، ساكارتيلو (جورجيا). وينبغي لنا أيضا أن نحدد مستقبلنا المشترك معا. وينبغي لنا أن نبني بلدنا معا وأن نحوله بطريقة سلمية إلى مجتمع أوروبي ديمقراطي ومزدهر وموجه نحو المستقبل حقا. ومن منظور جغرافي سياسي، تزداد أهمية منطقة البحر الأسود. يقع البحر الأسود على الخطوط الأمامية لمباراة شطرنج إقليمية دينامية. كما إنه نموذج مصغر لإدارة النزاعات. وإذا استطعنا الحفاظ على السلام والاستقرار هناك، يمكننا أن نفعل ذلك في أماكن أخرى. ولذلك فإن هدفنا هو ضمان السلام والاستقرار في المنطقة بأسرها. وفي جنوب القوقاز، أقتراح مبادرة أطلق عليها اسم مبادرة الجوار السلمي لتعزيز الاستقرار في منطقتنا. وسيسهل هذا الشكل الحوار وبناء الثقة ويؤدي إلى تنفيذ حلول عملية للقضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك مع شركائنا في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وجورجيا على استعداد لاستضافة اجتماع دولي في تبيليسي لمناقشة آفاق مبادرتنا للجوار السلمي، التي تضم جيراننا من جنوب القوقاز، إخواننا، وشركائنا الدوليين. فلنبدأ بخطوات صغيرة لبناء الثقة، ثم يمكننا أن نمضي نحو حل القضايا الإقليمية والعالمية الأخرى معا. فالسلام المستدام والنظرة الاستراتيجية المشتركة لجنوب القوقاز سيعودان بالفائدة على منطقة البحر الأسود الأوسع ويعززان الأمن الأوروبي والعالمى الأوسع نطاقا. واسمحوا لي أن أختتم من حيث بدأت. فنحن هنا اليوم كدليل على قوة العمل الجماعي. وسواء كان ذلك في مكافحة الجائحة أو تمويل التنمية للنهوض بنوعية حياتنا أو الحاجة إلى العمل الجماعي لصون

ومع ذلك، فإنني أصبو إلى الجمعية العامة اليوم لإنهاء احتلال روسيا غير القانوني للأراضي الجورجية ذات السيادة. فروسيا لا تحتل ٢٠ في المائة من الأراضي الجورجية فحسب، بل تسعى كذلك بنشاط إلى تقويض تطلعاتنا للانضمام إلى الأسرة الأوروبية والأوروبية الأطلسية. ولئن كان التزامنا بأن نصبح مواطنين عالميين حقيقيين لا يمكن إيقافه ولا يمكن أن توقعه قوى خارجية، فإن الحرية ذاتها التي قاتلنا بضراوة من أجلها تواجه تحديات كل يوم. وعلى أرضنا، في منطقتي أبخازيا وتسخينفالي، نشهد أزمة إنسانية وتقع المسؤولية، بطبيعة الحال، على عاتق السلطة القائمة بالاحتلال فقط. وقد أصدرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان حكما في هذا العام أدانت فيه الاتحاد الروسي باحتلال منطقتين جورجيتين وممارسته سيطرة فعلية وهي مسؤولة عن انتهاكات حقوق الإنسان في أبخازيا وتسخينفالي. واليوم أدعو المجتمع الدولي إلى العمل بصورة منسقة من أجل التصدي لانتهاكات المبادئ الأساسية للقانون الدولي في الأراضي المحتلة، ومن خلال الجهود المشتركة، لتيسير تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الذي توسط فيه الاتحاد الأوروبي في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨.

وفي كل يوم، تظل الأراضي الجورجية تتعرض للضم الزاحف وما يسمى بتفعيل الحدود. ويشمل ذلك عمليات الاختطاف والاحتجاز غير القانوني والقيود غير القانونية على حرية تنقل الناس والحرمان من الحق في التعليم بلغتنا الأم، لا سيما في منطقة غالي. وأثناء تفشي مرض فيروس كورونا، جعل ذلك الأمر عمليات الإجلاء الطبي شبه مستحيلة. وتحمل هذه الأعمال جميعها عبئا لا يطاق على أولئك الذين يعيشون على جانبي سياج الأسلاك الشائكة. ويجب أن ينظر إلى ذلك على حقيقته، وهي التطهير العرقي المخطط له مسبقا لطرده الأفراد المنحدرين من أصل جورجي. ويجب أن يتوقف ذلك. ونواجه في الأراضي المحتلة أزمة إنسانية حقيقية، وذلك بينما تزرع الأراضي على الجانب الآخر ويتمتع الجيل الشاب بإمكانية الوصول إلى تعليم على مستوى عالمي وبنية تحتية عالية المستوى وأعمال تجارية مزدهرة. ونريد أن نرى نفس الفرص وآفاق التنمية والازدهار متاح للشباب في منطقتي أبخازيا وتسخينفالي.

دعمنا الكامل لكل ما من شأنه تسهيل مهام أعمالكم. وأود كذلك في هذه المناسبة أن أعرب عن خالص الامتنان للجهود المقدّرة التي بذلها سلفكم، سعادة السيد فولكان بوزكير، إبان توليه مهام رئاسة الدورة السابقة.

ولا يفوتني في هذا المقام تقديم التهنئة لمعالي السيد أنطونيو غوتيريش على إعادة انتخابه أميناً عاماً للأمم المتحدة، الأمر الذي أتى اعترافاً بجهوده المشهودة في قيادة هذه المنظمة العريقة خلال فترة ولايته الأولى، التي شهدت سنتها الأخيرة تحدياً تشعب في أبعاده وتعمق في حجم أخطاره واستفحل بغلو في إلحاق الخسائر بالأرواح والأرباح معنوية كانت أم مادية. ما زال عالمنا يصطبغ بألوان الحداد التي خطتها جائحة كوفيد-19، هذا الوباء ذو الطابع العالمي الذي اتصف بالقدرة التدميرية في إحداث الضرر، وانتفاء الانتقائية في حصد أرواح البشر، فراضاً موجات متكررة من الهيمنة الطارئة التي أحدثت اهتزازات متوالية مسّت في الصميم أنماط الحياة الحديثة بمختلف مناحيها، الإنسانية والسياسية والاقتصادية والبيئية.

فمبرورٍ عابرٍ على الأرقام والإحصائيات الدولية المسجلة، سنلحظ حجم الندوب التي ستبقى حاضرة ولمدة طويلة في وجدان الضمير العالمي، من أعداد الضحايا الذين تجاوزوا أكثر من ٤,٥ مليون نسمة، ومن الإصابات المسجلة لأكثر من مئتين وواحد وثلاثين مليون حالة مؤكدة، وما حملته من أعباء لا تطاق وقعت على كاهل القطاعات الصحية والعاملين فيها الذين يستحقون منا وقفة إجلال وتقدير على صمودهم في خط الدفاع الأول رغم الأحوال التي هددت بانهايار العديد من المنظومات الصحية حول العالم. إضافة إلى تفاقم أزمة انعدام الأمن الغذائي بسبب تعثر خطوط الإمدادات وهو ما أتى كنتيجة متوقعة للانكماش والركود الاقتصادي الحاد الذي لم يواجهه العالم مثله منذ أكثر من ٩٠ عاماً، وتدني الخدمات التي تقدمها القطاعات التعليمية وبشكل خاص في الدول النامية والأقل نمواً، وبصورة باتت تهدد أكثر من أي وقت مضى بتراجع المكاسب المحققة وبشطب الإنجازات المسجلة لأهداف التنمية المستدامة.

إن المتتبع لوقائع التاريخ سيجد أن الأوبئة - رغم جسامه آثارها - لعبت أدواراً مفصلية باعتبارها محفزاً رئيسياً للتغيير وإعادة البناء

السلام، يجب أن نعمل معا للعيش معا. فلا بديل لنا عن ذلك. وأنا ما زلت واثق بأننا بالعمل معا سنحقق النجاح.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جورجيا على البيان الذي أدلى به للتو.

**اصطحب السيد إراكلي غارباشفيلي، رئيس وزراء جورجيا، من المنصة.**

**خطاب السيد سكوت موريسون، رئيس وزراء كمنولث أستراليا**

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا ليقدم خطاب رئيس وزراء كمنولث أستراليا.

**السيد فيفيد (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية):** لي عظيم الشرف والامتياز أن أقدم بيانا مسجلا سلفا للسيد سكوت موريسون، رئيس وزراء كومنولث أستراليا.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء كومنولث أستراليا.

**عرض بيان مسجل سلفا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق الخامس و A/76/332/Add.8).**

**خطاب الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح، رئيس وزراء دولة الكويت**

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يُدلى به رئيس وزراء دولة الكويت.

**اصطحب الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح، رئيس وزراء دولة الكويت، إلى المنصة.**

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، يسرني عظيم السرور أن أرحب بصاحب السمو الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح، رئيس وزراء دولة الكويت، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الشيخ الصباح (الكويت):** يطيب لي بداية أن أقدم بالتهنئة لشخصكم الكريم، سيدي الرئيس، ولجمهورية ملديف الصديقة على انتخابكم رئيساً للدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة، مؤكداً لكم

للمواطنين والمقيمين على حد سواء، وكذلك القدرة على الحفاظ على منظومتها الصحية من التداعي، ويواصل بلدي تدعيم الجهود الدولية لمكافحة وباء كوفيد-19 حيث بلغ إجمالي مساهماته حوالي ٣٢٧,٤ مليون دولار، كان آخرها تقديم مبلغ ٤٠ مليون دولار للتحالف العالمي للقاحات والتحصين ومرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي، وذلك سعياً منها لتعزيز الأمن الصحي العالمي وتحسينه.

ما زالت القضية الفلسطينية تشغل المكانة المركزية والمحورية في عالمنا العربي والإسلامي، وسيظل التوتر وعدم الاستقرار سائداً في منطقتنا ما لم ينل الشعب الفلسطيني كافة حقوقه السياسية المشروعة، وتتوقف إسرائيل - سلطة الاحتلال - عن ممارساتها وانتهاكاتها للقانون الدولي الإنساني، المتمثلة في بناء المستوطنات ومصادرة الأراضي وإغلاق المناطق واستمرار فرض الحصار على غزة وتدنيسها لحرمة الأماكن المقدسة، مؤكداً على أهمية مواصلة بذل الجهود من أجل إعادة إطلاق المفاوضات ضمن جدول زمني محدد للوصول إلى السلام العادل والشامل وفق مرجعيات العملية السلمية وقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، على حدود ما قبل ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعودة اللاجئين، مشيداً في ذات الوقت بالأدوار التاريخية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) عبر تقديمها المساعدات الأساسية لملايين اللاجئين الفلسطينيين، مؤكداً على أهمية استمرار تقديم الدعم لأعمالها.

إن استمرار الأزمة السورية، التي دخلت سنتها الحادية عشرة، بكل ما تحمله من آلام إنسانية للمواطن السوري في الداخل والخارج ظل شاهداً على أن غياب الإجماع والإرادة الدولية من جهة، والتدخلات الخارجية من جهة أخرى، كان السبب الرئيسي في إطالة أمد هذا النزاع الدامي. ومن هنا نجدد قناعتنا الثابتة بعدم وجود حل عسكري لها، وكذلك على أهمية العمل للتوصل إلى تسوية سياسية وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة لا سيما القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبما يحقق ويلبي تطلعات وطموحات الشعب السوري الشقيق.

نحو الأفضل على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ومن هذا المنطلق فقد كانت جائحة كوفيد-19 بمثابة مرآة للعالم عكست خلالها أوجه الضعف وأظهرت مواطن الخلل التي تجلت في مظاهر مزمنة عدة، منها ارتفاع معدلات الجوع والفقر، وطول أمد النزاعات، والتطور غير المنضبط للتكنولوجيا الحديثة وتداعياته على الأمن السيبراني، وتفشي آفة الإرهاب، واستفحال ظاهرة التباين والتفاوت البنيوي والهيكلي بين الدول، الذي أسهم في اتساع الفجوات بينها. كل هذه التحديات وأكثر وضعت العمل الدولي المتعدد الأطراف أمام محك يتسم بالمصيرية بين قابلية الاستمرار أو الجمود والانحسار.

و لعل أهم الانعكاسات الإيجابية للتغيير، التي عملت الجائحة على إبرازها، تمثلت في ظهور أنماط حديثة من الإبداع والابتكار والتكيف ساهمت في خلق استجابات سريعة وأشكال متقدمة للتعاون داخل المجتمعات ذاتها أو فيما بين الدول، إضافة لظفرة العلمية البحثية التي تجسدت في السباق نحو دحر الوباء عبر إنتاج اللقاحات المتعددة، التي أثبتت فعاليتها على إحداث التحسين المطلوب من الناحية التطبيقية بنسب مشجعة، إلا أن الرهان على قدرة المجتمع الدولي على الاستغلال الأمثل لهذه الأزمة لإحداث التحول للأفضل لعالمنا يكمن في السعي الجاد لضمان تحقيق التعافي المستند على أسس منصفة ومستدامة لا يتخلف فيها أحد عن الركب.

إن الوصول إلى مبتغى التعافي يتطلب البدء بخطوات عدة، من أهمها إيلاء الاستثمار في البنى التحتية للبيانات والمعلومات أولوية حاسمة، ذلك لأن توافر الأدلة المستندة على التقنية الرقمية سيسهم في تحسين عمليات اتخاذ القرار للبرامج والسياسات الهادفة إلى تعبئة الموارد وإعادة البناء بعد تجاوز الأزمة في سبيل حماية المجتمعات من أزمات مستقبلية مماثلة، إلا أن الخطوة الأبرز والأكثر إلحاحاً تكمن في إيجاد وتيرة توزيع عالمي عادل وآمن لكل الدول للحصول على اللقاحات للوصول إلى مستويات التحسين الشاملة.

وفي هذا السياق، حققت دولة الكويت إحدى أعلى النسب العالمية المسجلة في توفير اللقاحات وذلك بنسبة وصلت إلى ٧٢ في المائة

الإرهابية، وعلى رأسها تنظيم داعش الإرهابي، كان سببا رئيسيا لتكثيف الجهود لمحاربة هذا الخطر الحقيقي بجميع أشكاله وصوره والعمل على تخفيف منابعه والقضاء على مصادر تمويله والعمل على تفعيل الاتفاقيات الدولية والإقليمية المعنية بمكافحة الإرهاب.

وفي ظل ما تشهده عدة دول في منطقتنا من تنامي هذا الخطر المدمر في كل من اليمن وليبيا وسوريا والصومال والعراق، فلقد راقب المجتمع الدولي وباهتمام بالغ التطورات الدقيقة التي شهدتها أفغانستان مؤخرا. وفي هذا الصدد، ندعو حركة طالبان وكافة الأطراف إلى ضرورة ممارسة أقصى درجات ضبط النفس حقنا للدماء وتوفير الحماية الكاملة للمدنيين والتقيد بالالتزامات والقوانين الدولية والحفاظ على أمن واستقرار البلد وحقوق ومكتسبات الشعب الأفغاني الصديق.

وعلى ذات الصعيد الإقليمي، ومن المنطلقات المبدئية المتصلة بترسيخ قواعد حسن الجوار، والواردة في ميثاق الأمم المتحدة، فإننا نجدد الدعوة لجمهورية إيران الإسلامية إلى اتخاذ تدابير جادة لبناء الثقة للبدء في حوار مبني على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وتخفيف حدة التوتر في الخليج والحفاظ على سلامة وأمن وحرية الملاحة البحرية من أي تهديدات، وبما يساهم في إرساء علاقات قائمة على التعاون والاحترام المتبادل، وبما يعكس التطلعات المستقبلية لجميع دول المنطقة في حياة يسودها الأمن والاستقرار وبما يحقق الرخاء والتنمية لشعوبها.

ومن القضايا الشائكة ذات الطابع الإقليمي، فلقد شكل تآكل نظام نزع السلاح النووي تحديا ذا طابع وجودي لأمن واستقرار المنطقة، ونتطلع في هذا الصدد إلى تضافر الجهود الدولية والإقليمية لإنجاح مقاصد المؤتمر المعني بإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في منطقة الشرق الأوسط والذي ستترأسه دولة الكويت دورته الثانية والمقرر عقدها في شهر تشرين الثاني/نوفمبر القادم في مقر الأمم المتحدة بنيويورك.

إن استمرار جائحة كورونا وإمعانها في سلب المنجزات التي حققتها الدول للوصول إلى أهداف التنمية المستدامة، قد أظهرت مدى التشابك والترابط بين الأبعاد المختلفة للاستدامة، بحيث لم تكن قضية

ارتبط استمرار الأزمة في اليمن الشقيق، وما تحمله من تهديدات متزايدة وخطيرة للأمن والاستقرار الإقليمي، بالواقع المرصود حول كيفية التعاطي مع قرارات ومخرجات مجلس الأمن ذات الصلة. ومن هنا، نجدد موقفنا الراسخ بأن الحل الوحيد لهذه الأزمة هو الحل السياسي المبني على المرجعيات الثلاث المتفق عليها، وهي المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني وقرارات مجلس الأمن لا سيما القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) مجددين دعمنا للمبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، مرحبين في ذات الوقت بالأدوار البناءة التي قامت بها المملكة العربية السعودية الشقيقة من أجل تفعيل تنفيذ اتفاق الرياض، وكذلك على مبادرتها للسلام في اليمن، مجددين في الوقت ذاته إدانتنا لكافة الاعتداءات والهجمات التي تعرضت لها الأراضي السعودية، ومؤكدين دعمنا لكافة الإجراءات والتدابير التي تتخذها المملكة للحفاظ على أمنها واستقرارها.

شكل توصل ملتقى الحوار السياسي الليبي في مطلع هذا العام إلى انتخاب رئيس المجلس الرئاسي ونوابه وكذلك رئيس مجلس الوزراء علامة مضيئة حول قدرة المجتمع الدولي، ممثلا بالأمم المتحدة، على إحداث نقلة نوعية على طريق السلام الوعر والذي زاد من منزلقاته شيوع حالة الانقسام المؤسسي الحاد منذ أكثر من سبع سنوات والتي تقامت مؤشرات الخطيرة على أمن واستقرار البلد ودول المنطقة، مجددين دعوتنا للأشقاء الليبيين بضرورة تغليب المصالح العليا للبلد وكذلك الحلول السلمية القائمة النابذة للعنف، وبضرورة الالتزام بمخرجات المؤتمرات الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما يضمن الانتهاء من كافة الترتيبات المطلوبة لعقد الانتخابات العامة في موعدها المقرر في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، معربين عن تطلعنا أن تؤدي تلك الجهود إلى التوصل إلى تدابير ضامنة لأمن واستقرار ووحدة ليبيا وتلبي تطلعات شعبها الشقيق.

لعبت التداعيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية جراء تفشي الجائحة في شوارع حالة من الانكفاء العالمي وبصورة عمدت الجماعات الإرهابية والمتطرفة على استغلالها في المناطق المنكوبة بالصراعات أو تلك التي تعاني من الهشاشة الأمنية، حيث أن ما عانتها منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص من تنامي العمليات التخريبية للتطبيقات

أشكر معالي السادة عبد الله شهيد وفولكان بوزكير وأنطونيو غوتيريش على عملهم النشط وعلى ما أظهره من تقان وقيادة للأمم المتحدة والبشرية جمعاء خلال هذه الأوقات العصيبة. وتشاطرهم صربيا قناعاتهم، ولا نزال ملتزمين تماما بدعم جهودهم.

نجتمع معا في هذا العام في لحظة حاسمة من تاريخنا. فقد هز مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) صميم أسسنا. وفي الوقت نفسه، يزداد ما نشهده ونعانيه من آثار تغير المناخ. وأخيرا، نشهد تحولات كبيرة في الشراكات والتحالفات العالمية والحروب التجارية بين الشركاء والحلفاء التقليديين ونزعة حمائية بدلا من الانفتاح وسياسات السوق الحرة، ونشهد بشكل عام حالة من عدم اليقين على نطاق غير مسبوق. ولا تزال بعض المسائل الملحة والعاطفية جدا التي نواجهها محليا في البلقان من دون حل. وبينما نحاول تغيير المستقبل - وصربيا متقانية تحديدا لتحقيق ذلك - من خلال العمل معا وإقامة تحالفات من خلال مبادرات مثل عملية برلين أو مبادرة منطقة البلقان المفتوحة، يحاول البعض الآخر عرقلة هذه العمليات. وبدلا من التركيز على المستقبل، فإنهم يريدون استدعاء الماضي، مهما كانت تكلفة ذلك.

ولكن أود أن أبدأ بحالة جائحة كوفيد-19. لقد كشف جائحة كوفيد-19 عن نقاط ضعف خطيرة في هيكل الحوكمة العالمية. وهددت بمحو التقدم الذي أحرزته العديد من الدول في السنوات الأخيرة. ووضعت الدول في المنعطف الفاصل بين العزلة والتعاون، بين الذعر والأمل، وبين الفوضى والنظام. وقد أدت الجائحة إلى التشكيك في بعض المبادئ الأساسية للنظام الدولي المنفتح والتعاوني. وشهدت عمليات التبادل العالمية والاتصالات الدولية والتجارة عبر الحدود انخفاضا كبيرا. لقد أدى حظر التجول والقيود المفروضة على الحرية وتدابير الإغلاق الشامل لمجتمعات بأكملها إلى حالة من عدم اليقين في العديد من جوانب الحياة الفردية لمواطنينا، وفي ذلك الصدد، في تصورنا الفردي لما تعنيه حتى الحرية في عالم اليوم.

وبالنسبة لصربيا، هددت الجائحة بتقويض كل ما دأبنا على القيام به على مدار السنوات السبع الماضية وسحق جميع النتائج

تغير المناخ والنظم الإيكولوجية المرتبطة بها بمنأى عن موجات التأثير العالمية. وفي هذا الصدد، نتطلع لأن تقضي نتائج مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والمقرر عقده في مدينة غلاسكو في شهر تشرين الثاني/نوفمبر القادم، في إيجاد مراجعة بناءة تكفل قياس التقدم المحرز وإيضاح أوجه القصور استنادا لمبدأ المسؤولية المشتركة والأخذ بعين الاعتبار تباين المسؤوليات والأعباء، وبما يحقق المساهمة في وقف التدهور البيئي والذي زاد من حدته الارتفاع الملحوظ في درجات الحرارة وزيادة شدة العواصف والفيضانات وتقلص المسطحات الخضراء جراء تكرار ظاهرة حرائق الغابات في عدد من دول العالم والتي سيكون لها تداعيات بيئية وخيمة.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أجدد تمسكنا بالنظام الدولي المتعدد الأطراف وبمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة وبما يكفل تطوير وتعزيز الحوكمة الدولية لضمان تحقيق رسالتها السامية في حفظ السلم والأمن الدوليين وخدمة البشرية جمعاء.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء دولة الكويت على البيان الذي أدلى به للتو.

*اصطحب الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح، رئيس وزراء دولة الكويت، من المنصة.*

**خطاب السيدة آنا برنابيتش، رئيسة وزراء جمهورية صربيا**

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة وزراء جمهورية صربيا.

*اصطحبت السيدة آنا برنابيتش، رئيسة وزراء جمهورية صربيا، إلى المنصة.*

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** يسرني عظيم السرور أن أرحب بدولة السيدة آنا برنابيتش، رئيسة وزراء جمهورية صربيا، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

**السيدة برنابيتش (صربيا) (تكلمت بالإنكليزية):** يشرفني كثيرا أن أحاطب الجمعية العامة اليوم باسم مواطني جمهورية صربيا. وأود أن

إن قرارنا بتتحية الجغرافيا السياسية جانباً، ووضع الناس في صميم سياساتنا، هو السبب في تمكننا من الحصول على اللقاحات بسرعة أكبر من معظم الدول الأخرى. لم نفرق بين الشركات المصنعة. لم نهتم بما إذا كانت اللقاحات من الشرق أو الغرب، لكننا اخترنا التفاوض مع جميع مصنعي اللقاحات الذين اعتبرهم القائمون على القواعد جهات آمنة. مكننا هذا الانفتاح من شراء اللقاحات من جميع أنحاء العالم، مما منح مواطنينا حرية فريدة في اختيار اللقاح الذي يفضلونه. وتؤمن صربيا بالتضامن بين الأمم، والتعددية، ومد يد المساعدة إلى الآخرين عندما يحتاجون إليها.

ومنذ بداية هذا العام، جعلنا مهمتنا دعم جيراننا وجميع المحتاجين بلقاحات مضادة لجائحة كوفيد-19. كما سمحنا للمواطنين الأجانب بالقدوم إلى صربيا لتلقي اللقاح الذي سيحمي حياتهم. وإجمالاً، تبرعت صربيا بأكثر من مليون جرعة من اللقاحات أو خصصتها - 230 ألف جرعة للمنطقة، و 300 ألف جرعة للمواطنين الأجانب الذين جاؤوا إلى صربيا للحصول على التطعيم، و 570 ألف جرعة إضافية لبلدان أفريقيا وآسيا. وسنواصل القيام بذلك، وبذل ما في وسعنا حتى نقضي جميعاً على كوفيد-19 وتصبح الجائحة من الماضي. ولهذا السبب اتخذنا أيضاً خطوات للحصول على التكنولوجيا اللازمة لإنتاج نوعين على الأقل من اللقاحات؛ من خلال المساعدة على تحسين إمكانية الحصول على اللقاح على الصعيد العالمي، يمكننا جميعاً أن نكون آمنين وننتصر على هذا الفيروس.

ومع ذلك، وكما ذكرت شخصيات بارزة من بعض أكبر الدول خلال هذه الجمعية العامة، هناك مسائل ملحة أخرى يتعين علينا جميعاً أن نواصل معالجتها دون أي تأخير وبطريقة حاسمة، وأكثرها إلحاحاً مسألة تغير المناخ. لقد ضاعفت صربيا من جهودها لجعل بلدنا أكثر أماناً ومراعاة للبيئة لصالح مواطنيها، وبقيامها بذلك، فإنها تسهم في مكافحة تغير المناخ وحماية البيئة.

ونحن ملتزمون التزاماً قوياً بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. ونحن ملتزمون بالجهود العالمية وسنواصل

والإنجازات الناشئة عن الإصلاحات الصعبة التي بدأها في عام 2014، مما دفعنا للعودة إلى أوقات ارتفاع معدلات البطالة، والدين العام المتزايد، وعجز لا يمكن السيطرة عليه واليأس العام. ومثلما حدث في أي بلد آخر، فقد اختبرت جائحة كوفيد-19 قدرة أمتنا على الصمود، وهذه المرة، على عكس ما حدث في الأزمة المالية العالمية - التي كانت محدودة النطاق وغير قابلة للمقارنة من حيث عواقب جائحة كوفيد-19 - وقفت صربيا صامدة. إن الإصلاحات التي أجريناها في أوقات ما قبل الجائحة جعلتنا أكثر قدرة على الصمود من أي وقت مضى. وأصبح تصحيح أوضاعنا المالية العامة وفائض ميزانيتنا وبيئة الاستثمار الفعالة والقابلة للتنبؤ التي أنشأناها شريان حياة أنقذنا من الركود خلال الجائحة وضمن أننا نستطيع دعم مواطنينا واقتصادنا في أصعب الأوقات.

وعلى الرغم من آثار الأزمة، تمكنت صربيا من الحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي. وفي عام 2020، سجلنا انخفاضا في إجمالي الناتج المحلي بنسبة 0,9 في المائة فقط، وهو من أفضل النتائج في أوروبا. وظل ديننا العام أقل من 60 في المائة من إجمالي ناتجنا المحلي، واستمر متوسط المرتبات في النمو بنسبة 10 في المائة تقريبا، وعلى الرغم من الجائحة، زاد عدد الأشخاص العاملين بأكثر من 3 في المائة. وكان التعافي هذا العام أقوى مما كنا نتوقع. وسيزيد إجمالي ناتجنا المحلي بنسبة 7 في المائة تقريبا، وربما بأكثر من ذلك. وقبل تفشي الجائحة، فتحنا حدودنا أمام الاستثمار والتكنولوجيا والأفكار، وتمكنا من تهيئة بيئة يسودها السلام والاستقرار سمحت لنا بمواصلة التحول المحلي السريع، بالابتكار والاقتصاد القائم على المعرفة كأساس. وأتاحت لنا التطورات المبتكرة التي حققناها تنوع قدراتنا عندما ظهرت الجائحة - من خلال الحكومة الإلكترونية والتعليم عبر الإنترنت والكتب المدرسية الرقمية ونظام البرامج المركزي الذي قاد عملية التطعيم الناجحة. لقد استثمرنا بكثافة في البنية التحتية الصحية وعززنا النظام الصحي من أجل الاستجابة للأزمة الحالية، ونحن ممتنون حقا للعاملين في مجال الرعاية الصحية على كفاحهم المتقاني.

داكوفيتشا بعد ٢٢ عاما من انتهاء النزاع. وتشمل تلك الاعتداءات إلقاء الحجارة على شقتها ومنعها من التسوق لشراء الطعام في المتجر المحلي والتماسات من منظمات مجتمع مدني تطالب بطردها من المدينة.

وفي ٢ تموز/يوليه، هاجمت مجموعة من الألبان نيكولا بيريتش البالغ من العمر ١٣ عاما في قرية غوبولي، بالقرب من بلدة فوشيترن. وقع الهجوم عندما كان عائدا إلى منزله من ملعب المدرسة مع ثلاثة من أصدقائه.

والهجمات على الكنائس والأديرة والمعالم الأثرية الصربية المشيدة في القرون الوسطى في كوسوفو وميتوهيا تجعلها من أكثر مواقع التراث الثقافي المعرضة للخطر في أوروبا. وقد أدرجت مؤخرا منظمة "أوروبا نوسترا" دير فيسوكي ديتشاني بوصفه أحد المواقع التراثية السبعة الأكثر عرضة للخطر في أوروبا في عام ٢٠٢١. وأشار الفريق الاستشاري التابع لهذه المنظمة إلى أن هذا الدير هو المعلم الأثري الوحيد في أوروبا الخاضع لحماية عسكرية قوية لمدة متواصلة امتدت ٢٠ عاما، وإن كان يشكل معلما أثريا ذا أهمية تاريخية وثقافية قصوى بالنسبة لأوروبا والعالم.

دوامه العنف هذه المستمرة في كوسوفو وميتوهيا بلغت ذروتها في بداية هذا الأسبوع. فلقد قامت بريشتينا، بذريعة إنفاذ قواعد جديدة للوائح تراخيص المركبات، بإرسال وحدات خاصة مدججة بالسلاح إلى شمال الإقليم. يشكل هذا انتهاكا وحشيا آخر للاتفاق الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات، وقد أشعل استعراض القوة غير العقلاني هذا أزمة كبيرة. فلقد عطل إمدادات الأغذية والأدوية للمجتمعات الصربية في شمال الإقليم. وقوبل الصرب المحليون الذين تجمعوا سلميا للاحتجاج على هذا الإجراء بالغاز المسيل للدموع وبوحشية الشرطة، مما عرض الاستقرار المحلي والإقليمي لتهديد خطير.

وعلى الرغم من كل التحديات والاستفزات اليومية، لا تزال صربيا ملتزمة التزاما قويا بإيجاد حل قائم على التوافق يضمن السلم والاستقرار الدائمين. إن الحوار وتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها هما السبيل السليم الوحيد لحل جميع المسائل العالقة.

العمل بنشاط للوفاء بالتزاماتنا بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ونوشك على تقديم مساهماتنا المنقحة المحددة وطنيا للمساهمة في هذا الجهد العالمي الحاسم. وقد أعلننا بالفعل عن التزامنا خفض غازات الدفيئة بنسبة ٣٣,٣ في المائة على الأقل مقارنة بعام ١٩٩٠، وبنسبة ١٣,٢ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٠، وندرجه حاليا في وثائقنا الاستراتيجية المتعلقة بالطاقة والمناخ. ونعمل بشكل استراتيجي على التخطيط والاستثمارات في هذا القطاع. وهذه الاستثمارات مكلفة للغاية، وتتطلب سنوات وعقودا من الالتزام ونهجا منهجيا، ولكننا نسير بقوة على طريق هذا التحول.

ومن بين جميع التحديات التي نواجهها، فإن أكثر التحديات إثارة للقلق بالنسبة لصربيا هي صون السلام والاستقرار في مقاطعة كوسوفو وميتوهيا جنوب صربيا. وما فتئنا منذ أكثر من عقدين نوجه الانتباه الدولي باستمرار إلى المشاكل التي يواجهها السكان غير الألبان في كوسوفو وميتوهيا. إن السلامة الجسدية واحترام وحماية حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق الأقليات، لم تتحقق على الإطلاق. ونشهد الآن زيادة مستمرة في عدد الهجمات التي تستهدف الصرب وممتلكاتهم وتراثهم الديني في كوسوفو وميتوهيا. وللتوضيح، وقع ٥٥ حادثا من هذا النوع في عام ٢٠١٤، و ٦٢ حادثا في عام ٢٠١٦، و ٧١ حادثا في عام ٢٠٢٠، و ١٠٠ حادث منذ بداية هذا العام. والعدد الإجمالي للهجمات في عام ٢٠٢٠ قد تم تجاوزه بالفعل هذا العام بحلول حزيران/يونيه.

ووفقا للأمم المتحدة، لا تزال كوسوفو وميتوهيا الإقليم الذي يضم أقل عدد من العائدين - الصرب المشردين داخليا - من جميع المناطق التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع في العالم بأسره. وسأقدم بضعة أمثلة لأصناف كيف تبدو اليوم حياة الصرب في كوسوفو وميتوهيا. في ١١ أيار/مايو، هوجم منزل رادوي بومبالوفيتش، وهو أحد العائدين إلى كوسوفو ويبلغ من العمر ٨١ عاما، في قرية دوبرافا ببلدية إيبستوك. وكان ذلك خامس اعتداء عليه في نفس العام. أشدد مرة أخرى على أنه يبلغ من العمر ٨١ عاما.

ومنذ حزيران/يونيه، كانت هناك عدة اعتداءات على دراغيك غاشيتش، وهي امرأة تبلغ من العمر ٥٩ عاما، وأول صربية تعود إلى



وختاماً، لقد تم تحويل صربيا خلال السنوات السبع الماضية. فلقد أحدثنا انتعاشاً اقتصادياً، ووفرننا فرصاً للشباب، وشجعنا على طفرة تكنولوجية، وحسناً مكانة صربيا في الخارج. والتقدم الذي أحرزناه مكن صربيا من مواجهة الجائحة على نحو أفضل والنجاة منها.

إن العالم الآن يقف عند مفترق طرق. فلن يستمر التعافي من جائحة كوفيد-19 وإعادة الإعمار بطريقة مستدامة ما لم تُعالج القضايا الجديدة والقديمة بتضافر القوى وبإجراءات تعاونية دولية. لقد علمتنا الجائحة درساً هاماً واحداً، وهو أنه ما لم نكن جميعاً آمنين فلن يكون أحد آمناً. باستطاعتنا إما أن نفوز معاً، جميعنا، وبغض النظر عن مدى الثراء أو الفقر، من ذوي الحجم الكبير أو الصغير، من أوروبا أو آسيا أو أفريقيا أو أمريكا أو أستراليا، أو أن نفشل معاً. وإذا كان هناك ما قد تعلمناه من جائحة كوفيد-19، وكذلك من مسألة تغير المناخ، فهو أن نقف معاً.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة وزراء جمهورية صربيا على البيان الذي أدلت به للتو. *اصطحبت السيدة آنا برنابيتش، رئيسة وزراء جمهورية صربيا، من المنصة.*

**خطاب السيدة ميتي فريديكسن، رئيسة وزراء الدانمرك**

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** أعطي الكلمة الآن لممثل الدانمرك لتقديم خطاب رئيسة وزراء الدانمرك.

**السيد هيرمان (الدانمرك) (تكلم بالإنكليزية):** من دواعي الشرف والاعتزاز لي أن أقدم البيان المسجل مسبقاً لدولة السيدة ميتي فريديكسن، رئيسة وزراء الدانمرك.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة وزراء الدانمرك.

*عرض بيان مسجل سلفاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق الخامس و A/76/332/Add.8).*

مع ذلك، وبعد مرور تسع سنوات تقريباً على التوصل إلى اتفاق بروكسل، وهو الاتفاق الأول بشأن التطبيق بين بلغراد وبريشينا، لم يبدأ بعد إنشاء رابطة البلديات ذات الأغلبية الصربية - وهو العمود الفقري لذلك الاتفاق.

وأود مرة أخرى مناقشة المجتمع الدولي، ولا سيما الاتحاد الأوروبي بوصفه الضامن لاتفاق بروكسل، أن يصير بقوة على أن تبدأ مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في بريشتينا في تنفيذ جميع الاتفاقات المبرمة. *تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد فيليب كريليكا (بلجيكا).*

إن جمهورية صربيا، بالدفاع عن سيادتها وسلامتها الإقليمية، إنما تدافع في الوقت نفسه عن القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، وقرار مجلس الأمن 1244 (1999) الملزم قانوناً، والسلطة العليا لمجلس الأمن عندما يتعلق الأمر بصون السلم والأمن الدوليين. ونحن نولي أهمية خاصة لنشاط بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة ونتوقع منها أن تواصل تنفيذ ولايتها في الإقليم وفقاً لذلك القرار.

إن جيلنا يتشاطر المصير المشترك للعالم الحديث، الذي يزداد تعقيداً من حيث الجغرافيا السياسية والتكنولوجيا والصحة والمناخ. وفي مواجهة تلك التحديات، ستواصل صربيا تعزيز الشراكات الدولية على أساس شفاف ويمكن التنبؤ به. وسنواصل السعي إلى الإصلاحات في مجال سيادة القانون في طريقنا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، والذي هو هدفنا الاستراتيجي في السياسة الخارجية. ونرى أن ذلك لا ينفصل عن تحقيق السلام والاستقرار والازدهار بشكل مستدام.

سوف نستضيف، مع جمهورية أذربيجان بوصفها الرئيس الحالي لحركة بلدان عدم الانحياز، حدثاً تذكاريًا رفيع المستوى بمناسبة الذكرى السنوية الستين لأول مؤتمر للحركة، الذي عقد في بلغراد في عام 1961. ونتطلع كثيراً إلى استضافة أصدقائنا من جميع أنحاء العالم في بلغراد في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام.

وسنزيد من تعزيز التعاون في جميع أرجاء منطقة البلقان، من خلال مبادرة "البلقان المفتوح" وعملية برلين، وبفتح الحدود والمواءمة بين المواقف المختلفة وزيادة إدماج منطقتنا.

إن العالم اليوم بالنسبة لدولة ساحلية صغيرة ومنخفضة مثل بليز، احتفلت قبل ثلاثة أيام بمرور ٤٠ عاما على استقلالها السياسي، عالم عدائي وغير مستقر. فلا أحد يستطيع أن ينكر أن الكوكب يزداد سخونة. والحقائق هي أن تموز/يوليه ٢٠٢١ كان الشهر الأكثر سخونة على الإطلاق. وكان كل عقد من العقود الأربعة الماضية أدفأ من كل العقود التي سبقتها منذ عام ١٨٥٠. ودرجات الحرارة العالمية الآن أدفأ بمقدار ١,٢ درجة مئوية. ومستويات سطح البحر آخذة في الارتفاع. وقد ارتفع المتوسط العالمي لمستوى سطح البحر منذ عام ١٩٠٠ بوتيرة أسرع من أي قرن آخر في السنوات الـ ٣٠٠٠ الماضية. وقد شهدنا، منذ عام ١٩٠٠، عددا غير مسبوق من حالات الجفاف التي أصبحت أيضا أكثر تواترا وأطول أمدا. والظواهر الجوية القاسية أصبحت أكثر شيوعا وتدميرا. ففي السنوات العشرين الماضية، زاد عدد الفيضانات الكبرى بأكثر من الضعف، في حين زاد معدل حدوث العواصف من ٤٥٧ إلى ١٠٣٤. إن الطبيعة في حالة تمرد. إنها ترد على ميولنا المدمر ورفضنا اتخاذ إجراءات تصحيحية عاجلة. فيمكننا أن نفعل ما هو أفضل.

ويجري حاليا اختبار قدرتنا على البقاء على قيد الحياة من خلال جائحة فيروس كورونا التي لا تلتين (كوفيد-١٩). فكوفيد-١٩ ركع الاقتصاد البليزي. وبلغت نسبة البطالة ٣٠ في المائة حيث فقد الآلاف من البليزيين وظائفهم. وانخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٤ في المائة. وتضخمت ديوننا إلى ١٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وأغلقت العديد من الأعمال التجارية الصغيرة. وارتفع معدل الفقر إلى ٦٠ في المائة. لقد كان أثر الجائحة سريعا ومثيرا ومدمرا. وكانت الخسائر البشرية فادحة. فقد مات ٣٩٩ بليزيا بالفعل بسبب كوفيد-١٩. وبلغ معدل الوفيات عندنا ٢,٠٥ في المائة. وتم حجز الآلاف في المستشفيات حتى الآن. وتعمل مرافقنا الصحية فوق طاقتها، لأنها لم تكن معدة للزيادة في المرضى المحجوزين بحالات حرجة.

ولا يقتصر ذلك على بليز. فقد أعادت الحكومات في جميع أنحاء العالم تخصيص الأموال لتلبية الاحتياجات الماسة من أجل مواجهة إلحاح الجائحة. وتم تحويل القروض التي كانت قد خصصت أصلا

خطاب السيد أندرو هولنيس، رئيس الوزراء ووزير الدفاع والنمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل في جامايكا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة خارجية جامايكا لتقدم خطاب رئيس الوزراء ووزير الدفاع والنمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل في جامايكا.

السيدة سميث (جامايكا) (تكلمت بالإنكليزية): من دواعي سروري البالغ ويشرفني أن أقدم السيد أندرو هولنيس، رئيس وزراء جامايكا، الذي سيدلي ببيان مسجل مسبقا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): ستستمع الجمعية الآن إلى خطاب يليقه رئيس الوزراء ووزير الدفاع والنمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل في جامايكا.

عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق السادس و A/76/332/Add.8).

خطاب السيد جون بريسينيو، رئيس الوزراء ووزير المالية والتنمية الاقتصادية والاستثمار في بليز

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يليقه رئيس الوزراء ووزير المالية والتنمية الاقتصادية والاستثمار في بليز.

اصطحب السيد جون بريسينيو، رئيس الوزراء ووزير المالية والتنمية الاقتصادية والاستثمار في بليز إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): يسرني كثيرا أن أرحب بالسيد جون بريسينيو، رئيس الوزراء ووزير المالية والتنمية الاقتصادية والاستثمار في بليز، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد بريسينيو (بليز) (تكلم بالإنكليزية): أهنيئ السيد عبد الله شهيد على انتخابه رئيسا للجمعية العامة. ويسرني كثيرا أن أرى ممثلا لدولة جزرية صغيرة نامية يرأس الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين.

جميع أنحاء العالم في البلدان المرتفعة الدخل والفئة العليا من البلدان المتوسطة الدخل، و ٠,٤ في المائة فقط في البلدان المنخفضة الدخل. ولم يطعم في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي المنطقة الأكثر تضررا من الجائحة، سوى خمس السكان.

(تكلم بالإسبانية)

وعلى الرغم من تلك التفاوتات غير الأخلاقية، فإن البلدان التي ترتفع فيها معدلات التطعيم على وشك إعطاء جرعات معززة لسكانها الذين تم تطعيمهم أصلا. إن هذا ليس ظلما فحسب، إنه ببساطة أمر مشين. وما لا يمكن إنكاره هو أن العالم بحاجة ماسة إلى إعادة الالتزام بتعددية الأطراف.

(تكلم بالإنكليزية)

إن بليز موجودة اليوم بسبب النظام المتعدد الأطراف. فقد كان دعم الدول الأعضاء لسلامة أراضيها وحققنا في تقرير المصير أمرا حاسما لتحقيق استقلال بليز. وبالنسبة لنا، لا غنى عن النظام المتعدد الأطراف. ولذلك السبب، تؤيد بليز تقرير الأمين العام المدروس والمتطلع إلى المستقبل، "خطتنا المشتركة"، الذي يحدد خطة عمل موجزة للتعبئة بتنفيذ أهدافنا المتفق عليها، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وعلى الرغم من الميل إلى التراجع نحو الاتجاهات القومية، فإن الحقيقة هي أنه سواء كنا نتحدث عن الأزمة الصحية أو أزمة المناخ، فإن حجم التحدي وحجم الأثر وإلحاح العمل المطلوب لا يمكن أن يواجهها أي بلد بمفرده. كما أن أوجه عدم المساواة والضعف تشكل تهديدات للبلدان الغنية والقوية. ولذلك فإن مستقبلنا المشترك يرتفع على نحو مباشر بتضامننا وبالتعاون الدولي وبنظام متعدد الأطراف قوي وفعال. ويجب علينا أن نلتزم بالعمل معا بغية إيجاد حلول للمشاكل المشتركة التي نواجهها. والنزعة الانفرادية الجامحة يجب أن تقسح المجال لتصميم ثابت على الاستجابة للمشاكل الرئيسية في عصرنا بالعدالة الاجتماعية.

للتنمية وتغيير المناخ لتغطية الاحتياجات الصحية الطارئة والتخفيف من أثرها على العاطلين عن العمل. وأصبحت القروض الإضافية الضخمة هي الوضع الطبيعي الجديد إذ مددت تدابير الإغلاق الشامل. ولم يمنح الإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الدين تجاوزا لمعظم الدول الجزرية الصغيرة النامية المتوسطة الدخل، بما في ذلك بليز، غير المؤهلة على الرغم من ديونها التي لا يمكنها تحملها. وفي الوقت نفسه، لم يكن لدى معظم بلداننا أي سبيل إلى التمويل الميسر لتمويل الاستجابة الصحية الفورية.

(تكلم بالإسبانية)

إن التزام بليز بالحفاظ على البيئة التزام طموح. فنحن ندرك أن ديوننا لا يمكن تحملها، وسوف نربطها مباشرة بالحفاظ على البيئة. وسنبادل ملايين الدولارات من الديون بالتزامات رئيسية بالحفاظ على البيئة البحرية. ونأمل أن يتم تخصيص ٣٠ في المائة من منطقتنا الاقتصادية الخالصة كمنطقة محمية بحلول عام ٢٠٢٦، أي قبل عام ٢٠٣٠ بفترة طويلة. وعلاوة على ذلك، سننشئ صندوقا للحفاظ على البيئة البحرية بشكل دائم. وسنكون بفخر في الطليعة في هذا المجال، بسبب حبنا للطبيعة واحترامنا للبيئة.

(تكلم بالإنكليزية)

لقد مولت الحكومة ذاتيا، مع ظهور اللقاحات، اقتناءها من مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي كما إنها تواصلت مع الشركاء الثنائيين لطلب تبرعات باللقاحات. إن ما مكن الحكومة من تنفيذ برنامجها الوطني للتطعيم هو اللقاحات التي أتت من بلدان الجنوب. فقد كانت الاستجابة العالمية الفورية بطيئة وغير كافية لحجم الأزمة الصحية وحدتها. وقد أدى تعطل سلاسل الإمداد إلى جعل الوصول إلى العلاجات والتشخيصات ومعدات الحماية الشخصية المتعلقة بكوفيد-١٩ التي تشتد الحاجة إليها بعيدة عن متناول العديد من البلدان النامية. وقد أدى اكتناز اللقاحات إلى تقليل فرص حصول البلدان النامية على اللقاحات وتقويض مرفق كوفاكس وأدى إلى تفاوتات عميقة ومهددة، حيث تم توزيع ٨٠ في المائة من اللقاحات في

علمي للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ باللوم بشدة على النشاط البشري.

إن بليز، شأنها في ذلك شأن الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى، تقف على الخطوط الأمامية لأزمة مناخية ليست مسؤولة عنها. وتتكدب بليز خسائر سنوية تقارب ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بسبب الكوارث الطبيعية. ولذلك، شعرنا أنه من واجبنا تقديم مساهمة طموحة منقحة محددة وطنيا. وتغطي مساهمة بليز المحددة وطنيا أهدافا جديدة في مجالات التكيف والتخفيف. وهذه المساهمة، بطبيعة الحال، تتماشى مع خططنا الإنمائية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة. وقد حددنا بعض الأهداف الطموحة، بما في ذلك استعادة الغابات وتوسيع أشجار المانغروف، فضلا عن تحقيق ٧٥ في المائة من الكهرباء من مصادر متجددة بحلول عام ٢٠٣٠. كما تتعهد المساهمة المحددة وطنيا بأننا سننتقل إلى نظام نقل عام كهربائي هجين، وزيادة قدرة المجتمعات الساحلية على الصمود، وتعزيز القدرة على التكيف في مجالات الزراعة والصحة والسياحة.

وتلتزم بليز بوضع استراتيجية طويلة الأجل تتماشى مع تحقيق هدف الوصول بصافي الانبعاثات إلى مستوى الصفر على الصعيد العالمي بحلول عام ٢٠٥٠. إننا نقوم بدورنا، ونتوقع من البلدان المتقدمة النمو والجهات الرئيسية المسببة للانبعاثات أن تقوم بدورها أيضا. والواقع أن الالتزامات الطموحة من مجموعة العشرين وحدها يمكن أن تقينا على مسار تحديد ارتفاع درجة الحرارة على الصعيد العالمي في نسبة ١,٥ درجة مئوية. والمؤتمر السادس والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هو آخر أفضل أمل لنا للحد من الاحترار العالمي إلى ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية. وندعو إلى زيادة الطموح الجماعي إلى تخفيض الانبعاثات العالمية بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠. ويجب على البلدان المتقدمة النمو والبلدان القادرة على القيام بذلك أن تقدم الدعم المالي والتقني وتدعم بناء القدرات لتمكيننا من الوفاء بتلك التعهدات. ويشمل ذلك الوفاء بالتعهد الذي قطع في كوبنهاغن قبل ١٢ عاما بتقديم مبلغ ١٠٠ بليون دولار وتجاوزه. ويجب

والى جانب غواتيمالا، يسعى بلدي إلى إيجاد حل نهائي وسلمي لمطالبية غواتيمالا بالأراضي البليزية في محكمة العدل الدولية. وفي غضون ذلك، لا يزال اتفاق عام ٢٠٠٥ بشأن تدابير بناء الثقة ساريا، ولا تزال علاقاتنا الثنائية قائمة على حسن النية المتبادل. ونعول على أن تظل غواتيمالا شريكا بناء، ونعتمد على المجتمع الدولي لدعمنا في التصدي للتحديات اليومية على طول الحدود التي لا مفر منها بين الجيران. وإذا كان للنظام المتعدد الأطراف أن يكون شريان الحياة الجماعي لدينا، فلا بد من تعديله. وأود أن أقترح أربعة مجالات لإصلاحه وتعزيزه.

وندعو إلى التزام حقيقي بمعالجة المسائل المنهجية التي تقوض تحقيق أهدافنا الإنمائية المتفق عليها. إن استمرار تجريد الدول الجزرية الصغيرة النامية من أهلية للحصول على التمويل الميسر يسقطنا في حلقة مفرغة من الاقتراض لمواجهة الكوارث أو التعافي من الأزمات، مما يؤدي إلى مستويات غير مستدامة من الديون. وتلك الحلقة المفرغة يجب كسرها. ومؤشر الضعف المتعدد الأبعاد هو الأداة التي لا غنى عنها لاستعادة العقلانية في الحصول على التمويل الميسر التكلفة. ولذلك نرحب بعمل الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين الآخرين مثل الكومنولث ومصرف التنمية الكاريبي في وضع مؤشر متعدد الأبعاد لأوجه الضعف لا يراعي التنمية الاقتصادية فحسب، بل أيضا مواطن الضعف المتأصلة في الدول الجزرية الصغيرة النامية - الحجم والجغرافيا والموارد الطبيعية المحدودة. وينبغي أن نعتمد مؤشرا متعدد الأبعاد لأوجه الضعف الآن. وندعو جميع المؤسسات المالية الدولية وشركائنا الإنمائيين إلى استخدامها. ولا بديل عن ذلك إذا كان لبلداننا أن تشرع في مسار للتنمية الاقتصادية مستدام ومرن.

وإذا كان لنظامنا المتعدد الأطراف أن يحافظ على مصداقيته، فلا بد أن تكون لديه القدرة على تحفيز اتخاذ الإجراءات. ولفترة طويلة جدا، سمح للعديد من المشاكل العالمية بأن تتفاقم وتصبح أزمات. إن العالم بأسره يعاني الآن من عواقب تقاعسنا في شكل موجات جفاف كارثية وحرائق وفيضانات وأعاصير أكثر تواترا وشدة لا تزال تؤثر على اقتصاداتنا الصغيرة المنفتحة والتابعة وتقوضها. ويلقي آخر تقييم

الأمريكية. ومع ذلك، قدمت كوبا تضحيات كبيرة لمساعدة الآخرين في جميع أنحاء العالم، بمن فيهم مواطنو بليز.

ولا يزال إخواننا وشقيقاتنا الفلسطينيين يعانون من الفصل العنصري الإسرائيلي القمعي والاحتلال غير القانوني. وتؤيد بليز تأييدا كاملا تطلعات الفلسطينيين إلى إقامة دولة مستقلة، داخل حدودها لعام ١٩٦٧ بكل ما يقترن بذلك من حقوق، بما في ذلك الاعتراف بالقدس الشرقية عاصمة لها وحق العودة.

ويمنع شعب الصحراء الغربية على نحو مماثل من ممارسة حقه في تقرير المصير. ونحث الأطراف المعنية والمجتمع الدولي على دعمهم في جهودهم.

كما تشعر بليز بقلق عميق إزاء الحالة في هايتي، وعن عدم اتخاذ إجراء إقليمي وعالمي بشأن تقديم برنامج دعم حقيقي وموضوعي. وإننا نشعر بالجزع إزاء المعاملة اللاإنسانية للاجئين الهايتيين الذين يخاطرون بحياتهم من خلال عبور قارتين من أجل مستقبل أفضل. ولذلك، ندعو الأمم المتحدة إلى حفز العمل بين دولها الأعضاء ونظامها الإنمائي من أجل دعم وضع حل تقوده هايتي، واستعادة استقرارها وأمنها.

ويجب أن يكون نظامنا المتعدد الأطراف شاملا أيضا، وأن يسخر قدرة جميع الدول على توسيع نطاق التعاون الدولي حيثما تشد الحاجة إليه. ولقد استفادت بليز كثيرا من شراكتها الدبلوماسية مع تايوان، التي تقوم على قيمنا المشتركة المتمثلة في الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. وقدمت تايوان مساعدة هائلة إلى بليز في شكل إمدادات طبية ودعم مالي، مما يضمن أن تكون بليز مجهزة بشكل أفضل لمكافحة مرض فيروس كورونا وتحقيق التعافي في فترة ما بعد الجائحة. وتدعو بليز إلى إشراك تايوان في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، الأمر الذي لن يزيد من تعزيز التعاون والشراكة على الصعيد العالمي فحسب، بل سيجسد أيضا المبدأ المكرس للأمم المتحدة وهو مبدأ العالمية.

أيضا تقديم دعم إضافي لتعويض الخسائر والأضرار التي تتسبب فيها الأحداث المناخية الشديدة والبطيئة الظهور التي نشهدها بالفعل.

وتكتسي المرونة والقدرة على الاستجابة أهمية حاسمة إذا ما أريد لنظامنا المتعدد الأطراف أن يكون وجيها في أوقات الأزمات، وكذلك لضمان الإنصاف في الاستجابات العالمية. إن مرفق كوفاكس، الآلية المتعددة الأطراف لتوزيع اللقاحات، لم يتمكن من الاستجابة حقا لاحتياجات المشتركين فيه. وقد أدى تقويض مرفق كوفاكس من خلال حظر التصدير وتكديس اللقاحات والشراء الافتراضي إلى عدم المساواة الشديدة في الحصول على اللقاحات. فمن بين أكثر من ٥,٧ بليون جرعة لقاح تُعطى على الصعيد العالمي، أعطيت ٧٣ في المائة منها في ١٠ بلدان فقط. واضطر مرفق كوفاكس إلى خفض توقعاته بنسبة ٢٥ في المائة فيما يتعلق بتوزيع اللقاحات لعام ٢٠٢١. ولم تتوصل بليز بأي موعد لتسليم شحناتها القادمة من مرفق كوفاكس. وكما قال المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، كلما طال أمد عدم المساواة في توزيع اللقاحات، كلما استمر الفيروس في الانتشار والتغيير وطال أمد الاضطراب الاجتماعي والاقتصادي وزادت احتمالات ظهور المزيد من المتغيرات التي تجعل اللقاحات أقل فعالية. إن صحتنا وتعاونا كافة تعتمدان على قدرة نظامنا على الاستجابة بسرعة لاحتياجات جميع البلدان. ويجب أن يكون النظام المتعدد الأطراف أكثر فعالية في حماية حقوق جميع الشعوب. ولا يزال الكثير من الناس مهمشين ومستبعدين، مما يضعف العقد الاجتماعي ويقوض الثقة في قدرة نظامنا المتعدد الأطراف على الأداء.

وقد تم تجاهل الدعوة المستمرة للجمعية العامة على مدى ثلاثة عقود لإنهاء الحصار غير القانوني المفروض على الشعب الكوبي. وأجبر الكوبيون على تكييف تدميتهم المستدامة تحت عبء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي غير القانوني والانهادي. إن التدابير الجديدة التي فرضتها الإدارة السابقة للولايات المتحدة، التي تواصلها وتوسع نطاقها الآن الإدارة الحالية خلال الجائحة، تدابير قاسية وغير إنسانية على نحو لا يصدق. وتلك الإجراءات الجديدة تتسبب في معاناة ملايين الأبرياء ولا تجسد حسن نية شعب الولايات المتحدة

السيد دي كرو (بلجيكا) (تكلم بالإنكليزية): كم هو مشجع أن نرى الجمعية العامة تجتمع بالحضور الشخصي مرة أخرى. وعندما دخلت هذه القاعة المهيبة، شعرت بالارتياح. ولكن بينما نتوق جميعا إلى العودة إلى الوضع الطبيعي، هل لهذا الشعور بالارتياح ما يبرره؟ وما هو "الوضع الطبيعي" الذي يمكن أن نأمل به بالفعل؟ هل يمكننا أن نشعر بالارتياح ومرض فيروس كورونا لا يزال في كل مكان حولنا والكثير من الناس لم يتلقوا اللقاح؟ وهل يمكننا أن نشعر بالارتياح عندما يصبح تغير المناخ مسألة حياة أو موت لعدد متزايد من الناس؟ وهل هناك مجال للشعور بالارتياح في الوقت الذي يتم فيه تحدي حقوق الإنسان في أماكن كثيرة؟ وفي جميع أنحاء العالم، يواجه الناس الذين ينظر إليهم على أنهم مختلفون خطاب الكراهية وجرائم الكراهية والتمييز وسوء المعاملة. فهل يمكننا أن نشعر بالارتياح حقا عندما يكون الوضع الطبيعي الجديد للنساء والفتيات في أفغانستان هو العودة إلى المنزل والتزام الصمت والبقاء في الداخل؟ كلا، لا يمكننا فعل ذلك.

واسمحوا لي أن أقتبس من الأمين العام السابق الراحل داغ همرشولد، الذي مر على مقتله ٦٠ عاما بالضبط في الأسبوع الماضي. "ضعف شخص واحد هو ضعف الجميع، وقوة شخص واحد هي بشكل غير مباشر قوة الجميع". ولهذا السبب تظل بلجيكا ملتزمة التزاما قويا بتعددية الأطراف وبنظام دولي يقوم على سيادة القانون، وهو المبدأ التأسيسي للأمم المتحدة. ولن نبني قوة مشتركة إلا من خلال العمل المشترك. ولن يكون من الممكن تقديم إجابات طويلة الأجل لأزمات اليوم المعقدة إلا من خلال تعددية الأطراف. فما هي نقاط الضعف التي تتطلب عملنا المشترك؟ وأنا أرى ثلاثة.

النقطة الأولى هي مرض فيروس كورونا. علينا أن ننهي هذه الجائحة. فقد مر الآن ما يقرب من عامين منذ أن انقلبت حياتنا رأسا على عقب بسبب أزمة صحية غير مسبوقه. وأود أن أعرب عن عميق تقديري للعاملين في مجال الرعاية الصحية في بلجيكا وأماكن أخرى الذين يواصلون مكافحة ذلك الفيروس القاتل. وبلجيكا من بين البلدان الأعلى تطعima في العالم، حيث تم تطعيم ٨٥ في المائة من السكان

ومن الواضح تماما أن تراكم الأزمات التي تواجه العالم لا يمكن معالجته إلا من خلال التضامن والتعاون الدولي والنهج المتعددة الأطراف. ودعونا لا نعود إلى هذه القاعة العظيمة في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢ لنعرب عن الأسف لاستمرار التقاعس. وينبغي ألا نعود في العام القادم لنشجب مرة أخرى النهج الانفرادي والنزعة القومية والعمل الجماعي الفاشل. لا، يجب أن نمضي قدما معا. ويمكننا هزم مرض فيروس كورونا، لكن لا يمكننا فعل ذلك إلا بالتعاون. ويجب علينا أن ننقذ كوكب الأرض من الآثار غير القابلة للزوال لتغير المناخ، ولكن يجب أن نعمل بشكل جماعي وعاجل. ويمكننا معا إصلاح الهيكل المالي العالمي لضمان تخفيف عبء الديون وإتاحة التمويل الميسور التكلفة واعتماد مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد. ويجب علينا معا انتشار بلايين الناس من الفقر وتوفير الإسكان والتعليم والرعاية الصحية الميسورة التكلفة. فالفشل ليس خيارا. وإنما نؤمن بقوة الإنسانية وبروح البشرية النبيلة. ولدينا ثقة في أننا نستطيع أن نجعل العالم مكانا أفضل وسنعمل ذلك. وشعب بلير ومواطنو العالم لا يتوقعون أقل من ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير المالية والتنمية الاقتصادية والاستثمار في بلير على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد جون بريسينيو، رئيس الوزراء ووزير المالية والتنمية الاقتصادية والاستثمار في بلير، من المنصة.

خطاب السيد ألكسندر دي كرو، رئيس وزراء مملكة بلجيكا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء مملكة بلجيكا.

اصطحب السيد ألكسندر دي كرو، رئيس وزراء مملكة بلجيكا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد ألكسندر دي كرو، رئيس وزراء مملكة بلجيكا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

أدى إلى توقف، بل حتى عكس مسار، العديد من التطورات الإيجابية التي حدثت مؤخرا. والفقر المدقع أخذ في الارتفاع مرة أخرى للمرة الأولى في هذا القرن. وقد دفعت اقتصادات نحو الركود، وتعرضت البلدان الهشة لضربة أشد بكثير من غيرها. ومع ذلك، فإن الاستسلام ليس خيارا مطروحا. وكما ذكر الأمين العام في تقريره عن "خطتنا المشتركة"، يجب علينا بدء حقبة جديدة من الحماية الاجتماعية الشاملة. ولا يمكن لأي بلد أن يتصدى بمفرده لهذه التحديات التي لم يسبق لها مثيل. ولهذا السبب يقوم "فريق أوروبا" بحشد الجهود والموارد لمساعدة البلدان الأشد ضعفا. وتشعر بلجيكا بالفخر لكونها جزءا من ذلك الجهد الأوروبي الجماعي. لذا دعونا لا نفقد الشجاعة. يجب علينا إعادة البناء. ولكننا نواجه خيارا هاما، بل وفرصة. هل نواصل العمل كالمعتاد أم ندير الأمور بطريقة مختلفة؟

(تكلم بالفرنسية)

وهذا يقودني إلى نقطة ضعف ثانية تتطلب اهتمامنا، أزمة المناخ والحاجة الملحة إلى جعل الاستدامة في صميم كل جهودنا. ويذكر تقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، الذي نشر الشهر الماضي، بشكل لا لبس فيه أن الزيادة في تركيز ثاني أكسيد الكربون ودرجة الحرارة العالمية لم يسبق لها مثيل. وتشهد كل منطقة من مناطق العالم الآن الآثار السلبية لتغير المناخ في وقت أقرب مما كان متوقعا. وفي هذا الصيف، تضررت أوروبا وبلدي بشدة بسبب الظروف الجوية القاسية. وقد ٤١ من مواطنينا أرواحهم في أسوأ فيضانات شهدناها بلدينا على الإطلاق. وكنا في حالة صدمة. وشعر الكثيرون منا بتواضع حجمهم في مواجهة وحشية قوى الطبيعة. وسنعيد البناء، لكن ذلك لن يكون كافيا. ولا يمكننا الجلوس وانتظار أن يحصد الفيضان المقبل أو موجة الحر أو الجفاف الشديد، الأرواح مرة أخرى. يجب علينا أن نتحرك وأن نتخذ إجراء الآن.

(تكلم بالإنكليزية)

وهذا يجعل المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في غلاسكو، أهم اجتماع عقد

البالغين تطعيما كاملا. ولكننا أيضا مصدر رئيسي لللقاحات، حيث نستأثر بثلاثي إجمالي الصادرات الأوروبية. ونحن أحد مراكز اللقاحات القوية في العالم، وقد تصرفنا كواحد من خلال إبقاء الممرات التجارية مفتوحة وتصدير أكثر من ٥٣٠ مليون لقاح إلى بقية العالم دون فرض حظر على التصدير.

وإذا أردنا التغلب على الجائحة، فإن التضامن في مجال اللقاحات شرط حاسم حيث لن يكون أحد آمنا حتى يصبح الجميع آمنين. ولذلك، فمن غير المقبول أن يحصل اليوم أقل من ٤ في المائة من سكان أفريقيا على التطعيم الكامل. وكما قال همرشولد، "ضعف شخص واحد هو ضعف الجميع". وطالما استمر الفيروس في الانتشار، فإن خطر المتغيرات الجديدة موجود ولن يكون أحد في مأمن. ويعد مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي أفضل آلية لتعزيز التضامن في مجال التطعيم وسد الفجوة العالمية في التطعيم. وقد تبرعت بلجيكا بالفعل بـ ١,٥ مليون جرعة، وبحلول نهاية العام ستكون قد تبرعنا بما مجموعه ٤ ملايين لقاح. ومع التعهد بتقديم ما يقرب من ٣ بلايين يورو إلى مرفق كوفاكس، فإن الاتحاد الأوروبي هو أحد مانحيه الرئيسيين، ولكن يجب علينا أن نفعّل المزيد. ويجب علينا أيضا أن نعزز إنتاج اللقاحات المحلية من خلال نقل التكنولوجيا وتبادل المعارف. وهذا أحد أهداف "فريق أوروبا". وسيتم استثمار مليار يورو على الأقل لتحقيق هذه الغاية. وفي الوقت الذي نتكلم فيه، تعمل شركة بلجيكية خاصة مع شركاء في السنغال لبدء إنتاج اللقاح محليا هناك. ويجب علينا أيضا أن نستعد للجائحة المقبلة، حتى وإن كانت الجائحة الحالية لم تنته بعد. ومن شأن إبرام معاهدة جديدة لمكافحة الجوائح أن يمكننا من الاستعداد بدرجة أكبر، وإقامة نُظم صحية قادرة على الصمود، وزيادة فرص الحصول على الرعاية الصحية اللائقة والأدوية ذات النوعية الجيدة. وبالإضافة إلى ذلك، نحن بحاجة إلى منظمة صحة عالمية تشهد تحولا وصالحة لتحقيق الغرض المنشود من أجل قيادة تلك الجهود.

لقد أودى فيروس كورونا بحياة ما يقرب من ٥ ملايين شخص، كما كان له تأثير مدمر على خطتنا للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد

من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي جميع أنحاء منطقة الساحل، يشمل تعاوننا الثنائي الدفاع والتنمية. ولكن الحقيقة هي أن الأمن ليس كافيا لكفالة الاستقرار، ولا يمكننا أن نغض أعيننا عن الحالات الإنسانية التي تفاقم هذه المشاكل. وكثيرا ما يؤدي الفشل في منع نشوب النزاعات إلى الفشل في حماية الكرامة الإنسانية، حيث يفقد الناس كل شيء. وبلدي مانح إنساني رئيسي. وبلغت ميزانية بلجيكا للمساعدات الإنسانية في العام الماضي ٢٠٠ مليون يورو. وخلال فترة رئاستنا لمجلس الأمن، أولينا أهمية كبيرة لمسائل مثل وصول المساعدات الإنسانية إلى سورية. وبالمثل، سنواصل مساعدة الشعب الأفغاني في تقديم المعونة الإنسانية. وستبدل بلجيكا دورها، تماشيا مع التزامها الذي أعلنته الأسبوع الماضي في جنيف. ولا يمكن للعالم أن يدير ظهره للشعب الأفغاني. نعم، المساعدة الإنسانية ضرورية ولازمة لإنقاذ الأرواح، لكن الخيام والغذاء وحدهما لن يكونا كافيين. وأرى أن للأمم المتحدة دورا رئيسيا في البقاء على مقربة من شعب أفغانستان من أجل تقديم المساعدة الإنسانية، ولكن الأهم من ذلك، منع البلد من الانهيار. وإذا أدارنا ظهورنا للشعب الأفغاني، فإن ذلك سيكون مكلفا للغاية. وسيقع السكان الذين يغرقون في براثن الفقر المدقع ضحايا للأيديولوجيات المتطرفة أو سيفعلون كل ما في وسعهم لمغادرة البلد.

وأوجه الضعف الثلاث هذه - الصحة والمناخ والأمن - تشكل تهديدا لحقوق الإنسان وعالميتها. وبالنسبة لبلجيكا، لا يمكن تحقيق السلام والأمن والتنمية بدون احترام شديد لحقوق الإنسان. وفي كل أزمة وفي كل حرب، تعاني النساء والفتيات أولا وهن الأكثر معاناة. ويساورنا القلق إزاء تعيين حكومة لطالبان لا تعكس التنوع السياسي والديني والعرقي في أفغانستان. والنساء والفتيات الأفغانيات يتحملن بالفعل العبء الأكبر من هذا الموقف. وهن يتعرضن للغاز المسيل للدموع والضرب والطرده والحبس في المنازل. وسنواصل رصد تمتعهن بحقوقهن. ويجب أن يتمكن من الالتحاق بالمدارس والعمل وعيش حياتهن بحرية. والمجتمعات التي تحظى فيها النساء بالاحترام والتمثيل المتساوي، حيث يزدهرن ويمكن أن يصبحن معلمات أو قائدات مجتمع أو رئيسات تنفيذيات، هي مجتمعات أقوى وأكثر استقرارا.

في السنوات الأخيرة. ومع الاتفاق الأخضر الأوروبي، يعتزم الاتحاد الأوروبي أن يكون محايدا مناخيا بحلول عام ٢٠٥٠ وأن يخفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ٥٥ في المائة على الأقل بحلول عام ٢٠٣٠. ونأمل أن يحذو المزيد من البلدان حذو أوروبا. وهذا الانتقال إلى الاستدامة مكلف، ولكنه يمثل أيضا فرصة اقتصادية كبرى. فهو يحفز الابتكار ويدفع عجلة نمو جديد. إنه المستقبل الذي يطالب به شبابنا. ولهذا السبب ستضاعف بلجيكا قدراتها في مجال طاقة الرياح في بحر الشمال، وستظل واحدة من الرواد العالميين في إنتاج طاقة الرياح البحرية. وسنزيد الاستثمارات في الطاقة المتجددة، ولدينا هدف واضح يتمثل في أن يصبح أحد أهم مراكز إمدادات الهيدروجين النظيفة. مهمتنا المشتركة في غلاسكو واضحة وضوح الشمس. ويتعين علينا القيام بكل ما يلزم من عمل للحد من الاحترار العالمي حسب هدف اتفاق باريس بشأن تغيير المناخ والتمثل في إبقاء الزيادة بمقدار ١,٥ درجة مئوية، وسيكون بناء قدرة البلدان الأكثر هشاشة على الصمود جزءا هاما من ذلك الجهد. ولهذا السبب يجب علينا الوفاء بالتزامنا بالتمويل البالغ ١٠٠ مليار دولار، ولهذا السبب تعزم بلجيكا زيادة مساهمتها في التمويل الدولي المتعلق بالمناخ. إنها فعلا مسألة حياة أو موت. وإذا تقاعسنا عن العمل بشأن أزمة المناخ، فلن نفقد المزيد من الأرواح فحسب، بل ستزداد التوترات وعدم الاستقرار وانعدام الأمن على الصعيد العالمي.

وهذا يقودني إلى نقطة الضعف الثالثة، أمننا الدولي. ولم تغير هجمات ١١ أيلول/سبتمبر قبل عشرين عاما، هذه المدينة فحسب، بل غيرت العالم أيضا. وقبل خمس سنوات، تعرض بلدي أيضا لهجمات من قبل الإرهابيين. ونحن، شأننا شأن فرنسا، نقدم الإرهابيين إلى العدالة، ولكننا لم نهزم الإرهاب بعد. ويواصل الإرهابيون إزهاق أرواح الأبرياء، كما فعلوا مؤخرا في مطار كابول.

وبلجيكا هي واحدة من الأعضاء المؤسسين للتحالف العالمي ضد تنظيم داعش. ونحن نشارك بنشاط في مكافحة الإرهاب من خلال الانتشار العسكري، فضلا عن جهود تحقيق الاستقرار والتعمير



خطاب السيد تيموثي هاريس، رئيس الوزراء ووزير التنمية المستدامة والأمن الوطني وتمكين الشعب وتمكين الدوائر الانتخابية في سانت كيتس ونيفس.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والطيران في سانت كيتس ونيفس لتقديم خطاب رئيس الوزراء ووزير التنمية المستدامة والأمن القومي وتمكين الشعب وتمكين الدوائر الانتخابية في سانت كيتس ونيفس.

**السيد برانكلي (سانت كيتس ونيفس) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أيما شرف أن أقدم بياناً مسجلاً سلفاً للسيد تيموثي هاريس، رئيس وزراء اتحاد سانت كيتس ونيفس.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** ستستمع الجمعية الآن إلى خطاب يليه رئيس الوزراء ووزير التنمية المستدامة والأمن القومي وتمكين الشعب وتمكين الدوائر الانتخابية في سانت كيتس ونيفس.

عرض بيان مسجل مسبقاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق الثامن و A/76/332/Add.8).

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** لقد استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة العامة لهذه الجلسة.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين في إطار ممارسة حق الرد، أود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تتلي بها الوفود من مقاعدها.

**السيدة دوبي (الهند) (تكلمت بالإنكليزية):** نمارس حقنا في الرد على محاولة أخرى من زعيم باكستان لتشويه صورة هذا المحفل عن طريق إقحام شؤون داخلية تخص بلدي والذهاب إلى حد بث الأكاذيب على الساحة العالمية. وفي حين تستحق هذه البيانات احتقارنا الجماعي وإشفاقنا على عقلية الشخص الذي ينطق مراراً وتكراراً بتلك الأكاذيب، فإنني آخذ الكلمة لوضع الأمور في نصابها. مع الأسف، ليست هذه هي المرة الأولى التي يُسيء فيها زعيم باكستان استخدام المنابر التي

قبل عشرين عاماً، أدت بلجيكا دوراً حاسماً في اعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان. ومكافحة العنصرية ذات أهمية قصوى لحكومة بلدي. والعنصرية ومعاداة السامية وجميع أشكال التمييز والتعصب الأخرى غير مقبولة. وعلينا أن نتحدى الظلم العنصري وننهيته. وبذلك، سنبنّي مجتمعاً يفي بوعد المساواة الأساسية لجميع البشر.

إن عالمية حقوق الإنسان هي حجر الزاوية في النظام الدولي الحديث. وهي التزام أساسي لجميع الدول. وهذه العالمية هي موضع تساؤل في كثير من الأحيان. وعلينا أن نؤكد من جديد أكثر من أي وقت مضى أن حقوق الإنسان ليست منحة. إنما التزام في كل مكان، للجميع. ولا يزال عدد كبير جداً من النساء والفتيات يقعن ضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان. ولا تزال العلاقات الجنسية المثلية تعتبر جريمة جنائية في عدد كبير جداً من البلدان. وستظل بلجيكا صوتاً للمثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية ومغايري الهوية الجنسانية. لن نتخلى عن حذرنا. لهذه الأسباب، تطمح بلجيكا إلى أن تصبح عضواً في مجلس حقوق الإنسان للفترة من ٢٠٢٣ إلى ٢٠٢٥.

إن مواطن الضعف العالمية هذه تهدد نسيج مجتمعاتنا، وأساليب حياتنا. ولا يمكن التصدي لها إلا من خلال إجابة جماعية تقوم على تعددية الأطراف الدينامية. لا أحد بأمان حتى يصبح الجميع بأمان. وقد أصبح ذلك مبدأ التوجيهي في مكافحة الجائحة. إنها الترجمة الحالية لتذكير داغ همرشولد بأن ضعف المرء هو ضعف الجميع. لا أحد بأمان حتى يصبح الجميع بأمان. فليكن ذلك أيضاً هدفاً المشترك عندما يتعلق الأمر بالمناخ والأمن وحقوق الإنسان. ليلهم هذا المبدأ التوجيهي أعمالنا كل يوم.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء مملكة بلجيكا على البيان الذي أدلى به للتو. اصطحب السيد ألكسندر دي كرو، رئيس وزراء مملكة بلجيكا، من المنصة.

وعلى عكس باكستان، فإن الهند دولة ديمقراطية تعددية تضم عددا كبيرا من الأقليات، التي ظل المنتمون لها يشغلون أعلى المناصب في البلد، بما في ذلك منصب الرئيس ورئيس الوزراء ورؤساء المحاكم ورؤساء أركان الجيش. كما أن الهند بلد لديه وسائل إعلام حرة وقضاء مستقل يراقب دستورنا ويحميه. إن التعددية مفهوم يصعب على باكستان فهمه، حيث تمنع الأقليات لديها بموجب الدستور من التطلع لشغل المناصب الحكومية العليا. وأقل ما يمكن أن تفعله هو التأمل قبل تعريض نفسها للسخرية على الساحة العالمية.

وأخيرا، أود أن أكرر التأكيد هنا على أن الأقاليم الاتحادية جامو وكشمير ولاداخ بأكملها كانت ولا تزال وستبقى دائما جزءا لا يتجزأ من الهند. ويشمل ذلك المناطق الخاضعة للاحتلال غير القانوني لباكستان. وندعو باكستان إلى إخلاء جميع تلك المناطق على الفور.

وكي نبت بشأن موقف الهند، فإننا نرغب في إقامة علاقات طبيعية مع جميع جيراننا، بما في ذلك باكستان. بيد أن الأمر متروك لباكستان في أن تعمل بإخلاص لتهيئة مناخ مؤات، بسبل منها اتخاذ إجراءات موثوقة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها لمنع استخدام أي إقليم خاضع لسيطرتها لممارسة الإرهاب عبر الحدود ضد الهند بأي شكل من الأشكال.

السيدة سليم (باكستان) (تكلت بالإنكليزية): يمارس وفد بلدي حقه في الرد على البيان الذي أدلى به ممثل الهند.

إن جامو وكشمير ليستا جزءا لا يتجزأ من الهند ولا شأننا داخليا لها. ولا تزال الهند تحتل إقليما معترفا به دوليا باعتباره موضع نزاع، ويتعين البت في وضعه النهائي وفقا للمبدأ الديمقراطي المتمثل في إجراء استفتاء حر ونزيه تحت رعاية الأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في العديد من قرارات مجلس الأمن.

ومن أجل تحويل الانتباه عن الإدانة الدولية المتزايدة لانتهاكات الهند الواسعة النطاق والمتصاعدة لحقوق الإنسان في جامو وكشمير، التي تحتلها بصورة غير قانونية، توصل الهند تقديم ادعاءات لا أساس

توفرها الأمم المتحدة لنشر دعاية زائفة وخبيثة ضد بلدي، ويسعى عبثاً إلى تحويل انتباه العالم عن الحالة المحزنة لبلده حيث يتمتع الإرهابيون بمطلق الحرية فيما تتقلب حياة الناس العاديين رأساً على عقب، خاصة أولئك الذين ينتمون إلى الأقليات.

تدرك الدول الأعضاء أن لباكستان تاريخاً طويلاً وسياسة ثابتة في إيواء الإرهابيين ومساعدتهم ودعمهم بنشاط. لقد تم الاعتراف بباكستان عالمياً كبلد يدعم الإرهابيين علناً ويدربهم ويمولهم ويسلحهم بوصف ذلك مسألة تتعلق بسياسة الدولة.

ولديها سجل مخر من استضافة أكبر عدد من الإرهابيين الذين يحظرهم مجلس الأمن. وقد قمنا رسمياً بإحياء الذكرى السنوية العشرين لهجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية قبل أيام قليلة. ولم ينس العالم أن العقل المدبر وراء ذلك الحدث الغادر، أسامة بن لادن، وفرت له باكستان المأوى. وتمجده القيادة الباكستانية باعتباره شهيدا.

ولأسف، حتى اليوم، سمعنا زعيم باكستان يحاول تبرير أعمال الإرهاب. وهذا الدفاع عن الإرهاب غير مقبول في العالم الحديث. ونظل نسمع أن باكستان ضحية للإرهاب. إنه بلد مفتعل حرائق ويتنكر على أنه رجل إطفاء. إن باكستان ترعى الإرهابيين في دارها على أمل ألا يلحقوا الأذى إلا بجيرانها. وقد عانت منطقتنا - والعالم بأسره في الواقع - بسبب سياساتها. ومن ناحية أخرى، تحاول تغطية العنف الطائفي داخلها على أنه أعمال إرهابية.

وهذا هو أيضا البلد الذي لا يزال يحتفظ بسجل خسيس في منطقتنا من ارتكاب الإبادة الجماعية الدينية والثقافية ضد شعب يعرف الآن ببنغلاديش. وبينما نحبي الذكرى السنوية الخمسين لهذا الحدث الرهيب في التاريخ، لا يوجد ولو اعتراف به في باكستان، ناهيك عن المساءلة عنه. واليوم، تعيش الأقليات في باكستان - السيخ والهندوس والمسيحيون - في خوف دائم وتشهد استمرار قمع حقوقها برعاية الدولة. هذا نظام يتم فيه تطبيع معاداة السامية، بل وتبريرها، على يد قيادته. كما يجري تكميم الأصوات المعارضة يوميا، أما الاختفاء القسري والقتل خارج نطاق القضاء فموتقان توثيقا جيدا.

تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تنص على إجراء استفتاء لتمكين شعب جامو وكشمير من ممارسة حقه في تقرير المصير.

أما بالنسبة لاستخدام الهند لإشاعة الإرهاب المضللة، واجترار الحجج التي لا معنى، وهي الحجج النمطية لأي محتل، فأود أن أؤكد أن الهند نفسها هي المرتكب الرئيسي للإرهاب وراعيه ومموله والمرحض عليه في المنطقة. فالهند تشارك اليوم في أربعة أشكال مختلفة على الأقل من الإرهاب.

فأولاً، تلجأ الهند إلى إرهاب الدولة لقمع شعب جامو وكشمير المحتلين بصورة غير قانونية. ومنذ عام ١٩٨٩، قتلت قوات الاحتلال الهندية أكثر من ٩٦ ٠٠٠ كشميري، ورملت ما يقرب من ٢٣ ٠٠٠ امرأة، واستخدمت الاغتصاب كسلاح للحرب، ويتم أكثر من ١٠٨ ٠٠٠ طفل.

ثانياً، إنها تمول وتدعم المنظمات الإرهابية مثل حركة طالبان باكستان، التي يشارك أعضاؤها في العديد من الهجمات الإرهابية عبر الحدود ضد أهداف عسكرية ومدنية باكستانية. وعلى مدى العقد الماضي، فقد آلاف الباكستانيين حياتهم أو أصيبوا نتيجة لتلك الهجمات الإرهابية التي ترعاها الهند. وقد شاطرت باكستان المجتمع الدولي أدلة دامغة على تورط الهند في دعم الإرهاب ورعايته.

ثالثاً، تقوم الهند بتمويل وتنظيم منظمات إرهابية للمرتزقة ضد باكستان لعرقلة النمو الاقتصادي والازدهار في المنطقة. وقد اعترف مستشار الأمن القومي الهندي، السيد أجيت دوفال، علناً بدعم هؤلاء المرتزقة وتمويلهم. هذا علاوة على أن الجاسوس الهندي المعتقل كولبوشان جادهااف قد اعترف بتنظيم هذه الهجمات الإرهابية في باكستان.

رابعاً، تسترشد الهند بأيدولوجية تفوق عنصري تعميم كراهية الإسلام والتعصب المناهض للأقليات، ولا سيما المسلمين، في خطابها السياسي. وتتمتع حركة راشتريا سوايامسيفاك سانغ، وهي واحدة من أقدم الحركات الفاشية في العالم، بحماية الدولة ورعاية حزب بهاراتيا

لها من الصحة وتعتمد على الأكاذيب الصريحة والتعتيم. إن وسواس الهند القهري تجاه باكستان ليس جديداً ولا مفاجئاً. فقد تغلغل في نخبها الحاكمة وهياكل الحكم لديها. ولكن ثمة منهجية لهذا الوسواس، حيث إنه يدعم السياسة الانتخابية والخارجية للهند في ظل حكم حزب راشتريا سوايمسيفاك سانغ - بهاراتيا جناتا المستوحى من أيديولوجية هندوتفا. وقد كشفت منظمة DisinfoLab التابعة للاتحاد الأوروبي باستخدام الرسم البياني كيف نشرت الهند أدوات التحريف والخداع والتضليل هذه ضد بلدي، بما في ذلك في الأمم المتحدة.

وقد تم توثيق انتهاكات الهند لحقوق الإنسان في جامو وكشمير اللذين تحتلها الهند توثيقاً جيداً في أحدث تقريرين لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. ومنذ ٥ آب/أغسطس ٢٠١٩، حث المفوض السامي الهند على إنهاء الوضع الراهن واستعادة الحقوق التي يحرم منها شعب الأرض المحتلة. كما وصف عدد آخر من المقررين الخاصين والمكلفين بولايات حالة حقوق الإنسان في جامو وكشمير المحتلين بصورة غير قانونية بأنها "في حالة تدهور متسارع". وقد أعربت المنظمات الكبرى المعنية بحقوق الإنسان، بما فيها منظمة رصد حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية، عن مخاوف خطيرة مماثلة بشأن انتهاكات الهند لحقوق الإنسان، بما في ذلك في الأراضي المحتلة. وليس من المستغرب أن السلطات الهندية لم ترد على أي من هذه البلاغات. وبدأت في الواقع حملة مطاردات ضد أولئك الذين يجرؤون على الإبلاغ عن تلك الجرائم. وفي العام الماضي، توقفت منظمة العفو الدولية عن عملها في الهند، مشيرة إلى المضايقات المستمرة على أيدي الحكومة.

وأصدرت حكومة باكستان مؤخراً ملفاً شاملاً ومستنداً إلى بحث مستفيض يغطي المجموعة الكاملة من الانتهاكات الجسيمة والمنهجية والواسعة النطاق لحقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الأمن الهندية في الأرض المحتلة. وندعو المجتمع الدولي إلى إدراك الأدلة الدامغة ومحاسبة الهند على جرائمها البشعة. وإن لم يكن لدى الهند ما تخفيه، فعليها أن تقبل وجود لجنة تحقيق تابعة للأمم المتحدة وأن توافق على

لتدمير المساجد والتراث الإسلامي الثري في الهند. فصرح الفاشية في مرحلة متقدمة من البناء في الهند اليوم. وقد أوجدت أيديولوجية هندوتفا التي يتبناها الحزب الحاكم مناخا من الخوف تعيش فيه جميع الأقليات، بمن في ذلك المسلمون والمسيحيون والسيخ والداليت. ومن المستصوب أن يفكر الوفد الهندي في المسار المقلق جدا الذي تسلكه دولتهم بدلا من الانغماس في أكاذيب براءات الاختراع بشأن باكستان.

ويجب على الهند أن تدرك أنها فشلت باستمرار وبشكل مزرٍ في قمع الكشميريين الذين يعيشون تحت احتلالها لمنعهم من المطالبة بحقوقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

رُفعت الجلسة الساعة ٢١/١٥.

جاناتا، الحزب الحاكم في الهند، ودعمه. وكانت منظمة راشتريا سوايامسيفاك سانغ هي المسؤولة عن المذبحة التي وقعت في غوجارات في عام ٢٠٠٢ والتي أودت بحياة أكثر من ٢٠٠٠ من الأطفال والنساء والرجال المسلمين الأبرياء. وتكررت تلك المذابح ضد المسلمين في وقت لاحق في مومباي ودلهي. ولا يمكن للمرء أن يتوقع أي شيء جديد من مروجي أيديولوجية هندوتفا.

وفي هند اليوم المتعصبة بشكل لا يصدق، تواجه الأقلية المسلمة التي يبلغ قوامها ٢٠٠ مليون نسمة حالات إعدام جماعي متكررة خارج نطاق القانون على أيدي حراس البقر، ومذابح ترتكبها عصابات منظمة راشتريا سوايامسيفاك سانغ بتواطؤ رسمي، وقوانين جنسية تمييزية تهدف إلى حرمان المسلمين من حقوقهم، فضلا عن حملة منسقة

## المرفق الأول

## خطاب السيد سوغا يوشيهيدي، رئيس وزراء اليابان

السيد الرئيس

أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص مواساتي على من توفوا بسبب كوفيد-19. وأود كذلك أن أعرب عن عميق احترامي للعاملين في مجال الرعاية الصحية وجميع الذين في طليعة الكفاح ضد الجائحة.

لقد أقيمت دورة ألعاب طوكيو الأولمبية والألعاب الأولمبية للمعوقين لعام 2020 بهدف بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة، بموجب قرار الهدنة الأولمبية الذي اتخذ في قاعة الجمعية العامة هذه. وقد أوفينا بمسؤولياتنا، كبلد مضيف للألعاب، وحققنا ما كنا نعتزم القيام به على الرغم من أنه كانت هناك آراء مختلفة بشأن إقامة الألعاب هذا الصيف.

وقد تأثر الكثير من الناس تأثراً شديداً بالأداء المتميز للرياضيين، ما أعطى آمالاً وأحلاماً للجميع في جميع أنحاء العالم. كما أظهرت الألعاب "عقلية خالية من العوائق" للعالم، مع تطلعات إلى مجتمع يستوعب الجميع حيث يدعم جميع الأشخاص ذوي الإعاقة أو بدون إعاقة بعضهم بعضاً ليعيشوا في وئام.

وقبل كل شيء، وعلى الرغم من أن البشرية واجهت صعوبات لا حصر لها، أثبتت ألعاب طوكيو 2020 أنها رمز للوحدة العالمية بين الشعوب في جميع أنحاء العالم.

وأود أن أشيد بجميع الرياضيين الذين ألهمونا بأدائهم وأن أعرب عن امتناني لجميع الذين جعلوا هذا الحدث ممكناً.

السيد الرئيس

إن العديد من التحديات التي تواجهنا، مثل تغير المناخ والتعافي الاقتصادي والتنافس مع السلطوية، تتطلب جهودنا الجماعية. وقد أحدث كوفيد-19، بصفة خاصة، أزمات صحية غير مسبوقه، متسبباً في تغييرات عميقة في حياة الناس والنظم العالمية.

ونواجه الآن أسئلة بشأن كيفية التغلب على هذه الأزمات وبناء مستقبل أفضل. وأود اليوم أن أشاطركم رؤية اليابان لكيفية التصدي لهذه التحديات الملحة التي يمكن أن تشكل مسار العالم.

السيد الرئيس

أود أولاً أن أتكلم عن كيفية التغلب على هذه الجائحة. "إنقاذ أكبر عدد ممكن من الأرواح، وعدم ترك صحة أحد تتخلف عن الركب". كانت هذه هي العقيدة التي التزمت بها اليابان، بوصفها بلداً يدعم الأمن

البشري والتغطية الصحية للجميع، وأنا شخصياً، طوال هذا الكفاح ضد الجائحة. فاليابان مصممة على قيادة الجهود العالمية لتحقيق هذه الغاية.

ومن المهم بصفة خاصة ضمان الحصول العادل على اللقاحات في كل ركن من أركان العالم، وهو العامل الحاسم في مكافحة الجائحة. ويجب علينا أن نهئى بيئة تستطيع فيها جميع البلدان والمناطق تأمين اللقاحات على قدم المساواة من دون شروط سياسية أو اقتصادية.

وقد شاركت، واضعاً ذلك في الاعتبار، في استضافة مؤتمر قمة آلية الالتزام المسبق للسوق التابعة لمرفق كوفاكس إلى جانب غافي في حزيران/يونيه من هذا العام. وتمكنا من تأمين أموال، بما في ذلك بليون دولار من اليابان، تتجاوز بكثير هدف التمويل المتمثل في تأمين ١,٨ بليون جرعة لقاح ل ٣٠ في المائة من السكان في بلدان الاقتصادات النامية.

وبالإضافة إلى ذلك، زودت اليابان حتى الآن البلدان والمناطق بما يقرب من ٢٣ مليون جرعة من اللقاحات المصنعة في اليابان من خلال مرفق كوفاكس ومبادرات أخرى. ويسرني اليوم أن أعلن أن اليابان ستقدم، بمساهمات إضافية، ما يصل إلى ٦٠ مليون جرعة لقاح في المجموع.

وفي ذات الوقت، سننفذ بشكل مطرد برنامج اليابان "دعم الشوط الأخير" لضمان إيصال اللقاحات إلى مراكز التطعيم في كل بلد ومنطقة.

وقد قدمت اليابان، من خلال هذه المبادرات، مساعدة تقدر قيمتها بنحو ٣,٩ مليارات دولار في جميع أنحاء العالم وستواصل بذل أقصى جهد ممكن للتغلب على كوفيد-١٩.

السيد الرئيس

أود أن أشاطركم أربع نقاط تعتبرها اليابان ذات أهمية خاصة في توجيه عالمنا نحو مستقبل أفضل.

أولاً، نحن بحاجة إلى بناء نظم صحية عالمية قادرة على الصمود.

فيجب أن نتعلم من هذه الجائحة وأن نعد أنفسنا للمستقبل. وقد علمتنا تجاربنا هذه المرة أنه ينبغي ألا يكون هناك فراغ جغرافي في معالجة المسائل الصحية العالمية، وأنه من المهم تبادل المعلومات والمعارف ذات الصلة بشأن جميع البلدان والمناطق على وجه السرعة وعلى نطاق واسع بطريقة حرة وشفافة.

ومن هذا المنظور، تولي اليابان أهمية لدور منظمة الصحة العالمية وستواصل الإسهام بنشاط في المناقشات المتعلقة باستعراضها وإصلاحها.

وقد أدت الجائحة كذلك إلى تجديد الاعتراف بأهمية التغطية الصحية للجميع. وتعتزم اليابان - بغية ضمان المساواة في الحصول على خدمات الرعاية الصحية وحماية الفئات الضعيفة اجتماعياً - صياغة

استراتيجيتها الصحية العالمية، وبالتالي الإسهام في بناء هيكل جديد للأمن الصحي العالمي بالتعاون مع المجتمع الدولي.

كما يجب علي أن أشير إلى المناقشات داخل الأمم المتحدة بشأن الأمن البشري للجيل الجديد، التي اقترحتها في هذا المكان ذاته العام الماضي. وستقدم اليابان دعمها الكامل لهذه المناقشات مع توقعات كبيرة بأن تقدم توجيهات قيمة للمستقبل، لا في مجال الصحة العالمية فحسب، بل كذلك في التصدي للتحديات المختلفة في جميع أنحاء العالم.

ومن أجل بناء نظم صحية عالمية أكثر قدرة على الصمود تستند إلى مبادئ الأمن البشري، ليس من الضروري التصدي للأمراض المعدية فحسب، بل كذلك لطائفة واسعة من المجالات ذات الصلة مثل التغذية والمياه والصرف الصحي. وستستضيف اليابان مؤتمر قمة طوكيو للتغذية من أجل النمو لعام ٢٠٢١ في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام لتحسين التغذية للشعوب في جميع أنحاء العالم.

ثانياً، نحن بحاجة إلى إيجاد مجتمع مراعي للبيئة ومستدام.

إن تغير المناخ تحد وشيك يستدعي جهوداً جماعية من البشرية جمعاء للتصدي له. وفي ذات الوقت سيكون التصدي لتغير المناخ القوة الدافعة للنمو النشط وضرورة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتهدف اليابان إلى خفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ٤٦ في المائة في السنة المالية ٢٠٣٠ مقارنة بمستوياتها في السنة المالية ٢٠١٣، محددة هدفاً طموحاً يتماشى مع الهدف الطويل الأجل المتمثل في تحقيق الصفر الصافي بحلول عام ٢٠٥٠. وعلاوة على ذلك، ستواصل اليابان بذل جهود مضمينة في تحديدها لتحقيق الهدف السامي المتمثل في خفض انبعاثاتها بنسبة ٥٠ في المائة. وأود أن أشجع البلدان الأخرى، بما فيها البلدان الرئيسية المسببة للانبعاثات، على بذل مزيد من الجهود كذلك.

وفي تحقيق إزالة الكربون على الصعيد العالمي، ينبغي ألا يتخلف عن الركب أي بلد نام يحتاج حقاً إلى المساعدة. وستقدم اليابان تمويلاً مناخياً - عاماً وخاصاً على السواء - إلى البلدان النامية، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة، بإجمالي ٦٠ مليار دولار تقريباً على مدى السنوات الخمس المقبلة من عام ٢٠٢١ إلى عام ٢٠٢٥. إن اليابان مصممة، بهذه الجهود، على أن تأخذ زمام المبادرة في تحقيق إزالة الكربون على الصعيد العالمي وإنشاء مجتمع مراعي للبيئة ومستدام.

ثالثاً، أود أن أشدد على أهمية وجود نظام دولي حر ومنفتح يقوم على سيادة القانون.

ويجب علينا أن نتمسك بالقيم العالمية مثل الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون التي أرساها أسلافنا للحفاظ على السلام والازدهار في كل منطقة وفي العالم. وإنني على اقتناع بأن أساس هذا العمل ليس القوة، بل هو نظام دولي حر ومنفتح.

ورؤيتنا لتحقيق هذه المهمة هي منطقة محيطين هندي وهادئ حرة ومفتوحة. وستتعاون اليابان تعاوناً وثيقاً مع البلدان والمناطق ذات التفكير المماثل وستعمل استراتيجياً لتحقيق هذه الرؤية.

وفي ذات الوقت، تواصل اليابان الاضطلاع بدور قيادي في إقامة نظام اقتصادي حر وعادل. وفي مجال التكنولوجيا الرقمية، ستمارس اليابان ريادتها في وضع قواعد للنهوض بالتدفق الحر للبيانات مع الثقة من أجل مكافحة الحمائية واتجاهات الانكفاء الداخلي.

وإذ نزيد إلى أقصى حد من استخدام إمكانات الحيز الرقمي، يجب ألا تُستخدم التكنولوجيات الجديدة لتقويض قيمنا العالمية.

وستسهم اليابان إسهاماً بناءً في المناقشات التي تجري في الأمم المتحدة وغيرها من المحافل المتعددة الأطراف، كما ستقدم دعماً لبناء القدرات إلى رابطة أمم جنوب شرق آسيا والبلدان الأخرى من أجل العمل على تحقيق فضاء إلكتروني حر وعادل وآمن.

علاوة على ذلك، فإن بناء الهياكل الأساسية وتمويل التنمية بموجب القواعد المناسبة ضروريان أيضاً لإعادة البناء بشكل أفضل وتحقيق النمو. وستواصل اليابان تعزيز وتنفيذ برنامجها للاستثمار في البنية التحتية ذات الجودة، وستأخذ زمام المبادرة في تهيئة بيئة تلتزم فيها جميع البلدان بالقواعد الدولية المتعلقة بتمويل التنمية بشفافية ونزاهة.

رابعاً، يجب أن نحقق مجتمعا دوليا أكثر سلاما وأمنا.

واليابان قد عقدت العزم على القيام بدور استباقي في صون السلم والأمن الدوليين وفي إقامة نظام دولي قائم على القواعد، بدعم من الدول الأعضاء في انتخاب أعضاء غير دائمين في مجلس الأمن في عام ٢٠٢٢.

وستظل اليابان ملتزمة أيضاً ببناء السلام. وفي الوقت نفسه، تدعو اليابان إلى بدء مفاوضات ملموسة لإصلاح مجلس الأمن بغية جعله هيئة أكثر فعالية تعكس حقائق القرن الحادي والعشرين.

ومن أجل تحقيق عالم أكثر سلاماً وأمناً، من الأهمية بمكان أن تبذل جميع البلدان جهوداً مخصصة بطريقة شفافة في الترتيبات الدولية المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح.

واليابان، بوصفها البلد الوحيد الذي عانى من الدمار الناجم عن القصف الذري، ستسعى إلى سد الفجوات بين البلدان ذات المواقف المختلفة والإسهام في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وفيما يتعلق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، نهدف إلى تحقيق نتيجة مجدية في مؤتمر الاستعراض الذي سيعقد في العام المقبل.

وسنواصل أيضاً العمل بشأن تحديد الأسلحة التقليدية ونزع سلاحها، أو "نزع السلاح الذي ينفذ الأرواح".



وتواصل اليابان كذلك المشاركة بنشاط في تعزيز السلام والاستقرار في منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

ويجب أن نمنع أفغانستان، التي لا تزال في حالة من التوتر، من أن تصبح ملاذاً آمناً للإرهابيين مرة أخرى. ولا بد من كفاءة تمكن منظمات المعونة الإنسانية من تقديم المساعدة بأمان وحماية حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة.

وسنرصد بعناية أفعال طالبان، وليس أقوالها، لنرى ما إذا كانت ستفي بالالتزامات التي تعهدت بها علانية أم لا. وسنعمل أيضاً عن كثب مع البلدان والمنظمات ذات الصلة لتحقيق تلك الغاية.

إن إطلاق كوريا الشمالية مؤخراً للقذائف التسيارية يشكل انتهاكاً واضحاً لقرارات مجلس الأمن، ونحن ندينه. والأنشطة النووية والصاروخية التي قامت بها كوريا الشمالية مؤخراً تشكل تهديداً لسلم وأمن اليابان والمنطقة والمجتمع الدولي. وآمل بقوة أن تشارك كوريا الشمالية في الجهود الدبلوماسية وأن تتقدم الحوارات بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية بشأن نزع السلاح النووي.

إن عمليات الاختطاف التي تقوم بها كوريا الشمالية مسألة تثير قلقاً بالغاً لدى المجتمع الدولي، كما أنها تمثل أولوية قصوى بالنسبة لليابان. ومع استمرار تقدم أسر الضحايا في العمر، لا يوجد وقت نضيعه قبل أن نحل مسألة عمليات الاختطاف.

وستواصل اليابان السعي إلى تطبيع علاقتها مع كوريا الشمالية، وفقاً لإعلان بيونغ يانغ بين اليابان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، من خلال إيجاد حل شامل للمسائل المعلقة التي تثير القلق مثل عمليات الاختطاف، والمسائل النووية والصاروخية، فضلاً عن تسوية الماضي المؤسف.

إن إقامة علاقة بناءة بين اليابان وكوريا الشمالية لن تخدم مصالح الجانبين فحسب بل ستسهم أيضاً في السلم والاستقرار الإقليميين.

وإذ انتقل إلى ميانمار، فإن اليابان لا تألو جهداً في دعم إرادة شعب ميانمار لتحقيق الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان. ونؤيد بقوة مبادرات رابطة أمم جنوب شرق آسيا الرامية إلى تحقيق انفراجة في الحالة الراهنة وسنعمل عن كثب مع المجتمع الدولي.

واليوم، ناقشت كيفية التغلب على الوباء والدور الذي ستقوم به اليابان في تحقيق عالم أفضل. وما أكدته باستمرار عبر هذه النقاط هو التعاون الدولي وتعددية الأطراف.

السيد الرئيس

قبل عشر سنوات، عانت اليابان من نطاق غير مسبوق من الدمار بسبب زلزال شرق اليابان الكبير. وقد تكرم المجتمع الدولي بتقديم مساعدة لا حصر لها لليابان، مما سمح لبلدنا باتخاذ خطوات نحو التعافي.

وتذكرنا هذه التجارب بأهمية التعاون الدولي. وتواصل اليابان تعزيز تعددية الأطراف، حتى نتتمكن من معالجة التحديات التي تواجه العالم والنهوض بجدول أعمالنا المشترك الذي تؤيده الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، نولي أهمية للحوار مع الشركاء في مختلف المناطق. وفي تموز/يوليه، استضافنا اجتماع قادة جزر المحيط الهادئ، وفي العام المقبل، نهدف إلى الارتقاء بالعلاقة التعاونية بين اليابان وأفريقيا إلى آفاق جديدة في مؤتمر طوكيو الدولي ٨، الذي سيعقد في تونس.

وتستضيف اليابان أيضا الجمعية العالمية السادسة للمرأة في العام المقبل لتحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز تمكين المرأة في العالم، بالتعاون مع المجتمع الدولي، ولا سيما هيئة الأمم المتحدة للمرأة والشركاء الآخرين.

واليابان مصممة على بذل قصارى جهدها بالتعاون مع أعضاء الأمم المتحدة للتغلب على الأزمة وإعادة البناء بشكل أفضل من أجل عالم مفعم بالأمل.

شكرا جزيلا على حسن استماعكم.

## المرفق الثاني

## خطاب السيد روبرت أبيلا، رئيس وزراء جمهورية مالطة

السيد الرئيس،

السيد الأمين العام،

المندوبون الموقرون،

قبل نقشي كوفيد-١٩، قبل عامين تقريبا، كنا نخطط للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة من خلال تنشيط تعددية الأطراف. ولئن كان الوباء قد ضرب جميع الدول وعطلها، كبيرها وصغيرها، إلا أنه أظهر لنا أنه لا يمكننا التصدي للتحديات المشتركة إلا عندما نعمل معا. وإن كان هناك ما تؤكدّه جائحة فيروس كورونا-١٩، فقد أعادت التأكيد فحسب على أولوية تعددية الأطراف، وكونها مفتاح مستقبل قوي ومستدام.

وإذ يتواجد المجتمع الدولي هنا اليوم، فإننا قد نتفق جميعا على أن هذه الجائحة لم تكن مجرد أزمة صحية، بل هي أزمة متعددة الأوجه، نظرا لتداعياتها المتعاقبة على استقرارنا الإنساني والأمني والاجتماعي والاقتصادي وعلى حقوق الإنسان. وتحزننا الخسائر المأساوية في الأرواح التي سببتها، على الرغم من كل جهودنا. هذه أوقات صعبة للغاية، وكقادة بلدان علينا أيضا أن نتعامل مع العزلة المتزايدة والخوف الذي سببته الجائحة بين مواطنينا. وقد اقتضت ذروة الوباء تضحيات وقيودا لم يسبق لها مثيل أثرت على حريتنا في التنقل، وعطلت بشدة تعليم الأطفال والشباب، وتركت الملايين عاطلين عن العمل، وعزلت الفئات الأكثر ضعفا في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، علمتنا هذه التجربة أيضا أنه يمكننا التغلب على اليأس من خلال دعم بعضنا البعض، وتجميع قاعدة معارفنا وبحثنا العلمي، وتقديم الدعم الإنساني. إن روح تعددية الأطراف هذه هي التي دعمت تصميمنا على التصدي للوباء، وهذه الروح نفسها هي التي ستمكنا من بناء مستقبل قوي ومستدام معا.

وبينما نخرج ببطء من الجائحة، يجب أن نجتمع معا للمضي قدما في خطط تثبيت تصميمنا والتزامنا بتحقيق انتعاش قوي يؤدي إلى عالم أكثر مساواة وشمولا ومرونة واستدامة.

وهنا، أود أن أتوقف لحظة للاعتراف والإشارة إلى حقيقة أنه لأول مرة منذ ٢٠ عاما، أعلن البنك الدولي عن ارتفاع كبير في أعداد الفقراء، حيث أظهرت أرقام عام ٢٠٢١ زيادة تقديرية في عدد الفقراء الناجم عن كوفيد-١٩ تتراوح بين ١٤٣ مليون و ١٦٣ مليون شخص. وهذا يعني أن هدف خفض معدل الفقر المدقع العالمي إلى أقل من ٣ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠ أصبح الآن بعيد المنال ما لم نشرع في اتخاذ إجراءات سياسية سريعة وكبيرة ومستهدفة.

ولا يسعنا أن نتصدى للأثار المدمرة لكوفيد - ١٩ بمجرد الإقتصار على الخطابة. ويجب تنفيذ مبدئي "عدم ترك أحد خلف الركب" و"إعادة البناء بشكل أفضل" من خلال توفير وتعبئة ما يكفي من المساعدات والموارد؛ وضمان توزيع اللقاحات بشكل عادل على من يحتاجون إليها على وجه السرعة، وضمان تكافؤ الفرص من خلال مساعدة مناطق العالم التي لا تزال تواجه صعوبات في استيراد اللقاحات.

ولهذا السبب تفخر مالطة بمشاركتها في تقديم قرار لمجلس الأمن يسعى إلى ضمان الحصول العادل والميسور التكلفة على لقاحات كوفيد-١٩ في حالات النزاع المسلح وما بعد النزاع، وخلال حالات الطوارئ الإنسانية المعقدة. ونحن كدولة نرحب بالعمل الجاري لمعالجة عدم المساواة في اللقاحات. وفي حين أنني فخور بأن أقول إنه اعتباراً من اليوم، قامت مالطة بتطعيم حوالي ٩١ في المائة من سكانها، فإننا ملتزمون التزاماً كاملاً بتقاسم اللقاحات مع البلدان المحتاجة. وبهذه الروح تبرعت مالطة هذا الصيف بـ ٤٠.٠٠٠ جرعة لقاح لليبيا، وسنتبرع بالمزيد بهدف مساعدة بلدنا المجاور على الحصول على مليون جرعة بحلول نهاية هذا العام.

ولكن على الرغم من كل الجهود الجارية، فإن الأزمة لم تنته بعد. وعلى غرار ما قاله الأمين العام للأمم المتحدة، هناك حاجة إلى دفعة كبيرة على أعلى مستوى سياسي لعكس بعض آثار الجائحة، وتجنب حدوث ركود عالمي، والعودة إلى المسار الصحيح لإنجاز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في إطار عقد العمل والتنفيذ هذا.

وقد وضعت مالطة استراتيجية لما بعد كوفيد-١٩ حيث يكون المجتمع المحلي هو محور التركيز. وقد صيغت الاستراتيجية باستخدام نهج من القاعدة إلى القمة ينظر إلى نقاط قوتنا ونقاط ضعفنا وإمكاناتنا في محاولة لجعل مالطة اقتصاداً أكثر ذكاءً ومرونة.

السيد الرئيس،

وقد أدت الجائحة إلى تباطؤ كبير في النشاط الاقتصادي العالمي، وتمثل أثارها واحدة من أكبر الصدمات الاقتصادية الدولية التي شهدتها العالم في العقود الأخيرة.

وفي الوقت الذي لا تزال فيه البيئة التجارية العالمية في حالة تغير مستمر، فإن ضمان انتعاش اقتصادي وبيئي واجتماعي عادل وشامل للجميع أمر بالغ الأهمية. إن ضمانات الديون، والمعونة المالية، والقروض من المؤسسات المالية الدولية مطلوبة من أجل توفير الزخم اللازم للانتعاش الاقتصادي وتنشيطه. على سبيل المثال، كانت شهادة الاتحاد الأوروبي الرقمية للتطعيم ضد كوفيد-١٩ خطوة ناجحة إلى الأمام نحو الانتعاش عن طريق السياحة.

واعتقد أيضاً أنه عند تقييم آثار الجائحة نحتاج إلى إعادة النظر في نموذجنا الاقتصادي الأساسي وتكييفه مع أحداث مماثلة من المرجح أن تحدث في المستقبل.

ومع وضع ذلك في الاعتبار، فإنني أؤيد بقوة فكرة الانتعاش الشامل والمرن في مرحلة ما بعد الجائحة القائم على نهج منفتح وقائم على القواعد إزاء التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر. وينبغي أن تركز الإجراءات على ضمان التنفيذ السليم للقواعد القائمة، فضلا عن التفاوض على قواعد جديدة بشأن المسائل التي ظهرت على مر السنين وتنفيذها. وينبغي أن تكون المنافسة النزيهة في صميم أي نهج لتحقيق انتعاش اقتصادي بعد الجائحة.

وبينما نعيد تركيز جهودنا على التعافي معا، علينا أن نعمل ونتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى لبدء نهج متعدد الأطراف أكثر تماسكا وشمولا للجميع، لكي نكرر ما شدد عليه الأمين العام في رسالته بمناسبة اليوم الدولي للدبلوماسية في وقت سابق من هذا العام. كما أنه أفضل شكل من أشكال الاستعداد لمواجهة التحديات العالمية التي تؤثر علينا جميعا، ولا سيما تغير المناخ.

ولا يمكننا أن نستجيب حقا وبفعالية لاحتياجات كوكبنا بمسؤولية إلا من خلال الجهود الجماعية التي تحول نموذجنا الاقتصادي الحالي إلى نموذج يعزز حقا التماسك الاجتماعي والبيئي، وذلك ببناء شبكات على جميع المستويات لتعزيز تغيير في العقلية في جميع طبقات المجتمع. وكقادة سياسيين، تقع المسؤولية الرئيسية علينا، ولكن يجب علينا أن ننخرط مع القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والكيانات من جميع مناحي الحياة لوقف تغير المناخ الناجم عن الإنسان والبحث عن حلول للتكيف مع تداعياته السلبية بعد أن نفعل كل ما في وسعنا للتخفيف من حدته.

وفي هذا الصدد، فإن نجاح الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف أمر بالغ الأهمية لتحقيق هدفنا الطويل الأجل المتمثل في الحياد المناخي. وإنني فخور بأن أقول إن تحقيق تحديد أثر الكربون هو أحد الركائز الرئيسية الخمس للرؤية الاقتصادية لبلدي لعام ٢٠٣٠. وقد اعتمدت حكومة بلدي استراتيجية إنمائية منخفضة الكربون تدمج التخفيف مع التكيف، وتشمل استثمارات كبيرة في قطاعات إدارة النفايات، والنقل البري، والطاقة المتجددة، وكفاءة استخدام الطاقة في المباني. وعلى الرغم من الأثر الاقتصادي الشديد الذي كان لكوفيد-١٩ على النواحي المالية في البلد، فإن لم نتنازل عن خطتنا لبرنامج طموح لإزالة الكربون.

ومالطة، باعتبارها واحدة من أكثر البلدان عرضة لتغير المناخ داخل الاتحاد الأوروبي، تدعو بقوة إلى التركيز على التكيف. والدول الجزرية الصغيرة هي من بين أقل الدول المسببة للانبعاثات ولكنها الأكثر عرضة لتغير المناخ. ولدينا أيضا خيارات محدودة للحد من الانبعاثات، مما يدفعنا إلى تكبد تكاليف تخفيض هامشية وغير متناسبة أعلى. ولدينا، كقادة، دور هام تؤوله ومسؤولية العمل دون تأخير. وفي هذا الصدد، أرحب باعتماد استراتيجية للاتحاد الأوروبي في وقت سابق من هذا العام بشأن التكيف وبالتركيز المتجدد على هذا الموضوع من جانب الأمم المتحدة.

ويطرح تغيير المناخ في حد ذاته، وكمضاعف للتهديد، تحديات كبيرة قد تؤدي إلى تفاقم مواطن الضعف والنزاعات الناشئة القائمة منذ أمد بعيد، فضلا عن تهديد وجود بعض البلدان والمناطق. وفي ضوء ذلك، ستكون العلاقة بين المناخ والأمن على رأس جدول أعمال مالطة إذا انتخبت عضوا في مجلس الأمن للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٤. وكجزء من جدول الأعمال هذا، سنشدد بشكل خاص على سد الفجوة بين الشواغل العلمية والأمنية العالمية، ولا سيما المحيطات، بوصفها أكبر موئل منفرد على كوكبنا.

ومالطة ملتزمة بضمان إسماع أصوات الدول التي تأثرت في معظمها بآثار تغيير المناخ. وكما نشهد باستمرار، فإن تغيير المناخ يتسبب في ظواهر مناخية شديدة ومتكررة مدمرة لمناطق ودول بأكملها. ويتعين علينا أن نتصرف قبل فوات الأوان.

ولهذا الغرض، فإننا، كبلد، نعمل بنشاط وبصورة مستمرة في إطار هياكل الأمم المتحدة ذات الصلة ومع الدول الأعضاء الأخرى لزيادة الوعي باحتياجات هذه البلدان وقدراتها. ونعتقد أن الشراكات الحقيقية والمستدامة يمكن أن تساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومكافحة تغيير المناخ، وفرص إزالة الكربون، وكذلك في التصدي للتهديدات التي تتعرض لها محيطنا والإمكانات التي ننشأها لتطوير الاقتصاد الأزرق.

ومالطة، بوصفها عضوا مؤسسا في تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن هدفها أن تصبح رائدة في إدارة الدول الجزرية الصغيرة، وأن تكون على استعداد لتقاسم خططنا بشأن إزالة الكربون، وكذلك الرقمنة. وتواجه الدول الجزرية الصغيرة تحديات فيما يتعلق بالهياكل الأساسية الحيوية، ولكن بالتوازي مع ذلك، يمكنها أيضا أن تبيّن مدى فعالية النهج القائم على المجتمع المحلي.

وبما أن مجتمعنا سيمر بمرحلة انتقالية رقمية بالتوازي مع المناخ، فإننا كبلد ندعو أيضا إلى سد الفجوة الرقمية بين الدول لضمان تكافؤ الفرص. على الرغم من أن مالطة تتمتع بعلاقة إيجابية ومهنية باعتبارها "جزيرة رقمية"، فإننا نهدف إلى زيادة تعزيز إمكاناتنا في هذا المجال وتسريع تحولنا الرقمي. وهدفنا هو تنفيذ الخدمات الرقمية الحديثة والأمنة التي يمكن للجميع الوصول إليها. وستتجاوز هذه الجهود أي من الاضطرابات التي يسببها كوفيد-١٩، ولا سيما في الاقتصاد والتعليم والصحة والإدارة العامة. إن الرقمنة ستفيد البشرية وتمكنها إذا كانت متاحة لجميع شعوبنا، حتى تلك الموجودة في أبعد بقاع العالم.

السيد الرئيس،

وثمة هدف مشترك آخر وأولوية مشتركة هي ضمان بقاء حقوق الإنسان في صميم ما نقوم به. إن الأعمال الكاملة لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية يمثل أولوية بالنسبة لمالطة، ونحن نشعر بالغ إزاء التقارير التي تفيد بتزايد العنف ضد المرأة في جميع أنحاء العالم. ويجب تعزيز أنظمتنا لمنع انتشار هذه الآفة. يجب أن نكفل تقديم الجناة إلى العدالة ودعم الضحايا وتهيئة بيئة تمكينية لتمكين المرأة من المشاركة الكاملة والمتساوية والفعالة في الحياة العامة.

وستواصل مألظة في مجلس الأمن التشديد على ضرورة إشراك النساء والشباب في جهود حفظ السلام وبناء السلام. ويجب أن تسمع أصواتهم إذا أردنا بناء مجتمعات عادلة وشاملة للجميع. وكما رأينا استدامة اتفاقات السلام لفترة أطول عند إشراك النساء والشباب في مائدة السلام، فإنهم يستطيعون المساهمة أيضا في مختلف المجالات الاجتماعية، مع كفاءة سماع جميع الأصوات وتلبية احتياجات أكثر الفئات ضعفا.

إن من مسؤوليتنا أن نكفل إعطاء المرأة المجال لكي تصبح عامل تمكين للتغيير.

وبالمثل تقع على عاتقنا مسؤولية توفير بيئة آمنة يمكن لمجتمعنا أن يزدهر فيها، وهو التزام لا يمكن تحقيقه بسهولة عندما يستمر تهديد السلام والأمن في جميع القارات. وتعتقد مألظة بصفتها عضوا منتخبا محتملا في مجلس الأمن أن إعادة تركيز جهودنا وإنعاشها في معالجة التوترات وتخفيف حدتها أمر بالغ الأهمية. ويجب بذل المزيد من الجهد لمساعدة الجهات الفاعلة الرئيسية في الميدان ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. ويمكن تحقيق هذه الأهداف بتوفير الاحتياجات الأساسية التي منع تلبيتها عدم الاستقرار والنزاع سواء تمثلت في التعليم الأساسي أو محو الأمية أو الأمن الغذائي.

وبهذه المناسبة، يتعين علي أن أقول بضع كلمات عن ليبيا.

يجب أن يظل مستقبل ليبيا في صدارة خطتنا المشتركة من أجل السلام والاستقرار الدوليين. ويتعين على المجتمع الدولي أن يقدم الدعم للسلطات الليبية تحت رعاية الأمم المتحدة لضمان نجاح عملية الانتقال السياسي - لصالح الشعب الليبي والمنطقة والقارة الأفريقية والعالم.

ويجب احترام إرادة الشعب الليبي وتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠ تنفيذًا كاملاً، في حين ينبغي مواصلة دعم وتعزيز عمل البعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا التي أنشئت في العام الماضي. ويجب أن ينسحب المرتزقة والمقاتلون الأجانب والقوات الأجنبية من ليبيا، ويجب احترام حظر الأسلحة.

وفي الفترة التي تسبق الانتخابات الوطنية المقبلة في ليبيا، ينبغي مواصلة تعزيز هذه العملية باعتماد الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية اللازمة إلى جانب عملية المصالحة الوطنية الأساسية. وينبغي أن يترجم كل هذا إلى جملة أمور منها توحيد مؤسسات الدولة والشروع في إصلاح قطاع الأمن فضلا عن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونأمل أن يساعد تعزيز هذه العناصر على جمع الليبيين معا في بذل جهودهم الجماعية نحو مستقبل مشترك وليبيا سلمية ومزدهرة. وتواصل مألظة دعم ليبيا في تنميتها الاقتصادية، حيث قمنا بأول رحلة تجارية بين بلدينا قبل أيام فقط. وهذه خطوة هامة إلى الأمام من أجل الاستقرار والازدهار الليبيين.

ولكن لا يمكننا في الوقت نفسه تجاهل تأثير التطورات السياسية في المنطقة برمتها على الوضع في ليبيا.

ولا تزال الحالة في منطقة الساحل هشة مما يستلزم اتباع نهج متكامل ومعزز بالتزام سياسي قوي. وسيكون لعدم الاستقرار هذا في المنطقة آثار وعواقب إقليمية في مجالات أخرى، بما في ذلك الهجرة والإرهاب.

وعلى وجه التحديد، فإن الإرهاب ظاهرة عابرة للحدود لا تعرف حدودا ولا تزال تشكل تهديدا كبيرا للسلم والأمن في مختلف المناطق في جميع أنحاء أفريقيا، ولا سيما في غرب ووسط أفريقيا وكذلك في منطقة الساحل. ولا يزال من الضروري أن يواصل المجتمع الدولي العمل معا ومعالجة الأسباب الجذرية للتطرف العنيف والتطرف بهدف مكافحة الإرهاب وتمويله. فالإرهابيون بارعون في استغلال البلدان ذات القدرات الضعيفة في مجال مكافحة الإرهاب. لذا فإن الحاجة إلى التصدي لهذه التحديات أصبحت أكثر أهمية.

ويجب أن تكون إجراءات العمل على مكافحة الإرهاب حازمة وحاسمة في جميع الأوقات، وأن تكون الأمم المتحدة محورا لهذا الكفاح.

وأرى أن لحو الأمية دورا حاسما في تمكين الأفراد من مكافحة جهود التطرف. ويرتبط ذلك أيضا بأهمية تعزيز قدرات نظم العدالة الجنائية الوطنية على إقامة العدل بطريقة منصفة وفعالة على مرتكبي الجرائم الإرهابية مع اتخاذ تدابير وقائية فعالة وفقا لسيادة القانون.

من منظور محلي، كان المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون في مالطة الذي تأسس في حزيران/يونيه ٢٠١٤ نشطا جدا في جلب الممارسين من جميع أنحاء العالم لتوفير التدريب القائم على سيادة القانون للمشرعين والشرطة والمدعين العامين والقضاة ومسؤولي الإصلاحات وغيرهم من أصحاب المصلحة في قطاع العدالة بشأن كيفية التصدي للإرهاب والأنشطة الإجرامية عبر الوطنية ذات الصلة في إطار سيادة القانون.

علاوة على ذلك، نفذت مالطة في الأشهر العشرين الماضية المزيد من الإصلاحات لتعزيز إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وواصلنا سن تشريعات واسعة النطاق، بما في ذلك التغييرات الدستورية وزيادة القدرة والموارد بدرجة كبيرة في العديد من المؤسسات الرئيسية، ويجري بالفعل تطبيق تلك التشريعات.

السيد الرئيس،

أود أيضا أن أتطرق إلى الحالة في الشرق الأوسط وأفغانستان وسوريا. تؤكد مالطة من جديد التزامها بحل عادل وشامل للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني استنادا إلى حل الدولتين ويقوم على قرارات مجلس الأمن والمعايير الدولية، وأن تكون القدس عاصمة مستقبلية لكلا الدولتين. ترحب مالطة بتطبيع العلاقات الدبلوماسية بين دولة إسرائيل والمغرب والإمارات العربية المتحدة والسودان والبحرين. وينبغي مواصلة دعم الإجراءات التي تعزز السلام والاستقرار في المنطقة، بما في ذلك الاستعداد لإجراء الانتخابات في فلسطين.



وكان الاتفاق على وقف إطلاق النار في وقت سابق من هذا العام خطوة في الاتجاه الصحيح. ونحث الجانبين على اتخاذ خطوات ملموسة لتعزيز السلام الهش والامتناع عن اتخاذ أي إجراء قد يعرض للخطر أي اتجاهات إيجابية.

وفيما يتعلق بأفغانستان، فإن التطورات الجارية هناك قد صُدمنها لها جميعاً، وأود أن أشاطر الآخرين في حث جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. ولا تزال الحالة في الميدان متقلبة وقائمة إلى حد كبير. وأود أيضاً أن أكرر الدعوات الموجهة إلى جميع المعنيين لوضع حد للعنف واحترام القانون الدولي والتمسك بحقوق الإنسان، ولا سيما حقوق النساء والفتيات، مع ضمان المغادرة الآمنة والمنظمة للمواطنين الأجانب والأفغان الراغبين في مغادرة البلاد. وفي هذا الصدد، يجب أن تظل الطرق والمطارات والمعابر الحدودية مفتوحة، فضلاً عن الحفاظ على الهدوء. ويجب عدم التخلي عن المواطنين الأفغان لمواجهة مصيرهم بأنفسهم. إن وصول المساعدات الإنسانية أمر بالغ الأهمية ويجب أن تتاح لجميع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني الوصول دون عوائق لتقديم الخدمات والمساعدات المنقذة للحياة في الوقت المناسب.

وبالمثل، أود أن أعرب عن تأييدي لكلمات الأمين العام، بأن المجتمع الدولي يجب أن يتحد وأن يضمن عدم استخدام أفغانستان مرة أخرى كمنصة أو ملاذ للمنظمات الإرهابية.

وفيما يتعلق بسوريا، لا يزال الوضع في الميدان غير مستقر حيث لم تمضِ عشر سنوات على بدء النزاع فحسب، بل أصبحت الظروف الصعبة التي تواجهها الأسر والأطفال أكثر هشاشة. إن استمرار العنف في سوريا، لا سيما في ضوء التقارير المستمرة عن العنف الجنسي والجنساني والاعتداءات على الأطفال والمستشفيات والمدارس وغيرها من البنى التحتية المدنية الحيوية، بما في ذلك محطات إنتاج مياه الشرب، ما يزال مصدر قلق بالغ. ونرحب باعتماد مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) الذي يمدد استخدام ممر تقديم المساعدة الإنسانية عن طريق باب الهوى. ونحث جميع الأطراف على الامتناع عن المزيد من العنف واتخاذ جميع الإجراءات المناسبة التي تؤدي إلى حل هذه الأزمة الإنسانية والسياسية. ويجب على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لإحلال السلام في سوريا. ولا يمكننا أن نظل مكتوفي الأيدي.

إن السلام والأمن أساسيان إذا كان لدينا أي طموح لحماية المبادئ الإنسانية الدولية وتخفيف أثر النزاع على المدنيين الأبرياء، بمن فيهم أضعف الفئات. ويعيش عدد كبير جداً من الناس في بلدان حيث المياه والغذاء والتعليم وغير ذلك من الاحتياجات الأساسية غير متوفرة أو ممنوعة عنهم. ونحن، بوصفنا أعضاء محتملين في مجلس الأمن، سنلتزم بمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع وتعزيز الاعتراف بالدور الحاسم للحيز الإنساني.

وتؤثر النزاعات على حياة العديد من الناس، ونحن نخذل عشرات الآلاف من الأطفال سنوياً. إننا نفشل في حمايتهم من العنف، ومن القسوة، ومن الأذى، ومن تحقيق إمكاناتهم الكاملة. إننا نفشل في حماية حقهم

في أن يكونوا أطفالاً. وفي كل عام، يجبر الأطفال على الانضمام إلى الحركات المسلحة، ويختطفون، وتُساء معاملتهم، ويجبرون على المشاركة في نزاعات لا يد لهم في نشوتها. وتدعونا الاتجاهات الجديدة المثيرة للقلق، إلى جانب الآثار المتعددة الأوجه على الأطفال التي تفاقمت بسبب الجائحة، إلى مضاعفة جهودنا للتصدي لهذا "الوباء" معاً.

إن حماية الأطفال يجب أن تكون محورية في عمليات وضع سياساتنا وصنع قراراتنا. وهذا الهدف ممكن التحقيق، ولكن يجب أن نعمل على وجه الاستعجال. وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام دور رئيسي في حماية الأطفال في النزاع المسلح عليها أن تؤديه، فضلاً عن غيرها من الجهات داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اليونيسف.

ونشجع مجلس الأمن والدول الأعضاء بقوة على دعم التنفيذ الكامل لولايات قوية لحماية الأطفال، بما في ذلك من خلال النشر السريع لكبار مستشاري وأفرقة حماية الأطفال، وإعطاء الأولوية لحماية الأطفال في عمليات حفظ السلام الانتقالية. وإذا عُهد إلى مالطة بالعمل في مجلس الأمن في الفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٤، فإن مسألة الأطفال والنزاع المسلح ستكون أولوية خلال فترة ولايتنا. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أنه ينبغي تعميم هذه المسألة، التي تؤثر تأثيراً كبيراً في مجتمعاتنا، في جميع أوجه أعمال مجلس الأمن.

السيد الرئيس،

إننا نعيش في عالم مترابط يمكن فيه للإجراءات والسياسات التي تتخذها أي دولة أن تترك أثراً شديداً على بلدان ثالثة.

وبالتالي، أعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الاستجابة المتعددة الأطراف في نهجها، من أجل إطار محكم متعدد الأطراف تكون الأمم المتحدة في صميمه، هي الحاجة الأنينة. وعلينا أن نعزز عملنا بشأن تأكيد القواعد والمبادئ العالمية، ونحتاج إلى توحيد القوى وإحراز تقدم سريع بشأن الهدف المشترك المتمثل في إعادة تأهيل تعددية الأطراف. ولن يتسنى لنا إنهاء الجائحة والتصدي بفعالية لعواقبها إلا من خلال العمل معاً متضامنين. ولن نتمكن من بناء القدرة على الصمود في وجه الجوائح المقبلة وغيرها من التحديات العالمية إلا معاً. فتعددية الأطراف ليست خياراً بل هي ضرورة حتمية فيما نعيد البناء على نحو أفضل من أجل عالم أكثر إنصافاً وقدرة على الصمود والاستدامة. ولا يمكننا أن نتعافى معاً إلا من خلال العمل الجماعي.

فمن دون استجابة عالمية كافية، سوف تفرض الآثار التراكمية للجائحة وتداعياتها الاقتصادية والنزاع المسلح وتغير المناخ تكاليف بشرية واقتصادية عالية في المستقبل. وهذه مخاطرة لا يمكننا تحملها خاصة في هذه الأوقات غير المسبوقة التي تكون فيها الحاجة إلى التعاون والتضامن بين الدول أكبر من أي وقت مضى.

ومالطة مستعدة لدعم الجهود العالمية ولأن تكون عامل تغيير دولي فعال من خلال المساعدة على مواءمة الاستراتيجيات الاقتصادية، وتعزيز الحوار الدولي التعاوني، ودفع الابتكار التكنولوجي مع الاستمرار في مراعاة الآثار المجتمعية والثقافية.

وفي حال انتخاب مالطة لعضوية مجلس الأمن للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٤، فإنها ستلتزم بدعم الأمم المتحدة بوصفها دولة عضواً محايداً تسعى بنشاط لتحقيق السلام والأمن والتقدم الاجتماعي بما يعم جميع الدول في جميع أنحاء العالم.

وتتف مالطة متحدة مع المجتمع الدولي لبناء عالم أفضل، حيث يكون التفاهم والتعاون في صميم سياساتنا والعمل الذي نقوم به على أرض الواقع. حيث نعمل معاً بطريقة موحدة ومتعددة الأطراف.

إن مواطنينا وأطفالنا الذين سيرثون العالم من بعدنا يستحقون ذلك حقاً.

وشكراً لكم.

## المرفق الثالث

خطاب السيدة جاسيندا أردن، رئيسة الوزراء ووزيرة الأمن الوطني والاستخبارات والحد من فقر  
الأطفال والخدمات الوزارية في نيوزيلندا

إي نغا مانا، إي نغاريو، راو رانغاتيرا ما أو تيني واري نوي أو تي أو

حضرات السادة المحترمين، المتكلمين الأكارم، الرؤساء وجميع من في الجمعية العامة،

نغا ميهي ماهانا كي أو كوتو كاتوا، ماي آي توكو ويهنوا أو أوتياروا

تحياتي الحارة لكم جميعاً من بلدي نيوزيلندا،

نو ريبيرا، تينا كوتو كاتوا.

تحياتي لكم جميعاً.

السيد الرئيس،

السيد الأمين العام،

أصدقائي،

أحييكم بلغة "تي ريو ماوري"، لغة السكان الأصليين في أوتياروا، نيوزيلندا.

وفيما أخاطب الجمعية العامة من مكاني هنا في نيوزيلندا، يدهشني أنه حتى عندما تهدد الأحداث

العالمية بفصلنا وتقسيمنا، لا يزال يحدونا ميل غريزي مشترك إلى التواصل.

لقد وصفت نيوزيلندا في كثير من الأحيان بأنها بعيدة ولكنها موصولة بغيرها. وقد جعلت جائحة مرض

فيروس كورونا (كوفيد-19) كلا الجزأين من هذا البيان أصدق من أي وقت مضى. إننا نشعر الآن، من عدة

نواحٍ، بلوعة التباعد بشدة أكبر. وقد أضفي على المحيطات الشاسعة المحيطة بجزرنا أهمية أكبر في وقت

أصبحت فيه مراقبة حدودنا خط دفاعنا الأول ضد فيروس عالمي شديد العدوى.

وعلى الرغم من هذا التباعد المادي، فقد أظهرت الجائحة بشكل صارخ أكثر من أي وقت مضى مدى

ارتباطنا الوثيق جميعاً. إننا نعيش في عالم تكتسي فيه القرارات المحلية المتخذة في النصف الآخر من العالم

أهمية بالنسبة لنا تماثل أهمية تلك التي يتخذها أقرب جيراننا.

ومن نواحٍ عديدة، فإن كوفيد-19 مثال على المشاكل العالمية العابرة للحدود على المستوى المحلي.

ويوجد هنا تهديد غير مرئي، لا أحد في مأمن منه، والشيء الذي يبقينا آمنين هو بعضنا البعض. لقد وضعنا

تقتنا في أفعال الجيران والغرباء - بارتداء الأقنعة، والتباعد، والتطعيم ودعم الآخرين للقيام بذلك، ونعيش بشكل جماعي مع العواقب.

لقد كان شرفاً لي كزعيم أن أشهد التطبيق العملي لقيم النيوزيلنديين بشأن هذه التحديات. قيم مثل ماناكيانغا وواناونغانغا، التي تعني بلغة الماوري اللطف والشعور المشترك بالإنسانية والترابط. قيم مثل كوتاهيتانغا، أو الطموح المشترك والوحدة في السعي نحو هدف مشترك. وقد شهدت هذه القيم رعاية النيوزيلنديين لبعضهم بعضاً، والعمل معاً للحد من انتقال كوفيد-19 في مجتمعاتنا.

وليست هذه القيم حكراً على نيوزيلندا. فهي عالمية. وهي ركائز ميثاق الأمم المتحدة. ولا يحتاج المرء سوى لقراءة الديباجة ليرى أنها تتعكس علينا مرة أخرى.

ولا يمكن لأي مجتمع أو أمة أو منطقة تعمل بمفردها أن تتصدى لكوفيد-19. إنها مشكلة عالمية معقدة تتطلب حلاً عالمياً. إن إتاحة اللقاحات المأمونة والفعالة للجميع بصورة عادلة أمر ضروري لاستجابتنا وتعافينا.

وتعمل نيوزيلندا مع بلدان أخرى، ولا سيما أستراليا، لدعم التغطية الكاملة باللقاحات للبلدان الجزرية في المحيط الهادئ. ويؤدي مرفق كوفاكس عملاً أساسياً لتوزيع اللقاحات في جميع أنحاء العالم. ولكن يجب بذل المزيد لدعم هذا الجهد. وتفخر نيوزيلندا بأن تكون من بين أوائل البلدان التي تبرعت بجرات آلية الالتزام المسبق بالطرح في الأسواق التابعة لمرفق كوفاكس، بالإضافة إلى دعمنا المالي.

وتواصل نيوزيلندا العمل ضمن منظمة التجارة العالمية ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ لدعم الإعفاء من تدابير حماية الملكية الفكرية للقاحات وغيرها من التدابير الرامية إلى زيادة توافرها. فمن دون إتاحة اللقاحات للجميع على نحو منصف، فإننا نخاطر بنشوء مزيد من المتحورات التي يمكن أن تقوض تقدمنا أو تبطله.

وفي الوقت نفسه الذي جلبت فيه الآثار المباشرة لكوفيد-19 أماً لا يضاهاى للكثيرين في جميع أنحاء العالم، فقد أدت أيضاً إلى تفاقم التحديات العالمية الأخرى القائمة وزيادة تعقيدها. ونحن نعرف ما هي هذه التحديات. وقد أوضحناها كمجالات عمل في الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

لقد كانت الجائحة السبب الرئيسي للاضطراب. لقد غيرت حقائقتنا، ومنحتنا سبباً للتوقف والتفكير. ففي الاضطراب فرصة لنا لإعادة التفكير والترتيب. لتعديل بعض سياقاتنا الأساسية لوضعنا في وضع أفضل للاستجابة لتحدياتنا المشتركة.

لقد سمعنا الكثير عن "إعادة البناء على نحو أفضل". ويجب علينا أن نحسن أداءنا. ونحن مدينون للأجيال المقبلة، شأننا شأن واضعي الميثاق، بالتزامنا بإقامة عالم أفضل من خلال التعاون.

لحسن حظنا، لدينا بالفعل مخطط لهذا العالم في أهداف التنمية المستدامة، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. تقر خطة عام ٢٠٣٠ بأن تحدياتنا المشتركة مترابطة، لذا يجب أن تكون استجاباتنا كذلك. نظراً لأننا نواجه سلسلة من الأزمات العالمية المترابطة التي تتطلب العمل، فقد حان الوقت الآن لتجديد التزامنا بأهداف التنمية المستدامة.

ولا يمكن أن تكون جائحة "كوفيد-١٩" ذريعة لعدم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. بل يجب في الواقع أن تشكل سبباً آخر يجعلنا نحقق تلك الأهداف.

ربما لا يوجد مثال أفضل للأزمة العالمية التي تتطلب اتخاذ إجراءات من تغير المناخ.

تعتبر أزمة تغير المناخ من أكثر الأزمات انتشاراً في عصرنا. ومن ارتفاع منسوب مياه البحر إلى تغير أنماط الطقس، فإن الآثار عالمية النطاق، وغير مسبوقة من حيث الحجم، وتحدث الآن.

إن تغير المناخ يمس حياتنا كلها، ولكن بلدان المحيط الهادئ هي من أكثر البلدان تضرراً، على الرغم من أنها لم تسهم إلا بأقل قدر في المشكلة. وينظر زعماء منطقة المحيط الهادئ إلى تغير المناخ باعتباره أكبر تهديد منفرد لسبل عيش شعوب المنطقة وأمنها ورفاهها.

وأي استجابة عالمية تفشل في الحد من الاحترار العالمي إلى ١,٥ درجة فوق مستويات ما قبل الصناعة غير مقبولة. وهذا هو هدفنا، ويجب أن تحققه جهودنا الجماعية. وآخر الإحصاءات العلمية الصادرة عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ صارخة.

ولا يمكن التغلب على أزمة المناخ من خلال التدابير التدريجية. يتطلب العلم أن نفعل أكثر من ذلك بكثير.

لقد جعلت نيوزيلندا من الحد الأقصى الذي قدره ١,٥ درجة مئوية لب تشريعاتنا المحلية المتعلقة بتغير المناخ. لقد التزمنا بهدف عام ٢٠٥٠ ونراجع مساهمتنا المحددة وطنياً.

وبينما نتخذ تدابير التخفيف، يجب علينا أيضاً أن نتكيف. وفي هذا العام، أجرت نيوزيلندا أول تقييم وطني لمخاطر تغير المناخ لإطلاعنا أين نركز جهودنا، وفي غضون سنتين سيكون لدينا خطة وطنية للتكيف. ولكننا بدأنا رحلتنا بالفعل. ونيوزيلندا لديها برنامج لزراعة مليار شجرة على سبيل المثال بحلول عام ٢٠٢٨. وهذا من شأنه تخزين الكربون، ولكنه سيدعم أيضاً القدرة على الصمود في الغابات، ويمنع التآكل، ويحسن التنوع البيولوجي، ويدعم مجتمعاتنا الريفية ومجتمعات الشعوب الأصلية.

إن زيادة طموح مساهماتنا المحددة وطنياً أمر حيوي، ولكن هناك أيضاً إجراءات جماعية نحتاج إلى اتخاذها.

ويشمل ذلك وضع حد لاستخدام الوقود الأحفوري وغيره من الإعانات الضارة بالبيئة. ويشمل ذلك تجميع مواردنا ومعارفنا من خلال التحالف العالمي للبحث في مجال غازات الدفيئة الناتجة عن الزراعة حتى نتمكن من زراعة المزيد من الأغذية دون زيادة الانبعاثات. ويشمل التفاوض على اتفاق بشأن تغير المناخ والتجارة والاستدامة. وتسعى نيوزيلندا بنشاط إلى تحقيق جميع هذه النتائج.

ويجب أن نعالج بشكل جماعي العواقب الظالمة التي يمكن أن تزعزع الاستقرار لتغير المناخ.

وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن من أخطر النتائج ارتفاع مستوى سطح البحر. فالمحيط هو محور الثقافة وسبل العيش لشعوب المحيط الهادئ. كما خطت بلدان المحيط الهادئ اقتصاداتها وتميتها في المدى الطويل بالاعتماد على المناطق البحرية والموارد المكفولة لها بموجب اتفاقية قانون البحار.

ومن الصواب أن نعمل كمجتمع دولي على ضمان الحفاظ على تلك المناطق والحقوق في مواجهة ارتفاع مستوى سطح البحر المتصل بتغير المناخ.

وكمساهمة في تحقيق هذا الهدف، كان من دواعي سروري أن أنضم إلى زملائي قادة منتدى جزر المحيط الهادئ في إصدار إعلان بشأن الحفاظ على المناطق البحرية في مواجهة ارتفاع مستوى سطح البحر المرتبط بتغير المناخ في آب/أغسطس من هذا العام.

ويرتبط تغير المناخ ارتباطا وثيقا بأزمة أخرى على نطاق الكوكب - أزمة فقدان التنوع البيولوجي على الصعيد العالمي.

وبقدر ما نحن جميعا مترابطون كدول، فإننا أيضا مرتبطون بالطبيعة والخدمات التي توفرها. نحن نعتمد عليها في الهواء الذي نتنفسه، والاقتصادات التي بنيناها. إن فقدان التنوع البيولوجي يهدد رفاهنا وازدهارنا وصحتنا. وسيسرع تغير المناخ على حد سواء، ويفاقم من آثاره.

وهذا تحد يتطلب منا أن نعمل عبر الحواجز وعلى نحو جماعي. ومن جانب نيوزيلندا، اعتمدنا استراتيجية أوتياروا نيوزيلندا للتنوع البيولوجي لعام ٢٠٢٠ - تي مانا أو تي تاياو - التي ستوجه أعمالنا محليا لحماية التنوع البيولوجي واستعادته واستخدامه المستدام.

لا يمكننا ببساطة تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ ما لم نتحد بطموح جماعي لعكس مسار فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام ٢٠٣٠. لدينا فرصة للقيام بذلك من خلال اعتماد وتنفيذ إطار عمل التنوع البيولوجي العالمي الطموح والتحويلي لما بعد ٢٠٢٠ في مؤتمر الأطراف القادم. ونيوزيلندا ملتزمة بذلك، وأحتكم على الانضمام إلينا.

كما هو الحال مع التنوع البيولوجي على الأرض، فإن التنوع البيولوجي للمحيطات مهم بنفس القدر. وتتطلع نيوزيلندا إلى اختتام المفاوضات بشأن معاهدة الأمم المتحدة لحفظ التنوع البيولوجي في أعالي البحار واستخدامه المستدام.

ولكن بينما نوجه أذهاننا إلى التحديات التي نواجهها على الصعيد العالمي، يجب أن ننقل إلى أهم شيء على الإطلاق - وهو الناس، الأشخاص، والشعوب.

لقد دفعت الجائحة أكثر من ١٢٠ مليون شخص إلى براثن الفقر المدقع. وقد تفاقمت أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها وازدادت عمقا.

لم تكن هذه العواقب حتمية بأي حال، وهناك خطوات يمكننا اتخاذها لعكس هذه الاتجاهات وتحسين حياة المتضررين.

فالكثير من الناس يعانون من الجوع يوميا. وتستثمر نيوزيلندا بكثافة في الإنتاج الغذائي المستدام، وما ننتجه يغذي أضعاف عدد سكاننا. ولكننا رأينا أن النظم الغذائية على الصعيد العالمي ليست مستدامة ولا مرنة. وتعاني من الآثار المتداخلة لتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وتسهم فيها. ويلزم إجراء تغيير تحولي لضمان حصول كل فرد على التغذية التي يحتاجها.

إن مؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية الذي سيعقد هذا الأسبوع خطوة هامة، ويجب أن يكون بداية جهد مستمر. سنقوم بدورنا في دعم هذه الجهود، بما في ذلك المبادرات التي تعترف بقيادة الشعوب الأصلية في المنظومات الغذائية وزيادة الطموح العالمي للحد من انبعاثات غازات الدفيئة من الزراعة.

ومن جانبنا، فإن هذا مجال نعمل فيه بجد، في إطار اتفاق فريد بين قطاع الأغذية والحكومة والماوريين لخفض الانبعاثات الزراعية من خلال آلية التسعير. ونحن مصممون على أن نظهر للعالم ما يمكن تحقيقه.

وفي الوقت نفسه، يجب أن ندرج جعل التجارة أكثر انفتاحا وشمولا. وعطلت جائحة كوفيد-١٩ سلاسل الإمداد العالمية، بينما أوضحت في الوقت نفسه أهمية التجارة المفتوحة لحماية صحة الناس وانتشالهم من براثن الفقر والجوع. ويجب أن نلتزم بضمان تدفق السلع والخدمات الأساسية، وأن نرفض أي إجراء بالالتزام بالداخل والتركيز على الحمائية.

ونحن نعلم أن الفقر وعدم المساواة يدفعان إلى النزاع وعدم الاستقرار، ونحن نشهد ذلك أيضا، في الاضطرابات المدنية والنزاعات المتزايدة. لقد تفاقمت الأزمات الإنسانية. ونحن نرى ذلك في أفغانستان وهناك الكثير غيرها.

ويجب علينا كمجتمع دولي أن نرقى إلى مستوى التحدي المتمثل في تلبية الحاجة الإنسانية المتزايدة. ولكن علينا أيضا أن نكثف جهودنا لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام. وتتطلع نيوزيلندا إلى القيام بدور في هذا الجهد ونحن ننضم إلى لجنة بناء السلام في عام ٢٠٢٢.

وبصفتنا قادة، تقع على عاتقنا مسؤولية تعزيز السلام والحفاظ عليه في مجتمعاتنا. ونعرف ما هي الظروف اللازمة. نعم، إنها تشمل انتهاء الفقر والجوع والحرمان المادي. ولكنها أيضا أكثر من ذلك.



فالمجتمعات التي يسودها السلام هي مجتمعات شاملة للجميع، حيث يُقبل التنوع، وتتوفر لكل فرد الوسائل والفرص للإسهام في تحقيق إمكاناته على أكمل وجه؛ وحيث يُعلى شأن النساء والفتيات ويشجعن على إسماع أصواتهن وتولي شؤون حياتهن.

وأيا كانت نظمنا السياسية أو الدستورية، لن يسود السلام في أي دولة حقا في غياب هذه الشروط الأساسية، التي تقوم على الحقوق الأساسية والمتساوية للجميع.

وعندما نشغل في إحلال السلام، يجب علينا جميعا أداء دورنا من أجل توطيد وتحسين احترام قانون النزاعات المسلحة، وتعزيز حماية المدنيين. إن منع استخدام الأسلحة غير المشروعة والاستخدام غير المشروع للأسلحة المشروعة شرط أساسي، وكذلك كفالة عدم الإفلات من العقاب على أي من تلك الاستخدامات. وهذا العمل مسؤولية مشتركة، ونحن نتابعها إلى جانب جهودنا الدؤوبة لتخليص العالم من الأسلحة النووية ومن شبح نزاع لا يمكن لأحد أن يتعافى منه.

وكل هذه التحديات التي نتشاورها قد تدفعنا إلى إعادة النظر في استجابتنا لواقع كوننا مترابطين ترابطا شديدا. ولدينا الخيار: أن نتصدى لتحدياتنا المشتركة من نابع الخوف، أملين في حماية مصالح محددة تحديدا ضيقا بالانكفاء على الذات. أو يمكننا أن نؤكد من جديد ثقتنا في التعاون، مدركين أن أكبر مخاوفنا لا يمكن معالجتها إلا من خلال اتخاذ إجراءات جماعية متضافرة.

لقد وقف أسلافنا ذات يوم عند مفترق الطرق هذا. واختاروا طريق الثقة. وأسسوا الأمم المتحدة.

وفي أوقات كهذه نجني أكبر قدر من المكاسب من خلال تذكير أنفسنا بما تنص عليه ديباجة الميثاق. إنها تعبر عن شواغل الأجيال المقبلة. وتتكلم عن الاحترام العالمي لحقوق الإنسان، واحترام القانون الدولي، العيش سوياً في سلام وحسن جوار. وهي تتكلم عن توحيد قوتنا، وتضافر جهودنا من أجل تحقيق أهدافنا.

لقد جَاءت عبارات التصميم تلك ردا على الدمار الذي خلفته الحرب. وهي تنطبق بنفس القدر على التحديات الجماعية التي نواجهها اليوم، وإذا أردنا حلها بطريقة دائمة، فيجب أن ننظر إلى ما هو أبعد من الحكومة.

إن تعددية الأطراف الشاملة للجميع هي التي تُثري فيها تصوراتنا المشتركة بمنظورات متنوعة. ونحن كحكومات مدينون لأنفسنا بأن نكون منفتحين على الخبرات والشراكات التي يسهم بها أصحاب المصلحة، سواء كانوا من المجتمع المدني أو الصناعة أو جماعات السكان الأصليين.

لقد رأيت في التقدم الذي أحرزناه من خلال دعوة كرايستشيرش إلى العمل، ما يمكن تحقيقه عندما تعمل الحكومات والصناعة والمجتمع المدني معا في إطار متعدد أصحاب المصلحة من أجل القضاء على المحتوى الإرهابي والمتطرف العنيف عبر الإنترنت، وأنا ملتزم تماما ببذل المزيد من الجهود في هذا العمل الهام.

ونيوزيلندا ملتزمة بالنهوض بخطتنا المشتركة، وللأسف، وكما رأينا في الآونة الأخيرة، فإن أحد العناصر الأساسية في هذا الشأن هو التأهب.

ولا يمكن لأحد أن يجادل على سبيل المثال بأن المجتمع العالمي ككل كان مستعداً على نحو كاف لمواجهة الجائحة العالمية. ومن الواضح أننا سنواجه المزيد من المخاطر الصحية العالمية، وليس لدينا أي أعذار للبقاء غير متأهبين.

وتؤيد نيوزيلندا بقوة النهج الطموح والعملي الذي يتبعه الفريق المستقل المعني بالتأهب والاستجابة للجائحة. ولن يكون تأييدنا لتوصيات الفريق المستقل مجرد تأييد بدون عمل. بل سنشارك بنشاط في مسارات العمل لوضع معاهدة أو اتفاقية أو صك دولي آخر بشأن الجائحة؛ ولتحسين المراقبة العالمية والتحقق والاستجابة المبكرة؛ والأهم من ذلك، تعزيز منظمة الصحة العالمية.

وإذا كان هناك أي درس يمكن أن نستخلصه من أحداث الأشهر الثمانية عشر الماضية، فهو الحاجة إلى المزيد من التعاون الأمتن. ومع الحاجة إلى تعاون أفضل، تأتي الحاجة إلى مؤسسات عالمية متجاوبة ومكيفة، بما في ذلك الأمم المتحدة.

وأشيد بالأمين العام وأشكره على تقريره وتوصياته للنهوض بخطتنا المشتركة. وهذه توفر لنا خريطة طريق لتعددية أطراف أشمل وأكثر فعالية. تعددية أطراف تفسح المجال لمراعاة احتياجات الأجيال المقبلة ولا تترك أحداً يتخلف عن الركب.

وكقادة، لدينا القدرة على تشكيل مؤسساتنا المشتركة وجعلها على مستوى الغرض المنشود. ويجب ألا نُحجم عن هذه المهمة.

ولا يسعني أن أفكر في طريقة أفضل لإعادة تأكيد تراحمنا وإنسانيتنا المشتركة ووجدتنا.

وأتمنى أن تتضمنوا إلينا.

تينا كوتو، تينا تاتو كاتوا (تحياتي لكم جميعاً).

## المرفق الرابع

## خطاب السيد عمران خان، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية

سيدي الرئيس،

أهنئكم على توليكم رئاسة الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للإنجازات المهمة التي حققها سلفكم فولكان بوزكير، الذي أدار دفة أعمال الجمعية بمهارة في ظل الظروف الصعبة التي فرضتها جائحة كوفيد-١٩.

سيدي الرئيس،

يواجه العالم تحديا ثلاثيا يتمثل في جائحة كوفيد-١٩، والأزمة الاقتصادية المصاحبة لها، والتهديدات التي يشكلها تغير المناخ.

والفيروس لا يميز بين الأمم والشعوب؛ وكذلك الكوارث التي تفرضها أنماط الطقس غير المستقرة.

والتهديدات المشتركة التي نواجهها اليوم لا تكشف هشاشة النظام الدولي فحسب؛ بل إنها تؤكد أيضا على تفرد الإنسانية.

وبفضل من الله سبحانه وتعالى، نجحت باكستان حتى الآن في احتواء جائحة كوفيد. وساعدت استراتيجيتنا المعاييرة المتمثلة في "الإغلاق الذكي" في إنقاذ الأرواح وسبل العيش ومنع الاقتصاد من الانهيار. وقد نجت أكثر من ١٥ مليون أسرة من خلال برنامج الحماية الاجتماعية لدينا المسمى "إحساس".

سيدي الرئيس،

يمثل تغير المناخ أحد التهديدات الوجودية الرئيسية التي يواجهها كوكبنا اليوم.

إن مساهمة باكستان في الانبعاثات العالمية ضئيلة. ومع ذلك فإننا من بين البلدان العشرة الأشد تعرضا لآثار تغير المناخ في العالم.

وإذ ندرك تماما مسؤولياتنا العالمية، شرعنا في برامج بيئية تمثل نقلة نوعية: إعادة تشجير باكستان من خلال تسونامي من الأشجار يبلغ عددها ١٠ مليارات شجرة؛ والحفاظ على الموائل الطبيعية؛ والتحول إلى الطاقة المتجددة؛ وإزالة التلوث من مدننا؛ والتكيف مع آثار تغير المناخ.

ولمعالجة الأزمة الثلاثية المتمثلة في جائحة كوفيد والتراجع الاقتصادي وحالة الطوارئ المناخية، نحتاج إلى استراتيجية شاملة ينبغي أن تشمل ما يلي:

أولا، الإنصاف في إتاحة اللقاحات: يجب تطعيم الجميع ضد مرض كوفيد، في كل مكان وفي أقرب

وقت ممكن؛

ثانياً، ينبغي وضع التمويل الكافي تحت تصرف البلدان النامية. ويمكن كفالة ذلك من خلال إعادة هيكلة شاملة للديون؛ وتوسيع نطاق المساعدة الإنمائية الرسمية؛ وإعادة توزيع حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة وتخصيص نسبة أكبر من حقوق السحب الخاصة للبلدان النامية؛ وأخيراً، توفير التمويل المناخي؛ وثالثاً، يجب أن نعتمد استراتيجيات استثمارية واضحة تساعد على تخفيف حدة الفقر، وتعزيز خلق فرص العمل، وبناء هياكل أساسية مستدامة، وبالطبع سد الفجوة الرقمية.

وأقترح أن يعقد الأمين العام مؤتمر قمة في عام ٢٠٢٥ لاستعراض وتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

سيدي الرئيس،

بسبب نهب العالم النامي على أيدي نخبة الحاكمة الفاسدة، فإن الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة تتزايد بسرعة مثيرة للقلق.

ومن خلال هذا المنبر، ما فتئت استرعي انتباه العالم إلى آفة التدفقات المالية غير المشروعة من البلدان النامية.

وحسب الفريق الرفيع المستوى المعني بتعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة في الشؤون المالية الدولية التابع للأمين العام، فإن أصولاً مسروقة تبلغ قيمتها ٧ تريليونات دولار موجودة في بلدان الملاذات المالية.

إن هذه السرقة المنظمة والتحويل غير القانوني للأصول لهما عواقب وخيمة على الدول النامية. فهما يستنزفان مواردها الشحيحة أصلاً، ويزيدان من حدة مستويات الفقر، لا سيما عندما تضغط الأموال المغسولة على العملة وتؤدي إلى تخفيض قيمتها. وبالمعدل الحالي، إذ يقدر الفريق الرفيع المستوى المعني بتعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة في الشؤون المالية الدولية أن تريليون دولار تُخرج سنوياً من العالم النامي، سيكون هناك نزوح جماعي للمهاجرين لأسباب اقتصادية نحو البلدان الغنية.

إن ما فعلته شركة الهند الشرقية بالهند، تفعله النخب الحاكمة الفاسدة بالعالم النامي - تنهب الثروات وتنقلها إلى العواصم الغربية والملاذات الضريبية الخارجية.

سيدي الرئيس، إن استرجاع الأصول المسروقة من البلدان المتقدمة أمر مستحيل على الدول الفقيرة. فلا يوجد ما يحفز البلدان الغنية، أو يجبرها، على إعادة هذه الثروات المنهوبة، وملكية هذه الثروات المنهوبة تعود إلى جماهير العالم النامي. أتوقع أن يأتي في المستقبل غير البعيد وقت تضطر فيه البلدان الغنية إلى بناء جدران لإبعاد المهاجرين الاقتصاديين من هذه البلدان الفقيرة.

وأخشى أن تتحول أيضاً بعض "الجزر الغنية" في بحر الفقر إلى كارثة عالمية، مثل تغير المناخ.

يجب على الجمعية العامة أن تتخذ خطوات مجدية لمعالجة هذه الحالة المقلقة للغاية والبعيضة أخلاقياً. إن تسمية وجهات "الملاذ" وفضحها ووضع إطار قانوني شامل لوقف وعكس اتجاه التدفقات المالية غير المشروعة هي أهم الإجراءات اللازمة لإنهاء هذا الظلم الاقتصادي الفادح.

وينبغي، كحد أدنى، تنفيذ توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بتعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة في الشؤون المالية الدولية التابع للأمين العام تنفيذاً كاملاً.

السيد الرئيس،

كراهية الإسلام هي ظاهرة خبيثة أخرى يجب علينا كلنا مكافحتها جماعياً.

في أعقاب هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية، ربطت بعض الأوساط الإرهاب بالإسلام. وقد زاد ذلك من جنوح القوميين اليمينيين والمعاديين للأجانب والعنيفين والمتطرفين والجماعات الإرهابية إلى استهداف المسلمين.

وقد أقرت بهذه التهديدات الناشئة استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ونأمل أن يركز تقرير الأمين العام على هذه التهديدات الإرهابية الجديدة التي يشكلها كارهو الإسلام والمتطرفون اليمينيون.

إنني أدعو الأمين العام إلى عقد حوار عالمي بشأن التصدي لتصاعد كراهية الإسلام. وينبغي لجهودنا الموازية في الوقت نفسه أن تعزز الوثام بين الأديان، وينبغي أن تستمر هذه الجهود.

السيد الرئيس،

إن أسوأ شكل لكراهية الإسلام وأكثرها انتشاراً يحكم الهند الآن. أيديولوجية "هندوتفا" المليئة بالكراهية، والتي يروج لها النظام الفاشي لمنظمة راشتريا سوايامسيفاك سانغ - حزب بهاراتيا جناتا، قد أطلقت العنان لحكم الخوف والعنف ضد الجالية المسلمة في الهند البالغ تعدادها ٢٠٠ مليون نسمة. الإعدام الغوغائي من قبل حراس البقر؛ ومذابح متكررة، مثل تلك التي حدثت في نيودلهي العام الماضي؛ وقوانين الجنسية التمييزية لتطهير الهند من المسلمين؛ وحملة لتدمير المساجد في جميع أنحاء الهند وطمس تراثها وتاريخها الإسلامي، كلها جزء من هذا المشروع الإجرامي.

كما شرعت نيودلهي فيما تسميه بشكل مشؤوم "الحل النهائي" لنزاع جامو وكشمير. وقامت بما يلي:

سلسلة من الإجراءات غير القانونية والأحادية الجانب في جامو وكشمير المحتلة منذ ٥ آب/أغسطس

؛٢٠١٩

أطلقت العنان لحكم الإرهاب من قبل قوة احتلال مكونة من ٩٠٠ ألف جندي؛

سجنت كبار القادة في كشمير؛

فرضت حملة مشددة على وسائل الإعلام والإنترنت؛

قمعت بعنف الاحتجاجات السلمية؛

خطفت ١٣ ألف شاب كشميري وعذبت المئات منهم؛

قتلت خارج نطاق القضاء مئات الكشميريين الأبرياء في "مواجهات" وهمية؛

وفرضت عقوبات جماعية بهدمها وحرقها أحياء وقرى بأكملها.

ولقد كشفنا النقاب عن ملف مفصل للانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان التي ترتكبها قوات

الأمن الهندية في جامو وكشمير المحتلتين.

ويصاحب هذا القمع جهود غير قانونية لتغيير التركيبة الديمغرافية للأراضي المحتلة وتحويلها من أغلبية

مسلمة إلى أقلية مسلمة.

هذه الأعمال الهندية تنتهك قرارات مجلس الأمن بشأن جامو وكشمير. وتتص هذه القرارات بوضوح

على أن "التصرف النهائي" في الأراضي المتنازع عليها ينبغي أن يقره شعبها، من خلال استفتاء حر ونزيه

يُعد تحت رعاية الأمم المتحدة.

كما أن أعمال الهند هذه في جامو وكشمير المحتلتين تنتهك القوانين الدولية لحقوق الإنسان والقوانين

الإنسانية الدولية، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، وتصل إلى مرتبة "جرائم حرب" و"جرائم ضد الإنسانية".

إن من المؤسف، ومن المؤسف جدا، أن نهج العالم إزاء انتهاكات حقوق الإنسان يفتقر إلى الإنصاف،

بل هو حتى انتقائي. إن الاعتبارات الجيوسياسية، أو المصالح التجارية للشركات، كثيرا ما تجبر القوى الكبرى

على التغاضي عن تجاوزات البلدان "المنتسبة" إليها.

وأكثر تجليات هذه المعايير المزدوجة هي في حالة الهند، حيث يُسمح لنظام منظمة راشتريا سوايامسيفاك

سانغ - حزب بهاراتيا جناتا هذا بالإفلات التام من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان.

إن أحدث مثال على الهمجية الهندية هو الخطف القسري لرفات الزعيم الكشميري العظيم سيد علي شاه

جيلاني من أسرته، مما حرمه من جنازة ودفن إسلاميين مناسبين، وفقا لرغباته وتقاليده الإسلامية.

وكان هذا العمل، الذي يخلو من أي مسوغ قانوني أو أخلاقي، مخالفا حتى للمعايير الأساسية للياقة

الإنسانية. إنني أدعو هذه الجمعية العامة إلى المطالبة بالسماح بدفن رفات سيد جيلاني في "مقبرة الشهداء"

وبالشعائر الإسلامية المناسبة.

السيد الرئيس،

إن باكستان راغبة في السلام مع الهند ومع جميع جيرانها أيضا. لكن دوام السلام بين باكستان والهند وفي المنطقة يتطلب حلا عادلا لنزاع جامو وكشمير وفقا لقرارات مجلس الأمن ورغبات الشعب الكشميري.

في شباط/فبراير الماضي، أكدنا من جديد على تفاهم وقف إطلاق النار المبرم في عام ٢٠٠٣ على طول خط المراقبة. وكان الأمل معقودا على أن يؤدي ذلك إلى إعادة النظر في هذه الاستراتيجية في نيودلهي. ومن المحزن أن حكومة حزب بهاراتيا جاناتا كثفت القمع في كشمير ولا تزال تُفسد المناخ بهذه الأعمال الهمجية.

الهند هي التي تقع على عاتقها مسؤولية تهيئة البيئة المواتية للتواصل المجدي والموجه نحو تحقيق النتائج. ولهذا، يتعين عليها أن:

أولا، التراجع عن تدابيرها الأحادية وغير القانونية التي أُتخذت منذ ٥ آب/أغسطس ٢٠١٩؛

ثانيا، وقف قمعها لشعب كشمير وانتهاكات حقوقه الإنسانية؛

وثالثا، وقف التغييرات الديمغرافية في الإقليم المحتل والرجوع عنها.

من الضروري أيضا منع نشوب نزاع آخر بين باكستان والهند. إن الحشد العسكري الهندي، وتطوير الأسلحة النووية المتقدمة، واكتساب القدرات التقليدية المزعجة للاستقرار، من شأنها أن تقوض الردع المتبادل بين البلدين.

والآن سيدي الرئيس، أريد أن أتحدث عن أفغانستان. بالنسبة للوضع الحالي في أفغانستان، ولسبب ما، يُلقى سياسيون في الولايات المتحدة وبعض السياسيين في أوروبا باللوم على باكستان في التحول الذي طرأ على الأحداث.

من هذا المنبر، أريدهم جميعا أن يعلموا أن البلد الذي عانى أكثر من غيره، باستثناء أفغانستان، كان باكستان، حين انضمنا إلى حرب الولايات المتحدة على الإرهاب بعد ١١ أيلول/سبتمبر.

فلقد لقي حوالي ٨٠ ألف باكستاني حتفهم. وخسر اقتصادنا ١٥٠ بليون دولار. وهناك ٣,٥ مليون باكستاني مشرد داخليا. ولماذا حدث هذا؟ في الثمانينات كانت باكستان دولة تقف على خط المواجهة في القتال ضد احتلال أفغانستان. دربت باكستان والولايات المتحدة جماعات المجاهدين على الكفاح من أجل تحرير أفغانستان. وكان من بين جماعات المجاهدين تلك تنظيم القاعدة، وجماعات مختلفة من جميع أنحاء العالم. كان هناك مجاهدون، مجاهدون أفغان. وكان هؤلاء يُعتبرون أبطالاً.

لقد دعاهم الرئيس رونالد ريغان إلى البيت الأبيض في عام ١٩٨٣. وحسب ما ورد في تقرير إخباري، قارنهم بالأباء المؤسسين للولايات المتحدة. لقد كانوا أبطالاً.

ثم يأتي عام ١٩٨٩، ويغادر السوفييات، وكذلك الأميركيون - وتخلوا عن أفغانستان. تُركت باكستان ولديها ٥ ملايين لاجئ أفغاني. تركونا ولدينا جماعات طائفية متشددة لم يكن لها أي وجود من قبل. ولكن أسوأ ما في ذلك هو أنه بعد عام فرضت الولايات المتحدة جزاءات على باكستان. لقد شعرنا بأنه تم استغلالنا. ننقل بالزمن إلى ١١ أيلول/سبتمبر، وتصبح الولايات المتحدة بحاجة إلى باكستان مرة أخرى، وذلك لأن التحالف الذي قاده الولايات المتحدة آنذاك كان يغزو أفغانستان، ولم يكن من الممكن القيام بذلك من دون أن تقدم باكستان كل الدعم اللوجستي.

ماذا حدث بعد ذلك؟

نفس المجاهدين الذين دربناهم، والذين يحاربون الاحتلال الأجنبي كواجب مقدس، حرب مقدسة أو جهاد، انقلبوا ضدنا.

فقد اعتبرونا متعاونين ضدهم.

وأعلنوا الجهاد علينا. ثم على طول الحزام القبلي المتاخم لأفغانستان - الحزام القبلي شبه المستقل في باكستان - حيث لم يكن هناك جيش باكستاني منذ استقلالنا، تعاطف الناس بشدة مع حركة طالبان الأفغانية، لا بسبب أيديولوجيتهم الدينية ولكن بسبب قوميتهم البشتونية وهي قوية جدا. ثم هناك ثلاثة ملايين لاجئ أفغاني لا يزالون في باكستان جميعهم من البشتون، ويعيشون في المخيمات. ٥٠٠ ٠٠٠ في أكبر المخيمات، ١٠٠ ٠٠٠ مخيم. جميعهم على صلة بحركة طالبان الأفغانية ويتعاطفون معها.

إذن، ماذا حدث؟ هم كذلك انقلبوا على باكستان. فأول مرة ظهرت عندنا حركة طالبان متشددة في باكستان. وهم كذلك شنوا هجمات على حكومة باكستان. وعندما دخل جيشنا المناطق القبلية لأول مرة في تاريخنا - فكلما دخل جيش إلى مناطق مدنية، تحدثت أضرار جانبية - وقعت أضرار جانبية، ضاعفت المسلحين الذين يسعون إلى الانتقام. ولكن ليس ذلك فحسب. يجب أن يعرف العالم أن الولايات المتحدة شنت ٤٨٠ هجمة بطائرات صغيرة موجهة عن بعد. وكلنا نعلم أن هجمات الطائرات بدون طيار ليست دقيقة جدا. فهي تسبب أضرارا جانبية تفوق عدد المسلحين الذين تستهدفهم.

لذا، فإن الأشخاص الذين قتل أقرابهم سعوا إلى الانتقام من باكستان. وفي الفترة بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٤، كانت هناك ٥٠ جماعة مسلحة مختلفة تهاجم دولة باكستان.

وفي مرحلة ما كان الناس، أشخاص أمثالنا، قلقين على ما إذا كنا سننجو من هذا. فقد كانت هناك تفجيرات في جميع أنحاء باكستان. وكانت عاصمتنا كالحصن.

ولولا وجود جيش من أكثر الجيوش انضباطا في العالم وواحدة من أفضل وكالات الاستخبارات في العالم، أعتقد أن باكستان كانت ستتهار.



لذا، عندما نسمع هذا في النهاية. أن هناك الكثير من القلق في الولايات المتحدة حول مساعدة المترجمين الفوريين وكل من ساعد الولايات المتحدة. فماذا عنا؟

إن السبب الوحيد في معاناتنا كثيرا هو أننا أصبحنا حليفا للولايات المتحدة - للتحالف - في الحرب في أفغانستان. ووقعت هجمات من الأراضي الأفغانية على باكستان. فعلى الأقل كان يجب أن تكون هناك كلمة تقدير. ولكن تخيلوا كيف نشعر عندما نلام، بدلا من أن نقدر، على ما آلت إليه الأمور في أفغانستان.

وبعد عام ٢٠٠٦ أصبح واضحا لكل من فهم أفغانستان وتاريخها أنه لن يكون هناك حل عسكري في أفغانستان. فذهبت إلى الولايات المتحدة وتحدثت إلى فرق تكبير والنقيت بالسيناتور بايدن آنذاك والسيناتور جون كيري والسيناتور هاري ريد - وحاولت أن أشرح لهم أنه لن يكون هناك أي حل عسكري، وأن التسوية السياسية هي السبيل للمضي قدما. لم يتفهم الأمر أي منهم حينها.

ولسوء الحظ، كانت النقطة التي أخطأت فيها الولايات المتحدة هي محاولة فرض حل عسكري. وإذا كان العالم بحاجة اليوم إلى معرفة سبب عودة طالبان إلى السلطة، فإن كل ما يتعين عليه القيام به هو إجراء تحليل متعمق للأسباب التي دعت إلى استسلام جيش أفغاني قوي قوامه ٣٠٠ ٠٠٠ فرد ومجهز تجهيزا جيدا - وتذكروا أن الأفغان من أشجع الأمم على وجه الأرض - من دون قتال.

وفي اللحظة التي يتم فيها إجراء تحليل عميق لهذا الأمر، سيعرف العالم سبب عودة طالبان إلى السلطة، وهو ليس باكستان.

السيد الرئيس

الآن ينبغي للمجتمع الدولي بأسره أن يفكر في سبيل المضي قدما. فهناك طريقتان يمكننا أن نسلكهما. إذا أهملنا أفغانستان الآن فإن نصف سكان أفغانستان، وفقا للأمم المتحدة، معرضون بالفعل للخطر وبحلول العام المقبل سيتدنى ما يقرب من ٩٠ في المائة من سكان أفغانستان إلى ما دون خط الفقر. فهناك أزمة إنسانية كبيرة تلوح في الأفق. وسيكون لذلك تداعيات خطيرة ليس فقط على جيران أفغانستان بل في كل مكان. إن زعزعة استقرار أفغانستان وانتشار الفوضى فيها سيجعلها مرة أخرى ملاذا آمنا للإرهابيين الدوليين - وهو السبب الذي جعل الولايات المتحدة تأتي إلى أفغانستان في المقام الأول.

لذلك، فإن هناك سبيل واحد فقط يمكن سلوكه. يجب علينا أن نعزز الحكومة الحالية ونحقق استقرارها، من أجل مصلحة شعب أفغانستان.

بماذا وعدت طالبان؟

بأنهم سيحترمون حقوق الإنسان.

وسيشكلون حكومة شاملة.

ولن يسمحوا للإرهابيين باستخدام أراضيهم. وقد منحوا عفوا عاما.  
وإذا ما حفزهم المجتمع الدولي وشجعهم على السير حسب قولهم هذا، فسيكون ذلك وضعا مفيدا للجميع.  
لأن هذه هي الشروط الأربعة التي كان يدور حولها الحوار بين الولايات المتحدة وطالبان في الدوحة.  
وإذا كان بوسع العالم أن يحفزهم على المضي في هذا الاتجاه، إذن فإن وجود قوات التحالف هذا الذي  
استمر عشرين عاما في أفغانستان لن يضيع على أية حال. لأن الإرهابيين الدوليين لن يستخدموا أراضيهم.  
وأختتم، السيد الرئيس، بحث الجميع على أن هذا وقت حرج بالنسبة لأفغانستان.  
ولا يمكنكم إضاعة الوقت. والمساعدة ضرورية هناك. فيتعين تقديم المساعدة الإنسانية هناك على  
الفور. وقد اتخذ الأمين العام للأمم المتحدة خطوات جريئة. أحثكم على تعبئة المجتمع الدولي والتحرك في  
هذا الاتجاه.  
وشكراً لكم.

## المرفق الخامس

خطاب السيد سكوت موريسون، رئيس وزراء كمنولث أستراليا

السيد الرئيس

يسرني أن أدلي ببيان أستراليا الوطني أمام الجمعية العامة.

هنا في كانبيرا، أنا على الأرض العتيقة لشعب نغونوال - أحد الشعوب الأصلية العديدة في أستراليا التي اعتنت بهذه القارة على مدى ٦٠ ٠٠٠ سنة.

وتذكرنا شعوبنا الأولى بأن العناية بالبلد - وبعضنا بعضا - هي جوهر إنسانيتنا المشتركة.

لقد كان العام الماضي عام شدائد غير عادية، حيث كافح العالم وتصدى لجائحة كوفيد-١٩ - وهي ما زالت تحدثم.

ولكنها شهدت كذلك على قدرة البشرية الرائعة على الصمود ومقدرتها ابداعية على التغلب على المشاكل وتقديم الحلول.

كل جيل يواجه دفة مصيره في خضم القلق والأمل.

وجيلنا لا يختلف.

واليوم، أود أن أتكلم عن ثلاثة من أكثر التحديات العالمية التي نواجهها معا إلحاحا.

التحديات التي تشكل عصرنا.

جائحة كوفيد-١٩ العالمية والتعافي الاقتصادي

السيد الرئيس

لقد وضع كوفيد-١٩ العالم أمام اختبار لم يسبق له مثيل.

إننا حزينون على الملايين الذين فقدناهم.

والملايين غيرهم الذين عانوا من هذا المرض الرهيب.

وبعد الكثير من الحزن والأسى، هناك أمل الآن وسبيل للمضي قدما.

فقد كان استحداث لقاح مأمون وفعال - لقاءات، الكثير منها - كان أحد أعظم إنجازات العصر الحديث.

غير أن مهمتنا الجماعية الآن هي نشرها - نشر عالمي للقاءات، الأكبر في تاريخ العالم.

وهنا في أستراليا، حصل أكثر من ٧٠ في المائة من سكاننا البالغين على الجرعة الأولى من اللقاح، وسيحصل أكثر من نصفهم على جرعتين.

إننا ندرك أن اللقاحات فعالة. فهي تقلل من خطر انتقال العدوى. وتقلل بدرجة كبيرة من خطر لزوم سرير المرض في المستشفى والمرض الشديد والوفاة.

كما إن ارتفاع معدلات التطعيم هو السبيل لاستعادة الكثير مما فقدناه وللتعايش مع هذا الفيروس - بثقة وسلامة وأمان وازدهار.

واللقاحات هي المفتاح للحفاظ على سلامة جيراننا كذلك.

وقد ساعدت أستراليا البلدان في جميع أنحاء منطقتنا على مكافحة هذه الجائحة - بمعدات الحماية الشخصية ومعدات الاختبار والعاملين الطبيين.

والآن نبذل كل ما في وسعنا لمساعدتهم للحصول على لقاحات آمنة وفعالة.

فلا سلامة لأي منا من دون سلامة الجميع. وعليه، فإن هذه هي الأولوية الأكثر إلحاحاً لأهم منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

وقد قدمنا بالفعل أكثر من ٣ ملايين جرعة إلى بلدان في جميع أنحاء منطقتنا - وهناك ملايين الجرعات في الطريق إليها.

وساهمنا أيضاً بمبلغ ١٣٠ مليون دولار في التزام السوق المسبقة لكوفاكس، التي قدمت أكثر من ٥١ مليون جرعة إلى جنوب شرق آسيا و ١,٧ مليون جرعة إلى أسرتنا في المحيط الهادئ وتيمور - ليشتي.

ونحن نستثمر أكثر من ٦٢٠ مليون دولار لشراء ملايين جرعات اللقاح، وتقديم المشورة التقنية، وتدريب العاملين الصحيين، ودعم سلسلة التبريد لأصدقائنا وجيراننا.

ويشمل ذلك الآن مساهمة قدرها ١٠٠ مليون دولار في شراكة اللقاحات الرباعية مع أصدقائنا الحميين الولايات المتحدة والهند واليابان.

وسيدعم ذلك زيادة الإنتاج بما لا يقل عن مليار جرعة بنهاية عام ٢٠٢٢، وسيوفر إمكانية الحصول على اللقاحات ودعم إيصالها إلى البلدان عبر المحيطين الهندي والهادئ.

وهذا هو الصواب بعينه.

وسيساعد على إبطاء انتشار الفيروس - ونأمل أن يحول دون ظهور المتحورات.

وعلينا أيضاً أن نمنع الأوبئة في المستقبل، وتؤيد أستراليا الدعوات إلى إنشاء منظمة صحة عالمية أقوى وأكثر استقلالية، مع تعزيز الرصد وصلاحيات الاستجابة للجائحة.

وينبغي أن يكون من واجب كل عضو في منظمة الصحة العالمية أن يشاركنا هذا الطموح إلى إنشاء منظمة الصحة العالمية التي يمكنها أن تسعى إلى حمايتنا جميعا في هذه الظروف.

ونحتاج أيضا إلى تسريع الجهود لتحديد كيفية ظهور كوفيد-19 لأول مرة.

وقد دعت أستراليا إلى مراجعة مستقلة، وترى أن فهم سبب هذا الوباء، ليس كقضية سياسية، ولكن باعتباره أمرا ضروريا، ببساطة، لمنع الوباء التالي.

نحن بحاجة إلى أن نعرف حتى نتمكن من منع هذا الموت وهذه الكارثة التي حلت بالعالم مرة أخرى.

وقد يكون هذا دافعنا الوحيد.

المنافسة الاستراتيجية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ

السيد الرئيس

لقد أكدت جائحة كوفيد-19 على الأهمية الحيوية للتعاون والتنسيق الدوليين.

إن أنماط التعاون التي حافظت على ازدهارنا وأمننا لعقود - تتعرض لضغوط متزايدة.

وكذلك المؤسسات التي ساعدت في الحفاظ على ذلك النظام الدولي القائم على القواعد لأكثر من سبعة عقود حتى الآن.

لقد تغيرت البيئة الاستراتيجية العالمية بسرعة، بل تدهورت في كثير من النواحي، ولا سيما في منطقة المحيطين الهندي والهادئ حيث نعيش هنا في أستراليا.

التغيرات التي نواجهها كثيرة ...

... سواء كانت التوترات حول المطالب الإقليمية ...

... التحديث العسكري السريع ...

... التدخل الأجنبي ...

... التهديدات السيبرانية ...

... التضليل ...

... وبالفعل، الإكراه الاقتصادي.

ومواجهة هذه التحديات تتطلب تعاوننا وهدفا مشتركا بين الدول ذات التفكير المماثل، وجميع الذين يشاركون هذا الهدف المتمثل في السلام والاستقرار والأمن - لتعزيز هذه الأهداف باعتبارها النتائج التي تعود بالنفع على جميع الشعوب أينما أتت وأيها كانت منظوراتها.

وترتبط مصالح أستراليا ارتباطا وثيقا بمنطقة المحيطين الهندي - الهادئ المفتوحة والجامعة والمرنة.

منطقة تتمتع فيها حقوق جميع الدول - مهما كانت كبيرة أو صغيرة - بالحماية.

هذا ما نؤمن به.

وتواصل أستراليا العمل البناء على تحقيق هذا الهدف - مع الوكالة والغرض والالتزام، وبناء شبكة من

الشراكات والعلاقات التي تدعم هذه الأهداف بحماس، وتسهم في تحقيقها.

مع أسرتنا في المحيط الهادئ - من خلال منتدى جزر المحيط الهادئ.

مع أصدقائنا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا - إلى حد كبير في صميم رؤيتنا الخاصة بمنطقة

المحيطين الهندي والهادئ.

من خلال الرباعية، مع خطة عملية للسلام والإسهام والأمن في منطقتنا.

مع شركائنا الاستراتيجيين الثنائيين الكثيرين - شركاء استراتيجيون شاملون.

ومع أصدقائنا وحلفائنا القدامى - الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

وقد تعززت هذه الشراكة بالطبع في الأسبوع الماضي بإعلان شراكتنا الثلاثية الأمنية المعززة الجديدة،

التي تهدف إلى تعزيز قضية السلام والاستقرار والأمن في منطقة المحيطين الهندي والهادئ لصالح جميع

الذين يعيشون داخل تلك المنطقة.

ومن الضروري أن تسعى البلدان إلى تحقيق هذه المصالح بطرق تتسم بالاحترام المتبادل وتدعم

الاستقرار والأمن.

أننا نريد الحفاظ على نظام دولي مفتوح قائم على القواعد يدعم السلام والازدهار والكرامة الإنسانية

وتطلعات جميع الدول ذات السيادة.

نظام عالمي يمكن فيه للدول ذات السيادة أن تزدهر، خالية من الإكراه، بالعمل التعاوني والهادف.

يمكنهم من التواصل والانخراط في زمالة مدعومة بنظام قائم على القواعد.

القواعد التي دعمت السلام والازدهار الإقليميين، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ومعاهدة عدم

انتشار الأسلحة النووية، التي تؤكد عليها كأستراليين والتي سنحترمها دائما.

يجب علينا تعزيز نظام مستدام قائم على القواعد ...

... مع ضمان قابليته للتكيف أيضا مع حقائق القوة العظمى في عصرنا.

ويجب على الأمم المتحدة أن تواصل تعزيز النظام الدولي القائم على القواعد، والحفاظ على المؤسسات التي تدعم ذلك النظام وتضمن فعاليته، كآليات وحوار وقضاء تدعم هذا النظام البالغ الأهمية وتحافظ عليه.

وتقدر أستراليا أيضا القواعد والمؤسسات التي تعزز التجارة الدولية ...

... نحن نعلم أن التجارة تجلب الثروة وتجمع بين الأمم...

... وهو أمر حيوي لتعافينا من التكاليف الاقتصادية لهذه الجائحة.

تحدي تغير المناخ والانتقال إلى اقتصاد طاقة عالمي صفري الانبعاثات.

وأخيراً، سيدي الرئيس،

إن أستراليا قد عقدت العزم على القيام بدورها في مواجهة التحدي العالمي المتمثل في تغير المناخ، في الوقت الذي ينتقل فيه العالم إلى اقتصاد صفري عالمي للطاقة - اقتصاد جديد للطاقة.

ولأستراليا سجل حافل عندما يتعلق الأمر بتحديد التزاماتنا وتحقيقها وتجاوزها بخفض انبعاثات غازات الدفيئة على نحو مسؤول.

لقد تجاوزنا التزاماتنا في كيوتو.

وكانت انبعاثاتنا في السنة حتى آذار/مارس ٢٠٢١ أقل بنسبة ٢١ في المائة من مستويات عام ٢٠٠٥.

وهذا سجل إنجازات قوى.

وقد تحقق ذلك من قبل الأستراليين عبر مجتمعنا - شركاتنا، والأسر الفردية، والشركات الصغيرة،

ومؤسساتنا، وحكوماتنا.

في أستراليا، لدينا بالفعل أعلى امتصاص للطاقة الشمسية على السطح في العالم. ونحن ننشر الطاقة المتجددة بما يقرب من ثمانية أضعاف المتوسط العالمي للفرد الواحد.

ونحن في طريقنا إلى تجاوز التزامنا في باريس لعام ٢٠٣٠ بخفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة تتراوح

بين ٢٦ و ٢٨ في المائة دون مستويات عام ٢٠٠٥.

سنحقق التزامنا هذا ونتجاوزه - سنتجاوزه بقوة.

ونحن ملتزمون بتحقيق صافي الانبعاثات الصفرية.

وستصدر حكومتي، الحكومة الأسترالية، استراتيجيتنا الطويلة الأجل لخفض الانبعاثات قبل مؤتمر الأمم

المتحدة المعني بتغير المناخ في غلاسكو في مؤتمر الأطراف السادس والعشرين.

ونحن نعلم أن العالم ينتقل إلى اقتصاد جديد للطاقة.

لم يعد الأمر يتعلق بإذا - أو حتى متى ذلك.

بل يتعلق بكيف يتم ذلك.

كيف نحقق خفض الانبعاثات العالمية - في انبعاثاتنا، وفي انبعاثات فرادى الدول - مع الاستمرار في رفع مستويات المعيشة في جميع الدول.

والجواب، كما أظهر لنا التاريخ مرارا وتكرارا، إنها تقنية - تقنيات عملية وقابلة للتطوير وقابلة للتطبيق تجاريا.

ولهذا السبب نستثمر حوالي ٢٠ مليار دولار لتسويق تقنيات جديدة واعدة مثل الهيدروجين النظيف والصلب الأخضر وتخزين الطاقة لفترات طويلة واحتجاز الكربون - وهو أمر حيوي للوفاء بالمهمة العالمية لتحقيق صافي انبعاثات صفري.

ونريد أن نعمل مع الجميع، أي البلدان الأخرى، لتسويق هذه التقنيات، وضمان قابليتها للتوسع والوصول إليها، في أقرب وقت ممكن.

وهذا أمر بالغ الأهمية لمصلحة البلدان النامية، التي نعلم جميعا أنها تواجه أشد التحديات في خفض انبعاثاتها.

وتحتاج البلدان النامية إلى استثمار يخلق فرص عمل في نفس التقنيات الإنتاجية والتجارية، وتقنيات الطاقة المتاحة للاقتصادات المتقدمة، مثل أستراليا.

وأستراليا شريك يعتمد عليه خلال هذه فترة الانتقال.

ونحن نعلم أننا إذا استطعنا دعم الاقتصادات النامية لتبني واستخدام التقنيات التي تحقق صافي الانبعاثات الصفري، ورؤية اقتصاداتها تنمو وتزيد من فرص العمل، فهذا ليس رائعا لتلك الاقتصادات وشعوبها فحسب، بل إنه مفيد أيضا لأستراليا.

ونحن نعلم أن نجاحهم سيكون أيضا نجاح لنا.

ولذا نحن محظوظون هنا في هذا البلد بالموارد الطبيعية، بما في ذلك الوقود الانتقالي، والموارد اللازمة لاقتصاد الطاقة الجديد.

وسوف نطبقها.

وسنطبقها في منطقتنا ونحن نواصل العمل مع شركائنا في جنوب شرق آسيا ومساعدتهم على تحقيق تحولاتهم في مجال الطاقة بنجاح من خلال التمويل والتجارة وبناء القدرات.

لدينا غلاف جوي عالمي واحد - ومن مصلحتنا المشتركة أن نعمل مع بعضنا البعض بهذه الطريقة.



ولهذا السبب تساعد البلدان الأخرى على الحد من انبعاثاتها وبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ أيضا.

ولهذا السبب خصصنا ١,٥ مليار دولار للتمويل المناخي العملي على مستوى العالم، وسيكون له تركيز خاص على عائلتنا في المحيط الهادئ، والتعامل مباشرة. نحن على مستوى هذا التحدي العالمي.

نحن على استعداد لتحقيق الوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر - وهو تحد نعلم أنه سيواجهه في شراكة.

وما لم نصل جميعا إلى تلك المرحلة - حسنا، لن نحقق هدفنا.

القيم الديمقراطية الليبرالية في أستراليا

السيد الرئيس،

لقد سعت أستراليا دائما إلى تقديم مساهمة إيجابية في مواجهة التحديات العالمية.

وصوتنا واضح ومباشر ومحترم وبناء.

وهو يعكس ثقتنا في من نحن وما ندافع عنه.

فنحن ديمقراطية ليبرالية فخورة.

إننا نؤمن بالنظام العالمي الذي يجذب الحرية - وهو نظام أنشئ من خلال المؤسسة الرفيعة للأمم المتحدة التي نلتف حولها من خلال هذه المساهمات، ويدعم كرامة جميع الناس وحرية تعبيرهم.

ونؤمن بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وسيادة القانون - وندعم ذلك بالكيفية التي نتابع بها هذه الأمور في بلدنا، وفي مجتمعنا، والكيفية التي نربي بها أطفالنا.

ولقد كانت أستراليا واحدة من ثماني دول فقط شاركت في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ونواصل تعزيز النظام الدولي لحقوق الإنسان.

وسنواصل الإعراب عن رأينا بشأن مسائل هامة مثل حقوق المرأة والفتيات، وحقوق الشعوب الأصلية، وإلغاء عقوبة الإعدام على الصعيد العالمي.

ولأن احترام حقوق وحرريات الفرد أمر هام في جوهره - فهو أساسي لقيمنا كشعب وكأمة.

كما أنه يرفع جميع المجتمعات والأمم أيضا - محققا نتائج أفضل من خلال الإدماج الاقتصادي، وتمكين المرأة، والاستدامة البيئية، وارتفاع مستويات المعيشة، وأكثر من ذلك بكثير.

وتسترشد إجراءات أستراليا بإيماننا بالكرامة المتأصلة لجميع الناس،

في كل مكان، ويغض النظر عن الظروف.

السيد الرئيس،

لقد تعلمنا من خلال الجائحة أن كل لحظة من لحظات التحدي تتطلب منا أن نفكر من جديد، وأن

نتفاعل مع بعضنا البعض، وأن نتعلم على طول الطريق.

إنها تجربة يفهمها كثيرون آخرون.

ولذا سنواصل الاستجابة لهذه اللحظة بالحوار والشراكة.

أشكركم، السيد الرئيس.

## المرفق السادس

خطاب السيدة ميتي فريديكسن، رئيسة وزراء الدانمرك

السيد الرئيس، ممثلي الدول الأعزاء،

لا أحد يمكنه أن يشك في أننا نعيش في عالم مترابط.

ونواجه تحديات عالمية. ولا يمكن التصدي لها إلا إذا عملنا معا.

وهي كوفيد-١٩؛ وانتهاكات حقوق الإنسان؛ وتغير المناخ؛

والفقر الآخذ في الازدياد. والنزاعات.

إن الدانمرك، بوصفها عضوا مؤسسا للأمم المتحدة، نصير قوي للحلول المشتركة.

واليوم، نحن بحاجة إلى التعاون العالمي أكثر من أي وقت مضى.

\*\*\*

وعلى مر التاريخ، دفعنا التضامن الدولي إلى الأمام.

ولدينا القدرة على القيام بذلك مرة أخرى

للتخلص من الجائحة.

ويجب أن نكفل إمكانية الحصول على اللقاحات على الصعيد العالمي.

فلا أحد منا يستطيع التخلص من كوفيد ما لم نستطع ذلك جميعا.

والدانمرك ملتزمة بالتضامن في مجال اللقاحات وكوفاكس، ركيزة اللقاحات في إطار مبادرة تسريع إتاحة

أدوات مكافحة كوفيد-١٩.

وفي الربيع، أعلننا عن التبرع ب ٣ ملايين جرعة لقاح.

وهذا الأسبوع، نعلن عن مضاعفة جهودنا.

ونهدف الآن إلى التبرع بأكثر من ٦ ملايين جرعة.

وهذا هو يمثل أكثر من لقاح واحد تبرع به كل مواطن دنماركي.

ويأتي ذلك بالإضافة إلى التزامنا تجاه مرفق كوفاكس بأكثر من ١٥ مليون دولار.

إذا أردنا أن نحارب هذا الجائحة، فعلينا أن نعزز قدرتنا على الوقاية من الأوبئة في المستقبل

والتصدي لها.

\* \* \*

كما أن التضامن الدولي لديه القدرة على منع وقوع كارثة مناخية. ويوضح أحدث تقرير للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ أننا نقف عند مفترق طرق عالمي. ويجب أن نواصل طريقنا نحو مستقبل أخضر. ويجب أن نفعل ذلك بشكل أسرع. ونحن بحاجة إلى الحفاظ على هدف اتفاق باريس على قيد الحياة. وهو حصر الاحترار العالمي في حدود ١,٥ درجة مئوية.

إن تغير المناخ يضرب أشد المجتمعات فقرا وضعفا في العالم. وستستجيب الدانمرك لنداء الأمين العام، وسنزيد بقدر كبير التمويل الدنماركي القائم على المنح المتعلقة بالمناخ إلى ما لا يقل عن ٥٠٠ مليون دولار سنويا بحلول عام ٢٠٢٣. ونخصص ٦٠ في المائة للتكيف في البلدان الفقيرة والضعيفة. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نعزز جهودنا لتعبئة التمويل العام والخاص من مصادر أخرى. وإجمالا، تهدف الدانمرك إلى المساهمة بما لا يقل عن ١ في المائة من الهدف الجماعي البالغ ١٠٠ بليون دولار.

وفي الوقت نفسه، نركز تركيزا كاملا على خفض الانبعاثات في بلدنا. وستكون الدانمرك محايدة مناخيا في موعد أقصاه عام ٢٠٥٠. ونلتزم بخفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ٧٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠. لقد قررنا إنهاء إنتاج النفط والغاز، وبناء أول جزر الطاقة في العالم. وبمرور الوقت، سوف تولد طاقة نظيفة لملايين الأسر الأوروبية. وندعوكم جميعا إلى أن تحذوا نفس الحذو. والقيام بذلك على وجه السرعة. وكل واحد منا بحاجة إلى العمل والتكيف بشكل فردي. ولكن علينا أيضا أن نعمل من أجل الصالح العام.

\* \* \*

وهذا هو الحال في أفغانستان أيضا. فالحالة الراهنة تبعث على القلق. ومن أجل شعب أفغانستان الذي طالبت معاناته؛ ومن أجل النساء والأطفال؛ ومن أجل المجتمع الدولي؛

ونحن بحاجة إلى استجابة قوية ومنسقة على نطاق واسع. وكانت المساهمة في مؤتمر المانحين الدولي في الأسبوع الماضي خطوة هامة.

وأود أن أعرب عن تقديري لالتزام شركائنا الدوليين في المجال الإنساني. فهم يقدمون المساعدة المنقذة للحياة في أفغانستان وفي العديد من الأماكن الأخرى.

إن بعثات السلام تحافظ على السلام وتمنع نشوب النزاعات وتمهد الطريق للتقدم كل يوم في جميع أنحاء العالم.

ولا ينبغي نسيان أي شعب في مناطق النزاع.

ويجب أن نشمل الشعوب التي استبعدت، وتلك التي كانت بلا حول ولا قوة.

وللنساء والشباب دور حيوي يضطلعون به في بناء السلام ومنع نشوب النزاعات.

ولا تزال الدانمرك ملتزمة بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن.

\* \* \*

والتضامن الدولي لديه القدرة على أن يعطينا الأمل

الأمل في مستقبل أفضل في الأماكن التي نسميها أوطاننا، الأمل في الحماية عندما نحتاج إليها.

ولكن بالنسبة للكثيرين في جميع أنحاء العالم، فإن هذا الأمل يأتي بثمن باهظ.

إننا نترك مصير الكثير من الناس في يد مهربي البشر.

إن نظام اللجوء والهجرة الحالي لا يعالج التحديات التي نواجهها اليوم.

ويلزم أن نقوم بعمل أفضل وننقذ الأرواح ونمنع الاغتصاب والإساءة.

وهو ما يستدعي حلولاً مشتركة جديدة.

إن حكومتي مصممة على معالجة الأسباب الجذرية.

وقد خصصنا مبلغاً كبيراً من التمويل لمناطق النزاع من أجل المساعدة في تهيئة الظروف لمستقبل

أفضل يعيش فيه الناس، ومساعدة المزيد من الناس.

وعلينا أن نعمل معاً لضمان الهجرة الآمنة والمنظمة. وحماية المحتاجين

\* \* \*

إن الدانمرك ملتزمة تجاه أمم متحدة وقوية. وهذا يحمي النظام الدولي القائم على القواعد، ويعزز عالماً

أكثر تقدمية، ويكافح الظلم.

وفي العام الماضي، طلبنا إلى الأمين العام أن يقدم لنا تقريراً - نحن الدول الأعضاء - مع توصيات لتعزيز خطتنا المشتركة.

وقد قام بذلك. وعلينا جميعاً الآن أن نعمل على أساس هذه التوصيات.

وينبغي تجديد العقد الاجتماعي بين الحكومات والشعوب. في مجتمعاتها وعلى الصعيد العالمي والدانمرك، بوصفها مضيئة مؤتمر القمة الاجتماعي في عام ١٩٩٥، تشعر بمسؤولية كبيرة، حتى نتمكن من التجمع مرة أخرى في عام ٢٠٢٥ ومواصلة العمل من أجل أهداف التنمية المستدامة، بعد ثلاثين عاماً من كوبنهاغن وعلى الطريق إلى عام ٢٠٣٠.

وشكراً لكم.

## المرفق السابع

خطاب السيد أندرو هولنيس، رئيس الوزراء ووزير الدفاع والنمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل في

## جامايكا

معالي السيد عبد الله شاهد، أتكلم بالتهنئة على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة.

كما أثنى على سلفكم معالي السيد فولكان بوزكير على عمله خلال الذكرى السنوية الخامسة والسبعين التاريخية وهي سنة صعبة للغاية بالنسبة للأمم المتحدة وأعضائها خلال مكافحتنا لجائحة كوفيد-19 المفاجئة. معاليكم، نؤكد لكم التزام جامايكا المستمر بالتعاون مع الأعضاء سعياً لإيجاد حلول عملية للتحديات العالمية المستمرة، ولا سيما جائحة كوفيد-19 المستمرة. ويجب أن نلقي نظرة جديدة على كيفية إعادة البناء المستدام وتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتركيز مجدداً على العدالة الاجتماعية والعمل المناخي.

السيد الرئيس،

نرحب بموضوع مناقشة هذا العام وتركيزه على بناء القدرة على الصمود في الوقت الذي يبحث فيه العالم عن سبل لإدارة الجائحة وآثارها المروعة على جميع جوانب الوجود البشري. ويجب علينا أن نبعث الأمل لكي نخرج من هذه الجائحة على نحو أفضل وأقوى مما كنا عليه من قبل.

السيد الرئيس،

إن من صميم بناء القدرة على الصمود أن نستعيد صحة شعبنا ورفاهه. لقد أدت الجائحة إلى تفاقم التحديات في هذا المجال، ولا سيما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل جامايكا، التي تواجه بالفعل موارد محدودة في القطاع الصحي.

ومما يؤسف له أكثر إزهاق الكثير من الأرواح التي نقدم التعازي فيها. وهناك شكوك متزايدة مع استمرار الجائحة وظهور متحور جديد منها. وفي حين أن جهود التخفيف للمساعدة على الحد من انتقال العدوى والوفيات لا تزال حاسمة، فإن الحل الطويل الأجل يجب أن يتمثل في اللقاحات التي يمكن للجميع الحصول عليها. ونعلم أن اللقاحات لن تكون ناجعة إلا ببلوغ مستوى حرج فيها. إن تقاسم اللقاحات بطريقة استراتيجية يخدم الصالح العام العالمي حيث لن يتمتع أي بلد بالأمان إلى أن يصبح الجميع في مأمن من الجائحة. تؤيد جامايكا اتباع نهج منسق عالمياً لزيادة إنتاج اللقاحات وتوزيعها بطريقة منصفة، وأن تكون الأمم المتحدة محورا له.

ونرحب بالدعم الذي تلقيناه من الشركاء الثنائيين والدوليين ومن خلال مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19. لقد اعتبر هذا المرفق تعبيراً عن تعددية الأطراف مما أدى إلى تطلعات كبيرة للأمل في هذا النهج

الجماعي. بيد أنه لم يحقق تلك التوقعات حتى الآن، لأن مثله النبيلة قد قوضتها المساعي القومية في وقت تتطلب فيه الجائحة اتخاذ إجراءات عالمية منسقة للمفارقة. وعلى الرغم من ذلك فإننا نؤمن بالمزايا الأساسية للمرفق وندعو إلى تعاون دولي عاجل ومنتزاد لتجنب اتساع الفجوة في الانتعاش في جميع البلدان والمناطق.

السيد الرئيس،

اليوم نرى بعض البلدان تتلقى "عائدا رقميا" في حين تعاني بلدان أخرى من عواقب "الفجوة الرقمية". وهناك حاجة إلى التصدي لهذه المسألة على وجه السرعة دعما لتدابير التكيف مع جائحة كوفيد-19 والاستجابة لها والتعافي منها. لقد أتاح تسارع الرقمنة والعمل والتعليم عن بعد والتجارة الإلكترونية والتوصيل الافتراضي للخدمات الأساسية فرصة لازدهار أولئك المتصلين رقميا بينما أدى ذلك إلى تفاقم أوجه عدم المساواة التي يواجهها غير المتصلين رقميا. ويتجلى ذلك بشكل خاص في مناطقنا الريفية بين الجنسين وعموما بين أفقر الناس وأكثرهم ضعفا.

وستتطلب معالجة العواقب السلبية لذلك مشاركة أكبر من القطاعين العام والخاص في بناء الأسس لتحقيق التنمية الطويلة الأجل. ويعني عدم السماح بتخلف أحد عن الركب أن يتصل الجميع بشبكة الإنترنت. لهذا السبب تعمل جامايكا على ضمان توفير الأدوات اللازمة للتكيف والازدهار لمواطنينا.

السيد الرئيس،

لقد حفزت جائحة كوفيد-19 أيضا على الابتكار وإيجاد أشكال جديدة من التعاون عبر القطاعات. ونحن ملتزمون بوضع إطار مستدام لضمان توافر رأس المال البشري اللازم لتلبية الاحتياجات المتنامية والمتغيرة للاقتصاد. تتخذ جامايكا نهجا شاملا لتحسين محو الأمية الرقمية من خلال زيادة فرص الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها بنسبة 50 في المائة في المؤسسات العامة والمدارس والمناطق العامة الرئيسية في البلد على مدى السنوات الأربع المقبلة. ونشرك قطاعنا الخاص أيضا لتحسين تطبيق العلوم والتكنولوجيا والابتكار في المؤسسات التعليمية لأجل تحقيق التنمية الوطنية.

ونعتقد أنه ينبغي دعم البلدان في جهودها الرامية إلى بناء بنية تحتية رقمية قوية ومرنة. ويمكن أن يكون هذا الاستثمار العام بمثابة مضاعف للقوة من أجل تضيق الفجوات الناجمة عن النتائج الإنمائية غير المتكافئة. وهناك حاجة إلى توفير اتصال رقمي شامل وآمن وميسور التكلفة لضمان التنمية الشاملة والمستدامة. لذلك ندعو إلى زيادة التحالف الرقمي في إطار المجتمع الدولي وندعم الفريق الرفيع المستوى التابع للأمم العام للأمم المتحدة المعني بوضع خريطة طريق التعاون الرقمي.

السيد الرئيس،

لقد فرضت التحديات المتعددة المرتبطة بجائحة كوفيد-19 ضغطا شديدا على حساباتنا المالية، الأمر الذي يهدد استقرار اقتصادنا الكلي الذي تم بناؤه بشق الأنفس. لقد بينت الجائحة مدى سرعة تآكل مكاسبنا



الإنمائية وأن هناك الكثير مما يتعين على المجتمع الدولي القيام به لضمان مستقبل مرّن لأضعف الفئات. ويجب علينا أن نتفائل بقدرتنا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة حتى بعد تعديل الجداول الزمنية.

السيد الرئيس،

لقد عقدتُ في العام الماضي، إلى جانب رئيس وزراء كندا والأمين العام للأمم المتحدة ورؤساء الدول والحكومات والشركاء الدوليين الرئيسيين مبادرة تمويل التنمية في مرحلة جائحة كوفيد-19. وكانت النتيجة طموحة وعملية في نفس الوقت بالإضافة إلى خيارات سياساتية لدعم الاستجابة للجائحة والتعافي منها لينظر فيها المجتمع الدولي. ويجب علينا الآن أن نتخذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

السيد الرئيس،

فيما يخص جامايكا فنحن نتوقع انتعاشا حقيقيا في الناتج المحلي الإجمالي في غضون أربع سنوات نظرا للقوة النسبية لاقتصادنا وحزم الحوافز التي نعدت محليا ودوليا على حد سواء. ومع ذلك، سوف نحتاج إلى حيز مالي وتمويل كافيين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولكي نكون قادرين على الاستجابة للآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الجائحة والتعافي منها نظرا للمتطلبات المرتفعة لخدمة الديون.

ويشكل استمرار استخدام تدابير التنمية التي لا تأخذ في الاعتبار جميع أوجه الضعف في الدول الجزرية الصغيرة النامية عائقا رئيسيا أمام جهودنا الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونحن الذين نعيش في واحدة من أكثر المناطق عرضة للكوارث في العالم الأكثر عرضة للخطر مما تشير إليه بيانات دخلنا.

ونكرر اليوم أن النظر في مستوى تميمتنا يجب أن يرتبط بأوجه ضعفنا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وبعد هذا الأساس المنطقي الركيزة التي يستند إليها مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة النامية وللعمل الجاري للأمم المتحدة بشأن هذه المسألة على النحو الذي أقرته الجمعية العامة في العام الماضي.

السيد الرئيس،

لقد أبلغ مصرف التنمية الكاريبي عن ارتفاع ديون الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى مستويات لا يمكن تحملها منذ انتشار الجائحة. وارتفع عدد بلدان منطقة البحر الكاريبي التي تزيد فيها نسبة الدين قياسا إلى الناتج المحلي الإجمالي على 60 في المائة من 9 إلى 13 في المائة مع زيادة متوسط نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 85 في المائة.

وتدعو جامايكا إلى تنقيح معايير تخرجها لأن نظام التصنيف الذي تستخدمه المؤسسات المالية الدولية ليس مناسباً. ونتفق مع الأمين العام للأمم المتحدة في تقييمه، بأن التخرج يجب أن يكون مكافأة وليس عقاباً. وبينما نسعى إلى بناء أقوى في عقد العمل هذا ندعو المجتمع الدولي إلى التعامل مع واقع ما بعد جائحة كوفيد-19 بحيث يضمن المزيد من الاستثمار والتمويل لدعم التنمية والنمو الاقتصادي في الدول الجزرية

الصغيرة النامية. كما نسعى إلى إعادة توجيه النظام المالي الدولي لمواءمة التمويل مع التنمية المستدامة لتسريع مساعيها لتحقيق أهدافنا الإنمائية المستدامة.

السيد الرئيس،

لا يزال تغير المناخ أحد التحديات العالمية الحاسمة في عصرنا ويشكل مصدر قلق أكبر للأجيال المقبلة. وستعرض قدرتنا على تحقيق التنمية المستدامة للخطر إذا لم نجد حلولاً حقيقية لحالة الطوارئ المناخية الجارية.

ويتزايد الطلب من أجل التكيف مع المناخ، ولكن الخوف من ألا يتحقق هذا التكيف يزداد أيضاً. والحقيقة الأكثر إثارة للقلق هي ما توصلت إليه الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ من أن التأثير البشري على مناخ الأرض قد أدى بالفعل إلى تغيرات غير مسبوقة ولا رجعة فيها. ولم تتمكن الدول الجزرية الصغيرة النامية، في جهودها لمكافحة هذه التغيرات، من الحصول على التمويل في مجال المناخ بالوتيرة والحجم اللازمين.

وبدلاً من ذلك، اضطررنا إلى إنفاق أموال كبيرة على الخسائر والأضرار، بدعم مالي محدود من كبرى الجهات المسببة للانبعاثات. وتتضم جامايكا إلى جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية في الدعوة إلى تقديم مبلغ ١٠٠ بليون دولار سنوياً الذي تعهدت به الجهات المانحة الدولية في عام ٢٠١٥.

ويجب أن يحقق مؤتمر الأطراف السادس والعشرين تقدماً كبيراً بشأن المسائل ذات الأولوية المتعلقة بتمويل تغير المناخ والخسائر والأضرار والتكيف والتخفيف، فضلاً عن وضع خطط فعالة لتغير المناخ.

السيد الرئيس،

تعترف اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بأن المحيط تراث مشترك للبشرية. وكما بينت العلوم والبحوث، يجب أن نرى أيضاً أن المحيطات تؤدي دوراً حيوياً كمخفف لأثر المناخ. ونؤيد وضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية. ونتطلع إلى الاختتام الناجح للمفاوضات بشأن معاهدة دولية في إطار الاتفاق في عام ٢٠٢٢.

السيد الرئيس،

نؤكد من جديد أهمية النهج المتعددة الأطراف لإزاء مسائل السلام والتنمية، والدور المحوري للأمم المتحدة في معالجتها. ونؤيد حل النزاعات، سواء في الشرق الأوسط أو في منطقة البحر الكاريبي أو في أي مكان آخر، من خلال الحوار والتسوية التفاوضية.

وندعو إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على

كوبا.

السيد الرئيس،

لا يزال الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يشكل تحدياً يومياً لأمن المواطنين، وهو مصدر قلق بالغ لجامايكا. إن توافر هذه الأسلحة وذخائرها على نطاق واسع عامل تمكين رئيسي للنزاع والجريمة المتوطنة، ويمثل خطراً كبيراً على أمننا الداخلي، ويعزز الأنشطة الإجرامية التي تزعزع استقرار النظام الاجتماعي. وسنعمل مع جميع شركائنا على تعزيز قدرة الدول الأعضاء على معالجة المسائل المتصلة بمراقبة الأسلحة ونزع السلاح، من خلال منع تحويل وجهة الأسلحة التقليدية إلى السوق غير المشروعة. وتظل هذه المسألة أولوية بالنسبة لجامايكا، حيث نسعى إلى الحصول على مساعدة شركائنا الثنائيين والإقليميين والدوليين في معالجة هذه المسألة.

السيد الرئيس،

إن الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة اعترف بالدور المحوري للمنظمة التي نواصل تكليفها بولايات وتحديات جديدة. فلنعد العزم، بنفس الحماس، على تزويد المنظمة بالأدوات والموارد المالية اللازمة لتمكينها من الاضطلاع بفعاليتها بدورها القيادي في صون السلام والأمن الدوليين وضمن الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للبشرية.

ويجب أن تكون رؤيتنا المشتركة رؤية يمكن للأمم المتحدة أن تعمل بموجبها، وستعمل، بوصفها حافزاً للأمل والتغيير والسلام وكأداة للتقدم نيابة عن جميع شعوب العالم.

وشكراً لكم.

## المرفق الثامن

خطاب السيد تيموثي هاريس، رئيس الوزراء ووزير التنمية المستدامة والأمن الوطني وتمكين الشعب وتمكين الدوائر الانتخابية في سانت كيتس ونيفس

السيد الرئيس، السيد الأمين العام، حضرات المندوبين الموقرين،

يشرفني ويسعدني أن أخطب الجمعية العامة للأمم المتحدة اليوم.

وبالنيابة عن شعب سانت كيتس ونيفس، أتقدم بالتهنئة إلى معالي السيد عبد الله شاهد، وزير خارجية دولة جزرية صغيرة نامية مماثلة لبلدي، على انتخابه لرئاسة الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وأشكر سلفه على عمله القيم خلال الدورة الخامسة والسبعين، وأغتتم هذه الفرصة أيضاً لتهنئة الأمين العام أنطونيو غوتيريش على تعيينه لولاية ثانية.

وأشيد بالاجتهاد والالتزام والمثابرة التي أظهرها في توجيه أسرة الأمم المتحدة على أفضل وجه ممكن من خلال هذه الجائحة.

إن موضوع هذه المناقشة للجمعية العامة موضوع مناسب. ويذكّرنا بأنه يجب علينا أن نحافظ على إيماننا بتعددية الأطراف والتعاون الدولي لتحقيق أهدافنا وإعادة البناء على نحو مستدام.

لقد تحدثت الأشهر الـ ١٨ الماضية الجميع، في كل مكان، ومع ذلك ها نحن ذا - مجتمعون مرة أخرى بصفقتنا الجمعية العامة - لإيجاد حلول عالمية للمشاكل العالمية.

الصحة وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)

لم نفر بعد في المعركة ضد كوفيد-١٩ ولا يزال تأثيره المدمر على مجتمعاتنا واقتصاداتنا مستمراً.

ونحن نؤمن إيماناً قوياً بأنه لا أحد في مأمن إلى أن يصبح الجميع آمنين، وهذا يتطلب الحصول العادل على اللقاحات وغيرها من المنتجات والتكنولوجيات الطبية.

وأثني على المجتمع الدولي لاستجابته للنداءات الداعية إلى الإنصاف في إتاحة اللقاحات، ويسرني أن أقول إن سانت كيتس ونيفس ليست سوى واحدة من البلدان العديدة التي استفادت من مرفق كوفاكس الذي أنشأته منظمة الصحة العالمية في بداية الجائحة. وأود أيضاً أن أشكر شركاءنا الثنائيين على كرمهم في تزويدنا باللقاحات.

لقد تم تطعيم ٦٦ في المائة من سكان سانت كيتس ونيفس البالغين تطعياً كاملاً، وتلقى أكثر من ٧٥ في المائة من السكان المستهدفين الجرعة الأولى. ونسعى إلى تحسين هذه الإحصاءات في المستقبل القريب.

وقد استجاب مواطنونا بتفانٍ لدعواتنا إلى التباعد الاجتماعي والتزموا بغيره من بروتوكولات كوفيد-١٩، وأدوا دوراً نشطاً في الحد من جائحة كوفيد-١٩ والمساعدة في التغلب على انتشاره في المجتمع.

ولا تزال أنماط الحياة الصحية عنصراً محورياً في معركتنا ضد كوفيد-١٩، لا سيما ونحن نواصل إيلاء الأولوية لتقديم الرعاية الصحية للأشخاص الذين يعانون من أمراض غير معدية والذين هم الأكثر عرضة لمخاطر المرض.

ومن الأمور البالغة الأهمية ضرورة مواصلة الاستثمار في نظام صحي قادر على الصمود وفي خدمات صحية عامة شاملة. كما أن الصحة النفسية والرفاه أمران حيويان، ولهذا السبب قدمنا خطة شاملة للصحة العقلية لتوفير الدعم النفسي والاجتماعي من خلال المركز الوطني للاستشارات.

ومن المحزن أن الأثر الاقتصادي للجائحة سيظل محسوساً لسنوات قادمة. فعندما بدأت الجائحة، توقفت السياحة التي تشكل أكبر محرك اقتصادي لنا، مما تسبب في بطالة كبيرة وعمالة ناقصة. وعانت الشركات نتيجة للإغلاقات.

واتخذنا إجراءات لتوفير برامج الحماية الاجتماعية للمحتاجين. ونفذنا حزمة تحفيز مركزة لكوفيد-١٩ بقيمة ١٢٠ مليون دولار، وخفضنا ضريبة دخل الشركات لأصحاب العمل الذين احتفظوا بنسبة ٧٥ في المائة من القوى العاملة لديهم، وأدخلنا إعفاءات من ضريبة القيمة المضافة وضريبة الاستيراد للمنتجات ذات الصلة بالجائحة.

#### تغير المناخ

كما كان تأثير كوفيد-١٩ على التنمية في نطاق أوسع كبيراً أيضاً، ولا سيما أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولكن بدلاً من التخلي عن تلك الأهداف، نحتاج إلى بذل جهد أكبر في العمل بشكل جماعي لتحقيقها.

ولا يزال تغير المناخ والأحداث المتصلة بالمناخ تهدد وجود الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل دولتنا. ومع اشتداد أزمة المناخ، نشهد تآكل السواحل بسبب ارتفاع منسوب مياه البحر؛ ونشهد الصيادين يكافحون من أجل الحفاظ على سبل عيشهم من تضاؤل التنوع المحيطي؛ واضطرار العائلات إلى الانتقال بعيداً عن المناطق الساحلية بسبب قوة وشدة وقسوة كل موسم أعاصير يمر.

تكتسي أهداف التنمية المستدامة ١٣ و ١٤ و ١٥ أهمية خاصة لأنها تتطلب منا، في جملة أمور، تحسين التثقيف والتوعية - وكذلك القدرات البشرية والمؤسسية - بشأن التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والحد من تأثيراته والإنذار المبكر.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسد الفجوة الرقمية.

كانت النتيجة الأقل سلبية للجائحة هي تأثيرها على تعزيز تنفيذ رقمنة أماكن عملنا ومجتمعاتنا. ولكن ليس كل البلدان - ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية - لديها البنية التحتية والقدرات ومهارات القوة العاملة للاستفادة الكاملة من هذه الثورة.

إذ تتطلب إعادة البناء بشكل مستدام إعادة تقييم إمكانية استخدام الوسائل الرقمية والقدرة على تحمل التكاليف والمساعدة الفنية بحيث يمكن لكل بلد بغض النظر عن مستوى الدخل أو الموقع الجغرافي أن يستغل الاقتصاد الرقمي في عالم واحد متصل بشكل صحيح.

#### نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمعيار للتنمية

وثمة عائق آخر أمام التنمية نواجهه هو المعايير المستخدمة لتحديد المعونة والدعم الماليين. إن المعيار الوحيد لقياس التنمية - نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي - بالغ الأهمية، ولكن للأسف، بسبب التحيز وإغفال عدة عوامل، فهو مبسط ومعيب.

بالنسبة لسانت كيتس ونيفس، فإنه يؤدي إلى تجاهل نقاط الضعف ويمنعنا من الحصول على المساعدة الإنمائية الهامة. وحرى استخدام مجموعة من التدابير الأكثر ملاءمة وأهمية - تشمل العوامل الاجتماعية والبيئية/المناخية والاقتصادية - لتنظيم الاستحقاقات. فاستخدام مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد، على سبيل المثال، سيكون حكماً أفضل بكثير على التنمية من مجرد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

#### الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

كما أن حماية الحياة من جرائم العنف ذات أهمية أساسية، ولا تزال المناقشات المحيطة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة حاسمة بالنسبة لديمقراطيتنا. يظل موقفنا أن الانتشار غير المنضبط للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة له آثار كبيرة على الصحة والرفاه والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وحقوق الإنسان والتنمية البشرية لكل مواطن في العالم.

كما يجب أخذ التحديات الجديدة التي نواجهها نتيجة للتطورات التكنولوجية في الاعتبار والتصدي لها. وسنواصل أيضاً الإعراب عن رأينا ودعمنا لعمل الأمم المتحدة بهدف إنهاء البؤس الذي تسببه هذه الأسلحة.

#### الشراكات

تفخر سانت كيتس ونيفس بمواصلة بناء تحالفات قوية وتوسيع نطاق تواجدها الدولي بشكل متزايد. تقوم علاقاتنا الدبلوماسية على الاحترام المتبادل والالتزام بميثاق الأمم المتحدة وسيادة القانون الدولي وعلى تقدير قيمة الحياة والكرامة الإنسانية.

لهذا السبب، أطالب برفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وأشار إلى الضرر الجسيم الذي يسببه. خلال السنوات الأربع الماضية، تم تعزيز الحصار المفروض على كوبا بأكثر من

٢٤٠ إجراء وتدبيراً اقتصادياً قسرياً، ووصل إلى مستويات غير مسبوقه من العداة. لقد أسهمت كوبا حكومة وشعباً بالكثير في بلدي ومنطقة البحر الكاريبي والعالم، ولا سيما خلال هذه الأوقات غير المسبوقه. لا يسع المرء إلا أن يتخيل إمكانات مساهمتها في المجتمع الدولي إذا تم رفع الحصار.

وعلاوة على ذلك، لا أستطيع أن أخاطب هذه الهيئة الموقرة من دون الإشارة إلى صديقتنا العزيزة جمهورية الصين (تايوان). وتجدد سانت كيتس ونيفس مرة أخرى دعوتها إلى إدماج تايوان في المجتمع الدولي. ونعتقد اعتقاداً قوياً أن لتايوان دوراً هاماً ومستمرًا تؤديه في استراتيجيات التنمية الدولية نظراً لنجاحها الكبير في العديد من المجالات. وقد أثبتت تايوان أنها يمكن أن تكون شريكاً حقيقياً في مجال الصحة، وقد شهدنا استجابتها المثالية للجائحة مباشرة في سانت كيتس ونيفس وأجزاء أخرى من العالم.

ويتطلع بلدي إلى أن يتم إدماج تايوان في منظومة الأمم المتحدة واجتماعاتها وآلياتها وأنشطتها.

#### التعويضات

يسر سانت كيتس ونيفس أننا اجتمعنا قبل بضعة أيام للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لإعلان وبرنامج عمل ديربان. ومن المهم أن يتحد العالم ضد العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

لقد لحقت معاناة وشر لا يوصفان بملايين الرجال والنساء والأطفال المنحدرين من أصل أفريقي، نتيجة لتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، والاستعمار، والفصل العنصري، والعديد من العلل الأخرى في تاريخنا والجرائم الأخرى ضد الإنسانية.

ونرحب بإنشاء المنتدى الدائم للمنحدرين من أصل أفريقي، الذي سيكون بمثابة آلية للتشاور من أجل المنحدرين من أصل أفريقي وغيرهم من أصحاب المصلحة المهتمين، ومنبراً لتحسين نوعية حياة المنحدرين من أصل أفريقي وسبل عيشهم.

نحن، كما فعل رؤساء حكومات دول الجماعة الكاريبية في عام ٢٠١٣، نوجه نداء واضحاً من أجل تقديم التعويضات وإقامة العدالة التعويضية. وشكلنا فيما بعد لجنة التعويضات التابعة للجماعة الكاريبية ووضعنا خطة من ١٠ نقاط تحدد مسار المصالحة والعدالة لضحايا الجرائم ضد الإنسانية وذريتهم.

ونأمل أن تكون هذه الجلسة قد أثارت زخماً متجدداً لمتابعة العمل لتصحيح الأخطاء التي لا تزال تتجلى حتى اليوم.

وفي الختام،

كلنا معنيون؛ وألمي هو أن نخرج من أزمة كوفيد-١٩ أقوى وأكثر اتحاداً من ذي قبل.

ليس هناك مكان أفضل من الجمعية العامة للتوصل إلى توافق إيجابي في الآراء من أجل بناء مستقبل أفضل لأطفالنا وأحفادنا وأطفالهم.

إننا نعيش في أوقات غير مسبوقه لها، وقد استجبنا لها بشكل مثير للإعجاب حتى الآن. لكن يجب أن نظل استباقيين، لا نكل ومرنين ومستعدين لتبادل أفكارنا ومواردنا كأعضاء بنفس روح الأخوة بين الدول.

لذلك نتطلع إلى المستقبل بأمل وتوقعات كبيرة.

وشكرا لكم.

---